مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١١)

السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي

١٩٧٣ - ١٩٧٥

الدكتور محمد الاطرش

السياسة الأمريكية

تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي

١٩٧٣ - ١٩٧٥

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١١)

السياسة الأمريكية
تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي

١٩٧٣ - ١٩٧٥

الدكتور محمد الاطرش

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت: تموز / يوليو ١٩٨٧

المحتويـــات

مقدمة ٧

الفصل الأول : المرحلة الأولى : من نهاية
تشرين . الأول / أكتوبر
١٩٧٣ وحتى صيف١٩٧٤ . . . . ٢٠

أولاً : الاستراتيجية الأمريكية ٢٠

ثانياً : تنفيذ الاستراتيجية ٢٥

ثالثاً : مؤتمر جنيف ٤٢

رابعاً : فك الاشتباك على
الجبهة المصرية ٥١

خامساً : إلغاء استعمال سلاح النفط ٦٦

سادساً : فك الاشتباك على
الجبهة السورية ٧٢

سابعاً : محاولة تحقيق اتفاقية جزئية
مـع الجبـهـة الأردنـيـة ٧٥
الفصل الثاني : المرحلة الثانية : من صيف ١٩٧٤
وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .... ٨٩
أولاً : الاستراتيجية الأمريكية ٨٩
ثانياً : تنفيذ الاستراتيجية ٩٤
ثالثاً : اعادة تقويم السياسة ١٠٢
رابعاً : ردود الفعل ١٢٤
الخاتمة والتعليق ١٣٥

مقدمة

هدف هذه الدراسة هو عرض وتحليل السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ نهاية حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ . ولقد تم اختيار هذه الفترة لأنه تم خلالها اجهاض أية نتائج سياسية ايجابية بالنسبة إلى العرب كان من الممكن أن تنجم عن الحرب وعن تضامنهم خلالها وعن استعمال سلاح النفط لأول مرة في تاريخهم. إذ نجحت السياسة الامريكية خلال هذه الفترة في إضعاف العرب إلى حد بعيد نتيجة الرفع المبكر لسلاح النفط، وزرع الشقاق بين مصر وسورية وتدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية مما أضعف مصر عسكرياً، وتقويتها الهائلة لإسرائيل ونجاحها في توقيع اتفاقية سيناء الثانية بين مصر واسرائيل في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ . ولقد ساهمت هذه الأخيرة في اعطاء دفع اضافي هائل لعوامل اضعاف العرب. وإذا استعملنا التعبير الموفق للاستاذ محمد

ابراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق يمكن القول بأنه نتيجة الاتفاقية المذكورة تم زرع «البذرة الخبيثة» التي نمت وترعرعت على شكل اتفاقية «كامب دافيد»[1]. ومن الضروري التأكيد - وكما سيتضح في متن الدراسة، بأن الفضل الأكبر في نجاح السياسة الأمريكية يعود إلى الرئيس الراحل محمد أنور السادات.

ستتم دراسة الفترة المذكورة على مرحلتين: الأولى منذ نهاية حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وحتى صيف ١٩٧٤، والثانية منذ صيف ١٩٧٤ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

وتمهيداً للدخول في الموضوع، من المناسب أن نذكر بأن أكبر مساهم خلال هذه الفترة في رسم وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، كان الدكتور هنري كيسنجر. إذ تمتع بسلطات وصلاحيات في هذا المجال لم يجاره فيها وزير خارجية سابق للولايات المتحدة ربما باستثناء جون فوستر دالاس. إذ كان الرئيس ريتشارد نيكسون خلال الفترة الأولى غارقاً حتى أذنيه في المضاعفات السياسية الداخلية لأزمة ووتر غيت، مما صرفه عن اعطاء الاهتمام اللازم للسياسة الامريكية تجاه الصراع، على الأقل فيما يتعلق بوسائل تحقيق أهدافها. ولكن هذا لا يعني أبداً بأنه لو لم يكن نيكسون مقيداً بمضاعفات ووتر غيت لكانت السياسة مختلفة. فهي تقوم على عوامل ثابتة ولا تتأثر كثيراً بشخصية صانعي القرار الا أحياناً وفقط في ما يتعلق بالوسائل وليس بالأهداف. وهذه العوامل هي المصالح الامريكية في المنطقة، وكيفية ادراك صانعي القرار لها

ولأحسن الوسائل الكفيلة بتحقيقها. وعلى كل، فقد كانت ادراكات كل من نيكسون وكيسنجر للمصالح الامريكية وطرق تحقيقها متشابهة جداً. وهذا التشابه بالذات هو الذي جعل نيكسون في بدء ولايته يختار كيسنجر مستشاراً له لشؤون الأمن القومي ويعينه في بدء ولايته الثانية وزيراً للخارجية اضافة إلى منصبه السابق.

وخلال المرحلة الثانية زاد نفوذ كيسنجر وازدادت صلاحياته عندما تبوأ الرئيس جيرالد فورد سدة الرئاسة الامريكية خلفاً لنيكسون الذي استقال في آب/اغسطس ١٩٧٤. وكان فورد شخصية باهتة، وضعيفة وقليلة الخبرة في السياسة الخارجية مما جعله يتبع ما ينصح به كيسنجر. ولعل الادراك السائد حول ضعف شخصيته وطيبته في الوقت نفسه هو الذي جعل الحزب الديمقراطي في الكونغرس يفضله كنائب لرئيس الجمهورية على جون كونللي وزير الخزانة الاسبق والمفضل من قبل نيكسون بالذات[٢]. فكونللي كان معروفاً بصلابة شخصيته وبكونه محارباً عنيداً مما جعل الديمقراطيين يخشون على آمالهم في استلام الرئاسة الامريكية في انتخابات عام ١٩٧٦.

كان كيسنجر أستاذاً للدراسات الحكومية في جامعة هارفرد قبل مجيئه إلى واشنطن ليعمل مستشاراً لنيكسون في مطلع ١٩٦٩. ولم يكن بعيداً عن التجربة الحكومية عند استلامه هذا المنصب. فلقد استعانت بخبراته قبل ذلك وعلى أساس غير دائم كل من

إدارتي جون كينيدي وليندن جونسون. وهو من أصل ألماني وينتمي إلى الديانة اليهودية. ولقد هاجر في الثلاثينات الى الولايات المتحدة كصبي يافع هرباً من الاضطهاد النازي. ودرس في ما بعد «التاريخ» في هارفرد حيث كتب أطروحة بكالوريوس عن «معنى التاريخ» نالت الإعجاب الشديد لمرشديه. ثم ترك هارفرد ليخدم في جيش الاحتلال الأمريكي في المانيا. وبعد تسريحه عاد إلى هارفرد حيث حضّر أطروحة دكتوراه نشرت عام ١٩٥٧ بعنوان: **عالم أعيد بناؤه: مترنيخ وكاسيلري ومشاكل السلام ١٨١٢ - ١٨٢٢.**

ولقد أسس هذا الكتاب شهرة كيسنجر كمفكر سياسي محافظ ورجعي يؤمن بالسياسة الواقعية المعتمدة على القوة، ولعل السبب الرئيسي في شهرة الكتاب هو أنه توافق عن قصد أو غيره مع مقتضيات مصلحة القوى الفاعلة في المجتمع الأمريكي، والتي تريد ايجاد مبرر لاستعمال القوة ضد قوى الثورة في العالم لحماية مصالحها، بغض النظر عما إذا كان هذا الاستعمال منسجماً مع القانون الدولي وشريعة الأمم المتحدة. ونظراً لأهمية الآراء التي جاءت فيه والتي انعكست في ما بعد في ممارسات كيسنجر نرى التعرض لها بايجاز شديد.

فهو يستقصي أساساً كيف تمكن السياسيان المحافظان الأمير كليمنت فون مترنيخ مستشار النمسا والفيكونت كاسيلري وزير خارجية بريطانيا من النجاح بعد هزيمة نابليون ـ ممثل الثورة

الافرنسية ـ في الحيلولة لفترة قرن من الزمن بعد ذلك دون نشوب حرب أوروبية شاملة. وكان جوابه هو سياسة توازن القوى التي أقام السياسيان المذكوران صرحها. ولقد برز في الكتاب ايمان مؤلفه بالقوة إذ اعتبرها عامل الدفع الأساسي لعجلة التاريخ. وذكر بأن العصور السابقة التي هيأت للحرب هي التي نجحت في تحقيق السلام، أما السعي إلى السلام بمعزل عن القوة فكثيراً ما يجلب الحرب[٣].

وهو يميز بين الدولة الشرعية ـ ممثلة آنذاك ببريطانيا والنمسا ـ والتي تقبل النظام الدولي القائم وتسعى إلى تحقيق مصالحها بالوسائل الدبلوماسية، والدولة الثورية ـ ممثلة آنذاك بفرنسا في عهد نابليون ـ والتي تعمل على تغيير النظام إما بقوة سلاحها أو بقوة ايديولوجيتها. فمن واجب الدولة الشرعية التصدي للدولة الثورية أو الحركة الثورية، بغض النظر عما إذا كان العدل أو الحق إلى جانبها. ولقد أبدى اعجابه بمترنيخ الذي نجح عن طريق المناورات والتضليل والخداع في عزل نابليون دبلوماسياً في أواخر عهده. ولقد اعتبر كيسنجر بأن هذه الوسائل كانت من الأدوات المقبولة لرجل الدولة. كما أكد بأنه عندما يفتش رجل الدولة الحكيم عن حليف لمقاومة الدولة أو الحركة الثورية، فالسؤال الذي يجب أن يطرحه على نفسه ليس أخلاقياً: من هو على حق ومن هو على باطل، وانما مستند إلى القوة: من هو الحليف القوي والحليف الضعيف. فعلاقات القوة هي التي تحدد في التحليل الأخير طبيعة العلاقات السلمية.

وكان كيسنجر مهتماً، في كتابه، بتوازن القوى بين الدول الأساسية في النظام الدولي، وبأنه يجب ألا يتضمن رضى تاماً لطرف فيه واستياءً كاملاً لطرف آخر، إذ من شأن ذلك أن يعمل الطرف المستاء على تعديل موازين القوى لمصلحته وبالتالي تهديد استقرار النظام الدولي. فمن أسباب نجاح السلام الذي وضع ميترنيخ وكاسيلري صرحه، هو أنه لم يكن سلام المنتقم من فرنسا وإنما سلام المتصالح معها. ولم يكن مهتماً بمضمون هذا الاستقرار وما تكشف عنه من ظلم واستغلال الطبقة الحاكمة للطبقات الفقيرة. فالفترة ١٨١٥ ـ ١٩١٤ والتي كانت مدعاة لاعجابه اتصفت بعدد من الثورات الداخلية كانت أهمها ثورة ١٨٤٨ في فرنسا. ولكن ذلك لا يهمه ما دام ذلك لم يؤد إلى حرب أوروبية شاملة. فهو باختصار ضد الدولة الثورية أو الحركة الثورية لأنها في رأيه تؤدي الى الفوضى[٤]. ولما سأله أحد أصدقائه المعجبين به هل يفضل نظاماً مستقراً قائماً على الظلم والطغيان على نظام ثوري يبغي تحقيق العدالة والمساواة، اجابه مقتبساً الشاعر الألماني غوته: «إذا كان عليّ أن أختار بين العدالة والفوضى من جهة، وبين الاستقرار مع الظلم من جهة أخرى، فإني أفضل دائماً الحالة الأخيرة»[٥].

فإيمان كيسنجر الشديد بالقوة، وبأهمية تحقيق اعتقاد لدى السوفيات باستعداد الولايات المتحدة لاستعمالها دفعاه إلى مواقف سخيفة. ففي الوقت الذي نشرت أطروحته للدكتوراه، ظهر له كتاب آخر بعنوان الأسلحة النووية والسياسة الخارجية. ودعا فيه

إلى امكانية الاستعمال التكتيكي للأسلحة النووية، وفي حرب محدودة، في مناطق التوتر في العالم ضد الاتحاد السوفياتي. ولقد لاقى الكتاب اعجاباً لدى الأوساط اليمينية في الولايات المتحدة ولدى نيكسون بالذات. ولكن تعرض لانتقادات لاذعة، من أهمها أنه كيف يمكن تحديد نطاق الحرب النووية المحدودة، والحيلولة دون انتشارها لتصبح حرباً عالمية. ومن ثم كيف تشعر الدول والشعوب التي ستكون عرضة لتجربة استعمال الأسلحة النووية. ولقد أوحى هذا الكتاب بانتاج الفيلم الأمريكي Dr. Strang Love والذي هو بمثابة انتقاد لاذع وساخر لفكرة استعمال الأسلحة النووية. وقد تخلى كيسنجر بعد ذلك عن العديد من الآراء التي طرحها في هذا الكتاب.

وبعد صدوره، احتضنته عائلة روكفلر التي تعتبر المدافع الرئيسي عن مصلحة النظام الرأسمالي الامريكي، وساهمت بشكل فعال في انجاحه وتمكينه من الوصول إلى ثاني أهم منصب رسمي في الولايات المتحدة. ولقد طبق الكثير من أفكاره، خاصة في محاربة حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ليس لأنها تجلب الفوضى، بل لأنها حسب ادراكه تهدد مصالح النظام الرأسمالي الامريكي. اذ ساهم في تدمير فيتنام وكمبوديا كعملية جانبية، وذلك للمحافظة على مصداقية الولايات المتحدة في استعمال القوة لحماية مصالحها وأصدقائها. فكانت له اليد الطولى في تحويل كمبوديا من دولة حيادية تنعم بالاستقرار إلى بلد تعيس مدمّر. كما

أنه عمل على زرع الفوضى في تشيلي إبان الحكم الماركسي الديمقراطي برئاسة سلفادور الليندي، تمهيداً لقلب النظام واغتيال الليندي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣. ولعل من أحسن ما قيل في وصف كيسنجر ما ذكره المفكر الألماني رالف داهرندوف ـ المدير السابق لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ـ اذ اعتبر أنه تقني ماهر في استعمال القوة وفارغ انسانياً؛ ولكنه ليس رجل دولة، لأن الأخير هو الذي يدافع عن قيم انسانية ثابتة[٦].

وكان كيسنجر يرى أن حركة التحرر والوحدة العربية، والتي أطلق عليها اسم الراديكالية العربية، مستقلة أساساً عن دعم أمريكا لاسرائيل، وأن هذه الحركة تتعارض مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. لذلك يجب محاربتها بالتعاون مع حليف قوي هو اسرائيل. ولقد كان من المؤيدين لتواطؤ بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وذلك للاطاحة بالرئيس جمال عبدالناصر الذي كان يهدد ـ حسب ادراكات بريطانيا وفرنسا ـ المصالح البريطانية في الشرق الأوسط والمصالح الفرنسية، في الجزائر. اذ انتقد كيسنجر معارضة إدارة ايزنهاور لذلك العدوان، واعتبر أن من نتائج فشله في الاطاحة بعبدالناصر كانت تقوية الحركة الراديكالية العربية في المنطقة، والاطاحة بالنظام الملكي العراقي في ما بعد، وتشجيع عبدالناصر على التدخل في اليمن وتهديد المصالح السعودية[٧].

ومنذ استلام كيسنجر منصب مستشار نيكسون لشؤون الأمن

القومي في عام ١٩٦٩ عمل على احباط الجهود العربية لاسترجاع الأراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ سواء عن طريق السلام مع اسرائيل أم عن طريق الدفاع عن النفس باللجوء إلى الحرب عام ١٩٧٣ ضد العدو المغتصب للأراضي العربية. كما أنه لعب دوراً حاسماً في نسف خطة روجرز لعام ١٩٦٩، والتي كانت أول خطة أوضحت فيها وزارة الخارجية الامريكية تفسيرها للقرار ٢٤٢ على أنه يتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ - مع تعديلات بسيطة ومتبادلة في الحدود على الضفة الغربية قائمة على اعتبارات ادارية واقتصادية - لقاء توقيع اتفاقيات سلام بين اسرائيل وجيرانها العرب المعنيين(٨). وخلال حرب تشرين الأول/اكتوبر عمل على افشال جهود مصر وسوريا لتحرير أراضيهما المحتلة عن طريق تقديمه دعماً عسكرياً وسياسياً هائلين لاسرائيل. بل انه تمادى في عدائه للعرب، فعارض حتى امكان تحريرهم لجزء من أراضيهم المحتلة عام ١٩٦٧. إذ رفض أية مبادرة في مجلس الأمن بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لتحقيق وقف اطلاق النار في المكان لأن هذا كان يتضمن تحرير كل من مصر وسوريا لقسم من أراضيهما المحتلة. والسبب الرئيسي لموقفه هذا، هو اعتقاده بأن أي نجاح لكل من هاتين الدولتين يتضمن تقوية للنفوذ السوفياتي في المنطقة ونجاحاً للسلاح السوفياتي على السلاح الأمريكي. ولعل ما يدعو الى السخرية البالغة أنه لجأ إلى تبرير آخر لمعارضته هذه، إذ اعتبر بأن وقف اطلاق النار في المكان بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر يتضمن

موافقة الأمم المتحدة على احتلال الأراضي عن طريق الحرب(٩) متناسياً أن الولايات المتحدة هي التي كرست بسياستها احتلال اسرائيل للأراضي عن طريق الحرب، وأيضاً عندما عارضت مشروع قرار لوقف اطلاق النار في مجلس الأمن عام ١٩٦٧ يتضمن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧، ومتناسياً ـ أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ بأن وقف اطلاق النار في المكان بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لا يتضمن اعترافاً بضم الأراضي عن طريق الحرب، وانما تكريساً لحق كل من مصر وسوريا في الدفاع عن النفس وتحرير أراضيهما المغتصبة استناداً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن كيسنجر هو الذي أعطى الضوء الأخضر لاسرائيل بعدم الالتزام بوقف اطلاق النار بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والمنصوص عنه في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ والذي وافقت عليه الولايات المتحدة بل والذي تمت صياغته بالاتفاق بينه وبين القادة السوفيات. وبالتالي مكن القوات الاسرائيلية من التقدم ما بين ٢٢ و ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر في الضفة الغربية من قناة السويس وباتجاه مدينة السويس وبسط حصارها على الجيش المصري الثالث الموجود على الضفة الشرقية من القناة. وبذلك أعطى السياسة الأمريكية واسرائيل ورقة للضغط على السادات لفرض الشروط الاسرائيلية عليه.

وتجدر الاشارة أخيراً بأن انتماء كيسنجر الديني جعله متحيزاً

لاسرائيل. وهذا يتضح من قراءة مذكراته. فعلى سبيل المثال ذكر «بأنه حتى ١٩٦٩ كانت اسرائيل قد وجدت لفترة عشرين عاماً غير معترف بها من قبل جيرانها، ومنهكة باعتداءات الفدائيين عليها وعرضة للهجوم في المحافل الدولية ومحصورة بالمقاطعة الاقتصادية العربية» وبذلك تبنى الدعاية الاسرائيلية جملة وتفصيلاً. ومثال آخر لهذا التحيز يظهر في تعليقه على القرار ٢٤٢ فهو يذكر «أن الانسحاب بالنسبة الى العرب يعني استرجاعهم لما هو في نظرهم ملك لهم، وبالتالي اعتبروا الانسحاب الاسرائيلي حقاً لهم وليس تنازلاً من قبل اسرائيل»[١٠].

هذا باختصار هو هنري كيسنجر: الرجل الذي يتمتع بامكانات عقلية كبيرة بغض النظر عن كيفية استعمالها، والمتحيز لاسرائيل، والذي يؤمن بسياسة القوة، وأن المناورات والتضليل والخداع من الوسائل المقبولة ما دام ذلك يخدم في النهاية المصالح الامريكية. هذا هو الرجل الذي استسلم له الرئيس أنور السادات وسماه بصديقه العزيز هنري، ومن ثم قال له في مناسبة لاحقة: «هنري أنت لست فقط صديقي وإنما أنت أخي»[١١].

هوامش المقدمة

(١) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب دافيد (دمشق: طلاس للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٧٩.

(٢) Richard M. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset and Dunlap, 1978), p.925.

(٣) Henry Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-1822* (Boston: Houghton Mifflin, [n.d.]), p.1

أنظر أيضاً تلخيصاً لآراء كيسنجر يظهر تحيزاً واضحاً له في:

John C. Stoessinger, *Henry Kissinger: The Anguish of Power* (New York: W. W. Norton and Co., 1978), pp.7-49.

(٤) Kissinger , Ibid., p.5.

(٥) Stoessinger, Ibid., p.14.

(٦) Ralf Dahrendorf, «The Man Who Balanced the World,» *Sunday Times* (London), (16 December 1979).

(٧) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown and Co., 1979), p.347.

(٨) للاطلاع على تحليل مختصر للسياسة الامريكية في عهد كيسنجر منذ عام ١٩٦٩ وحتى قبيل حرب تشرين الأول/اكتوبر، انظر: محمد الأطرش، «مراجعة كتاب: السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (هالة أبو بكر سعودي)،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤).

(٩) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown and Co., 1982), p.471.

(١٠) (التشـــديــد في النص من الكاتــب).

Kissinger, *White House Years,* pp.343 and 345.

(١١) Kissinger, *Years Upheaval,* p.845.

الفصل الأول

المرحلة الأولى: من نهاية تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وحتى صيف ١٩٧٤

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية

كان الدرس الأساسي لصانعي القرار الأمريكي من حرب تشرين الأول/اكتوبر هو أن سياسة تجميد الوضع التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ ١٩٧١ وحتى بداية الحرب أصبحت غير واقعية. وكانت هذه السياسة قائمة على الافتراض بأن العرب أضعف من أن يلجأوا إلى الخيار العسكري. ولكن ما حدث في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ برهن بوضوح على عدم سلامة هذا الافتراض. نتيجة لذلك اتبعت الولايات المتحدة، خلال هذه المرحلة والمرحلة الثانية، سياسة نشطة كان حافزها الأساسي ادراك صانعي القرار في واشنطن لضرورة عدم استئناف القتال وبالتالي تفادي امكانية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، إذ كان الوضع العسكري على الأرض، سواء على الجبهة المصرية أم على الجبهة

السورية ينذر بالانفجار. فعلى الجبهة المصرية، كانت اسرائيل عازمة على اجبار الجيش الثالث على الاستسلام عن طريق حصاره ومنع تزويده بالطعام والدواء، وفي تلك الحالة لم يكن لدى المصريين من خيار سوى استئناف القتال لفك حصار الجيش الثالث. ولم يكن السوريون راضين عن وقف اطلاق النار إذ دعا الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر الى حرب استنزاف عربية شاملة كأحسن وسيلة لادخال أكبر قدر ممكن من العرب في معركة التحرير(١).

كان الهدف الأول لاستراتيجية كيسنجر هو تفادي تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي حسب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. فالقرار ٢٤٢ أكد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أو من جميعها تقريباً لقاء السلام مع العرب. والسبب الأساسي وراء معارضة كيسنجر لتسوية شاملة كهذه، هو ادراكه بأن اسرائيل لن تنسحب إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ مهما قدم العرب من تنازلات، وبأن العرب حتى أكثرهم اعتدالاً لن يقبلوا بأقل من انسحاب كهذا متضمناً القدس العربية لقاء السلام مع اسرائيل(٢)، ولم يكن مستعداً للضغط على اسرائيل لقبول تسوية كهذه لأسباب عدة. أولها وأهمها ادراكه بأن اسرائيل تشكل في التحليل الأخير درعاً واقياً للمصالح الامريكية في المنطقة ضد النفوذ السوفياتي ونفوذ الراديكاليين العرب. وعلى رغم أنه كان من الواضح له آنئذ بأن

دعم اسرائيل خلال حرب تشرين الأول/اكتوبر قد أدى إلى حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وأضر بمصلحتها إلا أنه كان عازماً على رفع الحظر لقاء ثمن «معتدل»[٣] يدفعه إلى العرب وبالتالي يضعف الموقف التفاوضي العربي. أما السبب الثاني فهو ادراكه بأن نيكسون الذي كان يعاني حينئذ الضغوط الداخلية لأزمة ووترغيت ليس في موقع لأن يجابه أيضاً اصدقاء اسرائيل في الولايات المتحدة في حالة ضغطه عليها للانسحاب الى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ لقاء تسوية سلمية. وليس من المفيد جداً هنا التكهن بما سيكون عليه موقف نيكسون، لو تشدد العرب واستمروا في استعمال سلاح النفط حتى يحققوا الأهداف المعلنة لاستعماله، ولكن هناك ما يشير كما سيتضح أدناه إلى أن نيكسون كان أكثر استعداداً من كيسنجر للضغط على اسرائيل وذلك لرفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة. أما السبب الثالث فيكمن في وصف كيسنجر للمطلب العربي في الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة على أنه «مستحيل» و«راديكالي»[٤]، أي ادراكه بأن موازين القوى بين اسرائيل والعرب لا تسمح بتحقيق هذا المطلب[٥]. وعلى رغم أن موازين القوى ليست جامدة وقابلة للتغير، وتعتمد من وجهة النظر العربية على استعمال العرب لكل امكاناتهم بقوة ومثابرة، إلا أنه عمل على اضعاف هذا الامكانات.

وكان الهدف الثاني لاستراتيجية كيسنجر هو رفع سلاح

لنفط. وهذا الهدف كان مرغوباً بحد ذاته بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، لأسباب اقتصادية وسياسية ونفسية. كما كان وسيلة ضرورية لاضعاف العرب وتخفيف الضغوط الدولية الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة.

وكان الهدف الثالث إضعاف النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط أساساً، عن طريق تحقيق تحول دائم في السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة وضد الاتحاد السوفياتي. وكان كيسنجر يأمل، استناداً لما علمه عن كراهية السادات للسوفيات، أن يجد فيه حليفاً متعاوناً معه في تنفيذ استراتيجيته.

وكانت الوسيلة التي اتبعها لتحقيق استراتيجية الولايات المتحدة هي ما سميت بسياسة الخطوة خطوة أو في صورة أدق تحقيق اتفاقات جزئية منفصلة بين اسرائيل وجيرانها العرب. ولقد سميت خلال هذه المرحلة باتفاقات فك اشتباك القوات. وكان هدف كيسنجر من التفاوض عليها في صورة منفصلة ـ أي من دون وجود ربط بين التقدم على الجبهة المصرية والتقدم على الجبهتين العربيتين الأخريين ـ اضعاف الموقف التفاوضي العربي وزرع الشقاق بين مصر وسوريا.

ولقد كشف كيسجر القناع عن استراتيجيته وطريقة تحقيقها عندما حاول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر اقناع الاسرائيليين بقبول اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة المصرية. إذ ذكر لهم أن الغرض منها تفادي الحاجة إلى تسوية شاملة تتضمن التفاوض على الحدود

النهائية لاسرائيل. فالنجاح في فك الاشتباك سيؤدي إلى رفع حظر تصدير النفط الذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف الضغط على اسرائيل لقبول تسوية كهذه. «يجب ألا يكون لدى أحد في اسرائيل أدنى شك بأن فشل مباحثات فك الاشتباك سيؤدي إلى تحطيم السد المانع للضغوط على اسرائيل للانسحاب، هذه المرة ليس جزئياً، وإنما بشكل كامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧»(٦).

ولما سألته غولدا مئير عما سيحدث بعد فك الاشتباك وما الذي سيمنع العرب من إعادة استعمال سلاح النفط إذا رفضت اسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، عبّر كيسنجر عن شكوكه في امكان اعادة استعماله بعد ان رُفع. إذ ان الدول العربية المنتجة للنفط ستتردد كثيراً في اللجوء إلى ذلك ثانية. فالباعث على استعماله خلال الحرب يختلف عنه في حالة كون المفاوضات لا تتقدم على النحو الذي يرغبه العرب. وأضاف أن الملك فيصل يدرك المضاعفات الخطيرة بالنسبة لمركزه الداخلي، إذا أعاد فرض حظر النفط. وكان واضحاً للاسرائيليين من ذلك أن الولايات المتحدة مستعدة لبذل الضغوط اللازمة، للحيلولة دون استعمال سلاح النفط مرة ثانية.

ولقد لجأ كل من نيكسون وكيسنجر إلى خداع العرب، وذلك لتخفيف مقاومتهم لسياسة الخطوة خطوة إذ أكدا لهم في مناسبات عدة بأنها ليست بديلاً من التسوية الشاملة وإنما وسيلة لتحقيقها(٧). وسنأتي على ذكر ذلك باختصار لاحقاً. ويظهر بأنه قد وُجد تفهم لدى بعض العرب لاعطاء أولوية خلال هذه

المرحلة لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، نظراً للوضع المتشابك للجيوش المتحاربة على هاتين الجبهتين. ولكن سوريا كانت تريد التفاوض هي ومصر مجتمعتين لأن في ذلك تقوية لموقفهما التفاوضي.

ثانياً: تنفيذ الاستراتيجية

بدأت الولايات المتحدة باستطلاع آراء كل من مصر واسرائيل حول امكان فك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية بعد فترة وجيزة من وقف اطلاق النار حين زار كل من اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر وغولدا مئير رئيسة وزراء اسرائيل واشنطن في أواخر تشرين الأول/اكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. ولقد أرسل الرئيس المصري وزير خارجيته للبحث في امكان فك الاشتباك بين مصر واسرائيل والتعرف على كيسنجر وأسلوب تعامله(٨). وكان اختيار فهمي مناسباً من وجهة النظر الامريكية، إذ كان معروفاً بميوله نحو الأمريكيين وبكراهيته للسوفيات(٩). كما كان من القلائل الذين طالبوا في عام ١٩٧٢ بإعادة تقويم السياسة الخارجية المصرية لتحقيق تحول في اتجاه الولايات المتحدة. وأحد الأمثلة على ميله نحو الأمريكيين يمكن أن نذكر تعليقه على تصريح نيكسون للصحافيين بعد مقابلته مع غولدا مئير في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. إذ قال نيكسون إن اجتماعه برئيسة وزراء

اسرائيل كان بنّاءً مثل اجتماعه بفهمي في اليوم السابق. ولقد وصف الأخير هذا التصريح بأن لا سابقة له وبأن الرئيس الامريكي قد وضع اسرائيل ومصر على قدم المساواة[10]. وفي الواقع يصعب على أي انسان مطّلع - ناهيك إذا كان سياسياً محنكاً كاسماعيل فهمي - التوصل إلى استنتاج كهذا من تصريح نيكسون. ويظهر أن فهمي قد تناسى الجسر الجوي الذي كان قائماً حينذاك والذي كانت الولايات المتحدة تزود بواسطته اسرائيل بأحدث أنواع السلاح حتى على حساب المخزون الاحتياطي الامريكي.

ولقد جلب اسماعيل فهمي معه مشروع اطار لما اسماه فك الاشتباك تضمن ما يلي: «تنسحب اسرائيل إلى خطوط وقف اطلاق النار بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، ومن ثم يتم الافراج عن جميع أسرى الحرب، وبعد ذلك تنسحب اسرائيل إلى شرقي الممرات في سيناء، بينما تبقى القوات المصرية في مواقعها، وتفصل قوات الأمم (المتحدة) بين الجيشين. وبعد أن تبدأ اسرائيل في الانسحاب الى خط فك الاشتباك ترفع مصر الحصار عن مضايق باب المندب. وحين تنتهي عملية فك الاشتباك تبدأ مصر بإزالة العقبات من قناة السويس، وخلال فترة متفق عليها تنسحب اسرائيل إلى الحدود الدولية، وحينئذ يعلن انهاء حالة الحرب»[11]. ولقد ذكر فهمي بأن مشروع الاطار تضمن هيكلاً للخطوات الواجب اتباعها لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية، ولكنه لم يشر إلى ما إذا كانت هذه الخطوات قد ربطت بالخطوات المقترحة على الجبهة المصرية.

ولم يعر كيسنجر المشروع المصري اهتماماً جدياً إذ كان يعلم

أن اسرائيل سترفضه. وكان يعلم أن مشروعها حينئذ لفك الاشتباك على الجبهة المصرية، يدعو ببساطة الى عودة الجيشين المتحاربين إلى مواقعهما قبل نشوب الحرب[١٢].

وعلى كل، فلقد كانت الأولوية القصوى لزيارة فهمي هي الحصول على تأييد الولايات المتحدة: ١ ـ في الضغط على اسرائيل للانسحاب إلى خطوط وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ واحترام وقف اطلاق النار هذا. ٢ ـ في تأمين تزويد الجيش المصري الثالث وعلى أساس دائم المواد غير الحربية[١٣].

ولم يكن كيسنجر متعاطفاً مع المطلب الأول لأنه، كما ذكرنا، كان هو بالذات الذي أعطى الضوء الأخضر لاسرائيل لعدم التزام وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. إذ ان حصار الجيش الثالث يعطي كيسنجر ورقة يضغط فيها على السادات للسير في ركاب استراتيجيته. ولكنه في الوقت نفسه، لم يكن راغباً في أن تستعمل اسرائيل حصارها للجيش الثالث وسيلة لتدميره أو إجباره على الاستسلام عن طريق التجويع. إذ كان يخشى أن يؤدي ذلك إلى التدخل السوفياتي أو تنحية السادات. وكان كيسنجر يأمل حينئذ في أن يكون دعامة لاستراتيجيته. لذلك تجاوب مع المطلب المصري الثاني، ولكنه طلب في الوقت نفسه ثمناً بالمقابل، فحذر فهمي بأنه «إذا لم يتوقف حظر النفط وتخفيض انتاجه، فإننا سنوقف جهودنا الدبلوماسية. لا نقبل أي ضغط»[١٤].

ولما اجتمعت غولـدا مئير بنيكســون بحضور كيسنجـر في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ طلبت تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تضغط على اسرائيل للانسحاب إلى خطوط وقف اطلاق النـار في ٢٢ تشرين الأول/اكتـوبـر من العـام نفسـه. ولكن نيكســـون طلب منهـا اعـطاء مصر ممراً لـتزويـد الجيش الثـالث المـواد غـير الحربية، كـما أكد أن الـولايات المتحـدة لن تسمح بتـدمير الجيش الثالث. وبالمقابل وعد بأنه في حال اعطاء مصر الممر فإن الولايات المتحدة ستنقض أي مشروع قرار في مجلس الأمن يطلب انسحاب اسرائيـل إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/اكتـوبـر، كـما وعـد بـأنـه سيعمـل على تحقيق حـدود آمنـة لاسرائيـل وسيجـزىء التسـويـة للصراع العربي ـ الاسرائيلي بحيث يمكن معالجتها بسياسة الخـطوة خطوة وسيتصدى للاتحاد السوفياتي(١٥). ولقـد دار الحديث في هـذا الاجتماع بشكل عام، وترك نيكسون التفاصيل لبحثها في الاجتماع الـلاحق بينها وبـين كيسنجر. وخـلال اجتماعهـا بكيسنجر أبـدت استعـدادهـا لاعـطاء مصر ممـراً للجيش الثـالث ولكنها أصرت، كشروط مسبقـة، أن يتم الإفراج عن أسرى الحـرب، وأن يكـون الممـر تحت السيطرة الاسرائيليـة، وأن ترفـع مصر حصـارهـا عن مضـائق باب المنـدب. ولقد أكـد لها كيسنجـر بـأن مشكلة أسرى الحرب يمكن حلها بعد اعطاء مصر الممـر، إلا أنها لم تتراجـع عن موقفها. حينئذ جابهها كيسنجر بغضب قـائلاً: «العـالم كله ضدكم. أوروبا واليابان والمقاطعة النفطية. فاذا لم تعطوا المصريين ممراً للجيش الثالث، فـإن الروس سيقـومون بـتزويده بـواسـطة حـوامـاتهم. مـاذا ستفعلون؟ هـل

ستطلقون النار عليهم؟ وماذا تظنون أن الولايات المتحدة ستفعل؟ . . . إن الولايات المتحدة لن تسمح بعملية وحيدة الطرف من قبل السوفيات. إذ ستجعلهم أبطالاً في نظر العالم العربي. ولكي نحول دون ذلك فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى أن تزود بواسطة حواماتها الجيش الثالث بالطعام»[١٦].

ولقد كشف كيسنجر في فقرة من مذكراته عن شعوره بالاحباط نتيجة هذا الاجتماع، كما أظهر في الوقت نفسه مقدار الدعم الامريكي لاسرائيل: «لقد وقفنا إلى جانب اسرائيل خلال الحرب وخلال الفترة العنيفة بعدها، لدرجة ليست لها سابقة في العلاقات السوية بين الأمم. لقد أنقذنا اسرائيل عن طريق الجسر الجوي وبتدخلاتنا الدبلوماسية. فخلال الأسبوع السابق لزيارة غولدا، منعنا الأمم المتحدة من ادانة اسرائيل بسبب خرقها المتعدد لوقف اطلاق النار، كما أننا تصدينا للاتحاد السوفياتي بواسطة الانذار. ولكننا، وللمرة الأولى أوضحنا (للاسرائيليين) بأن دعمنا ليس غير مشروط. إذ رسمنا الخط الفاصل (للحيلولة دون) تدمير الجيش الثالث والذي تم حصاره بعد وقف اطلاق النار. فافتراقنا عن اسرائيل حول هذا الموضوع هو في رأينا أرق أنواع الاختلاف الممكن تصورها في تلك الظروف. نحن لم نطلب الانسحاب الاسرائيلي لخطوط ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، وإنما السماح فقط عبر الخطوط الاسرائيلية بمرور قافلة مزودة بالمواد الانسانية»[١٧].

في اجتماع كيسنجر بغولدا مئير في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أظهرت الأخيرة بعض الليونة في موقفها. إذ وافقت على اعطاء مصر ممراً تزود بواسطته الجيش الثالث بالمواد غير العسكرية ولكنها أصرت على بقاء الممر تحت السيطرة الاسرائيلية. كما وافقت على انشاء مركز مراقبة للأمم المتحدة يقع في بداية الممر. ولقد ذكر

كيسنجر بأن الرئيس السادات لا يمكن أن يقبل أن يكون الممر تحت السيطرة الاسرائيلية، ولكنها أصرت على موقفها. وحينئذ ذكر الجنرال أهارون ياريف ـ رئيس الجانب العسكري الاسرائيلي في مفاوضات الكيلومتر ١٠١، والذي صحب مائير إلى واشنطن ـ السبب الأساسي لاصرار اسرائيل على ابقاء الممر تحت سيطرتها قائلاً: «في اللحظة التي تتخلى فيها اسرائيل لمصر عن السيطرة على الممر تفقد اسرائيل والولايات المتحدة ورقتهما الرئيسية في المساومة. ماذا سيستعملان في المفاوضات المقبلة؟ لذلك من الضروري.. التمييز بين اعطاء المصريين وسيلة للوصول إلى الجيش الثالث وبين اعطائهم السيطرة المادية على الممر»[١٨].

ولقد انتهت محادثات كيسنجر مع غولدا مئير بالحصول على موافقتها بالسماح بمرور قافلة واحدة أخرى عبر الخطوط الاسرائيلية إلى الجيش الثالث ومزودة مواداً غير عسكرية. كما عرضت عليه آراءها حول معالجة موضوع وقف اطلاق النار وتزويد الجيش الثالث في صورة دائمة المواد غير الحربية. ولقد شكلت هذه الآراء خطة النقاط الست التي عرضها كيسنجر في ما بعد على السادات على أنها مشروع أمريكي. ولكنها كانت في الواقع خطة غولدا مئير.

ولم يكن كيسنجر متفائلا حين قام في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر برحلته إلى الشرق الأوسط. إذ لم يكن مقتنعاً أن الاسرائيليين قد قدموا ما فيه الكفاية لاقناع السادات بقبول استراتيجيته. كما كان يرى أن الرئيس المصري لا يمكن أن يوافق على بقاء الممر تحت السيطرة الاسرائيلية لما في ذلك من اذلال

لكرامة المصريين. ولقد صارح كيسنجر غولدا مئير حين اجتمع بها من قبل في واشنطن قائلاً: «لم يقدموا لي أي شيء أذهب به إلى القاهرة. ليس لدي شيء أقدمه لهم»[١٩].

ولم يتحسن مزاج كيسنجر إبان رحلته حين اطلع على البيان الذي أصدرته المجموعة الأوروبية حول الشرق الأوسط في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اذ طالب البيان بانسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٣٣٨، و٣٣٩، و٣٤٠[٢٠]. كما طالب بتحقيق تسوية شاملة بين العرب واسرائيل تستند إلى انسحاب هذه الأخيرة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لقاء السلام مع العرب. ولقد امتلأ كيسنجر غيظاً من البيان ووصفه بأنه «حقير»[٢١]. اذ خشي أن يضيّق البيان حرية السادات في التصرف. فكيف يمكن له أن يقبل ما هو أقل بكثير مما يطالب به الأوروبيون. وكان كيسنجر يأمل في أن يقنع السادات بقبول ما هو أقل بكثير، كثمن لايقاف حظر النفط وتخفيض انتاجه، ولإضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة.

ولما وصل إلى القاهرة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر كانت هناك صدمة أخرى تنتظره ولكن من مصدر أمريكي. إذ أعلمه مساعده لشؤون الأمن القومي بأن نيكسون يفكر جدياً في الضغط على اسرائيل وحتى في امكان اللجوء إلى الأمم المتحدة لتفادي النتائج الخطيرة للأزمة النفطية[٢٢].

وفي اليوم التالي، اجتمع كيسنجر بالرئيس السادات بمفرده. وكان هذا الاجتماع إلى حد بعيد مصيرياً كما سيتضح لاحقاً. إذ اتخذت فيه الخطوة الأولى لإجهاض أية نتائج سياسية ايجابية كان من الممكن أن تنجم عن حرب رمضان.

كتب الكثير عن شخصية أنور السادات. وكل ما يجدر ذكره هنا هو أنه كان قرر أن يرتمي في الأحضان الأمريكية نتيجة كراهيته للسوفيات، واعتقاده أن الامريكيين هم أسياد العالم وأن مفتاح حل قضية الصراع العربي - الاسرائيلي في يدهم، ونتيجة ضغط الثروة العربية، ولأنه فقد تصميمه على معاودة القتال، وأيضاً نتيجة عدم وثوقه من متانة مركزه الداخلي أساساً بسبب اهماله في معالجة الاختراق الاسرائيلي في الدفرسوار. فإبان عهد عبدالناصر كان السادات معروفاً بميوله نحو الامريكيين[٢٣]. وبعد فترة وجيزة من توليه الرئاسة، بدأ يرسل اليهم المؤشرات بأنه مستعد لاجراء تحول في سياسته لمصلحتهم. فحين أعلن عن مبادرته في ٤ شباط/فبراير ١٩٧١ لاعادة فتح قناة السويس، إذا انسحبت اسرائيل جزئياً من سيناء كجزء من برنامج زمني يطبق خلاله القرار ٢٤٢ أعلم دونالد برجس القائم على رعاية المصالح الامريكية في القاهرة بأنه إذا قبلت مبادرته فهو مستعد لطرد الخبراء السوفيات من مصر. وقام بطردهم فعلا في تموز/يوليو ١٩٧٢ بصورة مذلة أذهلت حتى أكثر المسؤولين المصريين عداء حينئذ للاتحاد السوفياتي. كما لعب دوراً فعالاً في ضرب الحزب الشيوعي في السودان عام ١٩٧١. وعلى رغم كل هذه المؤشرات،

فإن الأمريكيين لم يأخذوه جدياً لأنهم اعتقدوا بأن ليس لديه خيار عسكري. لكن بعد حرب رمضان واستعمال سلاح النفط تغيّر الوضع. وها هو أقوى وزير خارجية في العالم، وربما أشهر الساسة العالميين حينئذ يأتي لزيارته في عقر داره. ولقد أرضى هذا غرور السادات. وكان كيسنجر مجيداً في الاطراء، بينما كانت تعوز السادات المناعة ضد هذا النوع من النفاق الاجتماعي، خصوصاً إذا كان مصدره شخصية شهيرة ككيسنجر. ولقد بدأ الأخير حديثه بسؤال السادات كيف تمكن من مفاجأة العالم بهجومه المذهل في ٦ تشرين الأول/اكتوبر. فذكر له السبب الأساسي الذي دفعه إلى الحرب إلى جانب سوريا وهو الخروج من مأزق عدم الحرب وعدم السلام. وأبدى له كيسنجر الدوافع الامريكية وراء اقامة الجسر الجوي لتزويد اسرائيل بالسلاح والذي كان قائماً ابان المحادثات، وهي أن الولايات المتحدة لا تسمح للسلاح السوفياتي بالتغلب على السلاح الامريكي، ولا تسمح بتدمير اسرائيل.

المهم في الأمر أن السادات عبر لكيسنجر عن رغبته في صداقة الولايات المتحدة، كما عرض عليه ما يرغب أي استراتيجي أمريكي في سماعه قبل أي شيء أي أنه سيعمل على إزالة تراث عبدالناصر، سواء في حقل السياسة الخارجية أم في حقل السياسة الاقتصادية. فهو يزمع الابتعاد عن السوفيات وتحقيق صداقة مع الولايات المتحدة، كما أنه سيعمل على تغيير توجه الاقتصاد

المصري بغرض تحقيق مزيد من الرأسمالية والانفتاح خصوصاً على الاستثمارات الامريكية. إذ ان التجربة الاشتراكية قد فشلت بمنتهى البساطة. لقد اقترح السادات على كيسنجر في ذلك الاجتماع، وفي اجتماعات لاحقة، قيام تعاون استراتيجي بين مصر والولايات المتحدة بغرض ازالة النفوذ السوفياتي من المنطقة، وتحقيق السلام والاستقرار فيها. ومقابل ذلك طلب تنفيذ القرار ٢٤٢. ولكن كيسنجر لم يتجاوب بوضوح حول هذا المطلب. إذ كانت في ذهنه استراتيجية مختلفة[٢٤].

وعندما انتقل البحث إلى الأمور العاجلة، طلب الرئيس المصري انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، فأجابه كيسنجر بأنه مستعد للعمل على تحقيق ذلك، ولكن بما أن الجهود الدبلوماسية التي سيبذلها هي نفسها الضرورية لانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية من القناة إلى داخل سيناء ضمن اطار اتفاقية لفك الاشتباك، لذلك يفضل أن يركز جهوده الدبلوماسية على هذه الناحية الأخيرة. وأنه مستعد للقيام بذلك إذا أعطاه السادات بضعة أسابيع حتى تنتهي الانتخابات الاسرائيلية المقررة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر[٢٥]. ولقد أكد له كيسنجر، وذلك لاقناعه بقبول سياسة الخطوة خطوة، أن المشكلة مع اسرائيل هي نفسية وليست سياسية، وبالتالي فإن من الضروري اتخاذ اجراءات لاقامة الثقة بين مصر واسرائيل، وأنه يجب تحقيق السلام على مراحل. فكل مرحلة تخلق الثقة

الضرورية لتحقيق المرحلة التي تليها. ويظهر أن تأكيد كيسنجر على أن المشكلة مع اسرائيل نفسية أثر على تفكير السادات. إذ كانت احدى تبريراته لزيارته القدس في ما بعد أنه كان يرغب في كسر «الحاجز النفسي».

أما في ما يتعلق بموضوع الوقف الدائم لاطلاق النار وتزويد الجيش الثالث على أساس دائم للمواد غير الحربية، فلقد عرض كيسنجر خطة غولدا مئير مرتدية لباساً أمريكياً. وكانت دهشة كيسنجر كبيرة عندما قبلها السادات من دون نقاش، وعندما قبل سياسة الخطوة خطوة(٢٦).

ولقد تضمنت الخطة النقاط التالية:

«١ ـ تلتزم كل من مصر واسرائيل بدقة وقف اطلاق النار الذي طلبه مجلس الأمن الدولي.

٢ ـ يوافق الطرفان على أن تبدأ المحادثات بينهما حالاً لحل مشكلة العودة إلى مواقع ٢٢ تشرين أول/اكتوبر ضمن اطار اتفاقية لفك اشتباك وإبعاد القوات تحت اشراف الأمم المتحدة.

٣ ـ تزود مدينة السويس يومياً الطعام والماء والدواء. كما يتم اجلاء جميع الجرحى المدنيين من المدينة.

٤ ـ لن يكون هناك أي مانع لتزويد الضفة الشرقية من القناة المواد غير الحربية.

٥ ـ تحل مراكز مراقبة تابعة للأمم المتحدة محل مراكز المراقبة الاسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس. ويحق للضباط الاسرائيليين الاشتراك عند نهاية

الـطريق المؤدي إلى السويس في مـراقبـة المـواد والتحقق من صفتهـا غـير العسكرية.

٦ ـ عندما يتم انشاء مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة، يتم تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى»[٢٧].

كما تم الاتفاق على أن تخفف مصر سرياً حصارها لمضائق باب المندب. ولكن كيسنجر فشل خلال اجتماعه هذا مع السادات في أن يحصل منه علي تعهد بالعمل على رفع سلاح النفط. ولقد ذكر له كيسنجر بان من الصعب أن يستمر في جهوده الدبلوماسية، إذا أدرك الرأي العام الامريكي بأنه يقوم بذلك تحت ضغط هذا السلاح. فأجابه السادات بأن من الصعب من ناحيته اقناع بقية العرب برفع السلاح، إذا لم يحصل تقدم في المفاوضات يمكن استعماله مبرراً لهذا الرفع. وأخيراً تقدم السادات بطلب خاص من كيسنجر وهو: «أن تجعل الولايات المتحدة نفسها مسؤولة في المستقبل عن حمايته الشخصية لأنه يعلم بأن الكثيرين سيتآمرون عليه من روس وعرب وحتى من ضمن بلده»[٢٨].

ولقد اعترف كيسنجر بأن نجاحه تجاوز آماله[٢٩]. اذ حصل على موافقة السادات على سياسة الخطوة خطوة والتي كان غرضها إضعاف المركز التفاوضي العربي، وزرع بذور الشقاق بين مصر وسوريا، كما حصل على رغم أنه لم يتوقع موافقة السادات، على خطة غولدا مئير. ولقد أعلن عند نهاية الاجتماع عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة التي تمت رسمياً في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٤ بعد توقيع الاتفاقية الأولى لفك

الاشتباك بين مصر واسرائيل.

كانت خطة النقاط الست التي تنص على أن يفحص الضباط الاسرائيليون محتوى المواد التي يتم تزويد الجيش الثالث بها مذلة جداً للمصريين. ولقد بلع السادات هذا الإذلال على رغم معارضة معاونيه شبه الجماعية[٣٠]. ولقد وصف الصحافي والروائي الامريكي ادوارد شيهان مشهداً لهذا الإذلال: «عندما وصلت قافلة مصرية من الشاحنات (الى مركز المراقبة) قام الاسرائيليون بفك محتوياتها مفتشين عن البنادق والذخيرة بين الطعام والأدوية، حتى أنهم سكبوا بلازما الدم على الأرصفة الرملية حيث شاهدناها تبقبق... في حرارة الشمس الصحراوية»[٣١].

ولم يوافق الاسرائيليون رأساً على خطتهم. إذ ان سرعة قبولها من السادات جعلتهم في شك من أمرهم. لذلك أصروا قبل التوقيع عليها الحصول على تأييد الولايات المتحدة في بقاء طريق القاهرة ـ السويس تحت سيطرتهم. وكما هي العادة حصلوا على هذا التأييد[٣٢]. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر تم التوقيع على الخطة في موقع الكيلومتر ١٠١. ولقد أرسلت غولدا مئير تهانيها لكيسنجر على هذا «الانجاز الخيالي»[٣٣].

ولم يكن من الممكن أن يحقق كيسنجر «انجازه الخيالي» لولا استسلام السادات. إذ كان من الممكن لهذا الأخير أن يصر على الانسحاب الاسرائيلي الى مواقع ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر وبالتالي رفع الحصار عن الجيش الثالث. فقد كانت في حوزته أوراق قوية يمكن استعمالها لتحقيق هذا الهدف، ولكنه تنازل عنها وبدون

مقابل. وكان كيسنجر مدركاً لأهمية هذه الأوراق، لذلك ذهل من قبول السادات لخطة غولدا مئير. أولاً، كـان بإمكـان السادات أن يهدد باستئناف القتال. فالاسرائيليون كانوا شاعرين بـأن مركـزهم في الضفة الغربية من القناة غـير حصين. إذ كـانوا محصـورين من قبـل جيشين مصريـين، كما كـان خط تموينهم طـويلاً وضيقـاً[٣٤]. ثانياً، كـان لديـه سلاح النفط الـذي كان مستعمـلاً آنذاك وكـان مدركاً أيضاً تلهف نيكسون لرفع هذا السلاح. ثـالثاً، كـان لديـه التـأييد السـوفياتي وتـدفق سلاحهـم حينئـذ بكثرة عـلى مصر. هذا اضافة إلى التأييد العـربي والأوروبي وبلدان العالم الثـالث. رابعاً، كان في حوزته أيضاً ثلاثة قـرارات لمجلس الأمن واضحة وصريحة في طلبها عودة اسرائيل إلى مواقع ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر.

كـان من الممكن طبعـاً ألا يؤدي استعـمال هـذه الأوراق إلى الغـرض المنشود. ولكن السـادات لم يحاول أصـلاً استعمالها. فلو تمكن من ارجاع الاسرائيليين إلى مواقع ٢٢ تشرين الأول/اكتـوبر لكان بامكانه دخول المرحلة التالية من المفاوضات من مركز أقـوى بكثير. وبما أنه لم يعمل على تحقيق ذلك، دخلت مصر مفـاوضات فـك الاشتباك بصـورة منفصلة ومن مركـز ضعيف جداً. إذ كـان الاسرائيليـون مسيطرين عـلى طريق تمـوين الجيش الثالث. ولقـد استعملوا مع كيسنجر هذه السيطرة والتهـديد بقـطع خط التموين لفرض شروطهم. ولقد نجحوا الى حد بعيد في تحقيق ذلك، كـما سنذكر لاحقاً.

وفي الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر سافر كيسنجر إلى السعودية. وفي طريقه زار الأردن حيث اجتمع بالملك حسين وكبار معاونيه وأطلعهم على نتيجة ما توصل إليه في مصر وعلى عزمه على تحقيق اتفاقية لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، كما تحدث معهم عن موضوع انعقاد مؤتمر جنيف. ولم يعارض الحسين مبدأ التفاوض لفك الاشتباك، ولكنه رأى أنه يجب تطبيق عملية فك الاشتباك كجزء من اتفاقية تسوية شاملة. ولكن كيسنجر أصر بأن فك الاشتباك الخطوة الأولى لأن الوضع المتشابك للقوات على الجبهتين لا يتحمل التأخير[٣٥]. ودعا الأردن إلى حضور مؤتمر جنيف ليمثل فيه المصالح الأردنية والفلسطينية. كما وعد في اجتماع لاحق مع الملك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أن تعمل الولايات المتحدة على تحقيق اتفاقية لفك الاشتباك على الضفة الغربية للأردن بعد انجاز فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية[٣٦]. ويظهر أن المسؤولين الأردنيين قد اعتقدوا آنذاك أن مؤتمر جنيف سيعالج موضوع التسوية الشاملة، ولم يكونوا مدركين أن هدف كيسنجر هو بالتمام تفادي ذلك. لذلك كانت خيبة آمالهم كبيرة بعد المؤتمر[٣٧].

وكان الهدف الأساسي من زيارة كيسنجر للرياض هو العمل على الغاء استعمال سلاح النفط. ولقد بدأ اجتماعه بالملك فيصل وكبار المسؤولين السعوديين بترداد السبب الأساسي الذي دفع الولايات المتحدة الى القيام بدعمها الهائل لاسرائيل خلال

الحرب. وهذا السبب هو اضعاف النفوذ الشيوعي في المنطقة. ويظهر أن العاهل السعودي لم يقتنع بهذا السبب، إذ أشار من ناحيته إلى أن دعم الولايات المتحدة لاسرائيل هو وراء الزيادة في النفوذ الشيوعي. ومن ثم أضاف أنه لا توجد عداوة بين اليهود والعرب: «قبل انشاء الدولة اليهودية لم يوجد شيء يضر بالعلاقة بين اليهود والعرب. لقد وجد الكثيرون من اليهود في البلدان العربية. عندما تعرض اليهود للاضطهاد في اسبانيا قدم لهم العرب الحماية. وعندما طرد الرومان اليهود حماهم العرب...» ولما ذكر كيسنجر أن المشكلة هي الانتقال من الوضع الراهن غير الممكن تحمله إلى السلام الحقيقي أجابه فيصل: «هذا سهل، اجعل اسرائيل تنسحب...

كيسنجر : انني أوافق بأنه يجب أن يكون هناك انسحاب اسرائيلي. ولكن المشكلة معقدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وليست مقتصرة على حقل السياسة الخارجية. لقد قررنا أن نقوم بجهد كبير لتحقيق تسوية. لقد حققنا بداية في مصر، كما اتفقنا مع الرئيس السادات على عقد مؤتمر للسلام. وسيرى جلالتكم بأننا سنقوم في الشهور القادمة بجهد أساسي لإنجاز تقدم.

فيصل : آمل أن يتطلب ذلك أسابيع.

كيسنجر : حسناً. إن هذا يثير قضية حظر النفط المفروض من قبل جلالتكم. إننا نتفهم العواطف التي أدت إليه.

فيصل : وهذا يتطلب أن تتحركوا بأقصى سرعة ممكنة لكي نتمكن من الغاء الحظر. لقد آلمني جداً أن أضطر لاتخاذ هذا الاجراء ضد أصدقائنا الأمريكيين.

كيسنجر : ان لقرار جلالتكم تأثيراً خطيراً لأنه اتخذ من قبل صديق قديم.

فيصل : لذلك تألمت أكثر منكم.

كيسنجر : ولكننا الآن نواجه موقفاً جديداً. إذ ان أولئك الذين يعارضون السلام يحاولون تصوير العرب بأنهم أعداء للولايات المتحدة، ويحاولون جعل الرأي العام ضد جهودنا لتحقيق السلام. ومن الصعب علينا أن نستمر إذا واجهنا خطراً دائماً لتصدير النفط. يمكننا أن نمتص أثره الاقتصادي، ولكن الأثر النفسي هو الذي يقلقني. لذلك أود أن أقترح على جلالتكم اتخاذ خطوات للحد من الحظر.

فيصل : إنني أود أن ألغيه حالاً. ولكني أنا أيضاً في مركز صعب. إنه لمن الأسهل أن تعلن الولايات المتحدة بأن على اسرائيل الانسحاب، والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم.

كيسنجر : إن اعلاناً دراماتياً كهذا سيخلق ردود فعل عنيفة. يجب أن نتحرك خطوة خطوة... أود أن أحض جلالتكم على التفكير في الأمر (الغاء سلاح النفط) إنني لا أسألكم الآن اتخاذ قرار، ولكن فقط أحض جلالتكم على التفكير بالموضوع.

فيصل : مشكلتنا هي الوجه الآخر لمشكلتكم. فالشيوعيون يتهمون بعض العرب بالرضوخ للضغط الامريكي. لذلك يمكنكم أن تردوا على الذين يتهمونكم بالرضوخ للضغط العربي، بأن السبب الوحيد الذي يجعل العرب يقومون بذلك هو تأييدكم لعدو العرب... فالحظر كان قراراً جماعياً اتخذته العائلة العربية. ولكي أتمكن من أن أحض على الغائه يجب أن يكون

لدي مبرر أقدمه لبقية الحكومات العربية. لذلك فاني احتاج إلى عمل سريع من قبلكم...»[٣٨].

ثالثاً: مؤتمر جنيف

المستند الدولي لعقد مؤتمر جنيف هو الفقرة التنفيذية الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ والتي تنص على أن «يقرر حالاً وفي المرحلة الزمنية نفسها لسريان مفعول وقف اطلاق النار بدء المفاوضات من قبل الاطراف المعنية وتحت اشراف مناسب، وذلك لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

ولكن استراتيجية كيسنجر كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار. إذ أطلع شوان لاي عليها في تشرين الثاني/نوفمبر خلال زيارته لبكين: «سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة. أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت اشرافنا خارج المؤتمر وعلى أساس ثنائي بين كل دولة عربية واسرائيل»[٣٩].

وكان هدف كيسنجر من ذلك اضعاف الموقف التفاوضي العربي. فاستبعاد السوفيات أولاً من المفاوضات سيحرم العرب حليفاً قوياً يوازن من الثقل الذي تضعه الولايات المتحدة لمصلحة اسرائيل. وبالمناسبة، تجدر الاشارة هنا بأن استبعاد السوفيات كان مخالفاً لمفهوم «الاشراف المناسب» الذي نص عليه قرار مجلس الأمن المذكور والذي تم تعريفه على أن يتم التفاوض على الأمور الأساسية باشتراك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وثانياً أن التفاوض الثنائي بين كل دولة عربية معنية واسرائيل،

يعني عملياً تفرقة العرب وزرع الشقاق بينهم وبخاصة بين مصر وسوريا وعدم وجود أية صلة بين المفاوضات على جبهة عربية والمفاوضات على جبهة أخرى. وكان هذا بالتحديد الهدف الاسرائيلي.

وفي الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر قام كيسنجر برحلة جديدة إلى الشرق الأوسط بغرض التحضير لمؤتمر جنيف واجراء مشاورات تمهيدية حول فك الاشتباك. ولقد اجتمع في ١٣ و١٤ من الشهر ذاته بالرئيس السادات. وكرر هذا الأخير عرضه في أن يتعاون مع الولايات المتحدة لازالة النفوذ الشيوعي في المنطقة، كما أبلغ الى كيسنجر عزمه الغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. وكل ذلك مقابل التنفيذ السريع للقرار ٢٤٢. ولقد أجابه كيسنجر أن هدف الولايات المتحدة هو تحقيق تسوية شاملة، ولكن يجب التركيز أولاً على فك اشتباك القوات الذي يجب أن يكون المهمة الأولى لمؤتمر جنيف. وكما ذكرنا لم يكن في نية كيسنجر أن يمارس المؤتمر أي مهمة جوهرية، وأن تكون عملية فك الاشتباك خارج نطاقه. فانعقاد المؤتمر اذاً لم يكن سوى وسيلة شكلية لاقناع بعض العرب بجدية دبلوماسية الولايات المتحدة.

وقبل السادات أن تكون المهمة الأولى للمؤتمر فك الاشتباك. كما نجح كيسنجر في الحصول على تنازلات اضافية من السادات نتيجة رغبته في الانعطاف الكامل نحو أمريكا، وأيضاً نتيجة شعوره بضعف مركزه التفاوضي. إذ كان خط تموين الجيش الثالث

تحت السيطرة الاسرائيلية. ولقد استعمل كيسنجر هذه الورقة للضغط على السادات إذ أعلمه صراحة أنه ليس لديه خيار عسكري واقعي.

وكانت أهم التنازلات التي قدمها السادات هي الموافقة على ما يلي:

١ ـ عدم دعوة الفلسطيين الى الاشتراك في الاجتماع الأول للمؤتمر، وألا يثير موضوع اشتراكهم خلال مرحلة مفاوضات فك الاشتباك، مما شجع كيسنجر في ما بعد على اعطاء الاسرائيليين حق نقض اشتراك الفلسطينيين في المؤتمر.

٢ ـ التعهد بأن يعمل خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ على الغاء سلاح النفط وذلك بعد التوصل إلى اتفاقية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية. وبالطبع كان هذا أهم تنازل قدمه السادات.

٣ ـ أن يتم التفاوض بصورة منفصلة وثنائية بين كل دولة عربية معنية واسرائيل، وذلك على أساس انشاء ثلاث لجان: مصرية ـ اسرائيلية، وسورية ـ اسرائيلية، وأردنية ـ اسرائيلية.

٤ ـ عدم اشتراك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اللجان المذكورة. وبما أن السادات حصل على تعهد الولايات المتحدة في أن تقوم بدور فعال، لذلك تضمنت هذه الموافقة إبعاد الاتحاد السوفياتي فقط[٤].

وكان كيسنجر يشعر بالارتياح عندما غادر القاهرة إلى الرياض في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ولقد وجد بأن شخصية مصرية كبيرة كانت قد سبقته لاطلاع المسؤولين السعوديين على نتيجة زيارته للقاهرة وعلى وعد السادات له بالعمل على الغاء سلاح النفط، بعد التوصل إلى اتفاقية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية. ويذكر شيهان في كتابه أن كيسنجر حصل من الملك فيصل خلال اجتماعه به على تلميح بإمكان تخفيف حظر النفط[٤١]، بينما يروي كيسنجر في مذكراته واقعة مخالفة إذ يشير بأن عمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية آنذاك أعلمه بأنه إذا تم فك الاشتباك على الجبهة المصرية فإن: «العربية السعودية ستعمل ليس فقط على رفع الحظر وزيادة انتاجها، بل ستحث بقية الدول العربية المنتجة للنفط على أن تحذو حذوها»[٤٢].

وفي الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر وصل كيسنجر إلى دمشق للاجتماع بالرئيس حافظ الأسد وكبار معاونيه. وكانت هذه أول زيارة منذ عشرين عاماً يقوم بها وزير لخارجية الولايات المتحدة للعاصمة السورية.

فالرئيس الأسد مفاوض ماهر، شغوف بالعمل وصبور ويهتم جداً بتفاصيل الموضوع المطروح أمامه. وهو من المؤمنين بأنه لا يمكن استرجاع الحق العربي إذا لم تسنده قوة عربية. وأن هذه القوة لا تتضمن فقط العنصر العسكري، وإنما أيضاً التضامن العربي واستعمال جميع الامكانات العربية في مختلف مجالاتها. كما

أنـه يعتقد أن الصـداقة مـع الاتحاد السـوفياتي الـذي دعـم القضية العـربية دعـماً فعالاً شرط ضروري لتحقيق القـوة العربيـة. وكان يرى خلال الفترة موضـوع هذه الـدراسة بـأنه يجب الاستمـرار في استعـمال سـلاح النفط إلى أن يحقق العـرب أغـراضهم منـه، وأن يتفاوض العرب المعنيون مع اسرائيل في شكل جماعي سواء أكـان موضوع المفـاوضات تحقيق تسـوية شـاملة أم تحقيق فك الاشتبـاك خطوة نحو التسوية الشاملة. واستمر حتى الوقت الحاضر في اتبـاع سياسة خـارجية ثـابتة، قـوامها الاعتقـاد أن الحق العربي لا يمكن تحقيقه بدون قوة عربية. فمثلاً دعا في مؤتمر قمة الرباط في تشرين الأول/اكتـوبر ١٩٧٤ إلى أن يحقق العـرب توازنـاً استراتيجيـاً مع اسرائيل وأن يتفاوضـوا في شكل جمـاعي. كما أنـه خلال اجتـماعه بالرئيس الامـريكي السابق جيمي كـارتر في جنيف في أيـار/مايـو ١٩٧٧، للتشـاور حول اعـادة انعقاد مؤتمـر جنيـف، أصرّ على أن يتفاوض العرب من خلال وفد موحد(٤٣). وكان وما يـزال يعارض الحلول المنفردة لتحقيق السلام، لأنها تؤدي في التحليل الأخير إلى فرض الشروط الاسرائيلية، كما أنه ينتقد تسابق بعض العرب على إرضاء الولايات المتحدة بتقديم تنازلات، لأن هـذه الأخيرة تنظر إليها بأنها مقدمة من موقف عربي ضعيف وبالتالي تؤدي إلى مـزيد من التنازلات.

وعرض كيسنجر على الأسد كتـاب الدعـوة إلى مؤتمر جنيـف، وأعلمـه أنـه حصـل عـلى مـوافقـة السـادات عـلى عـدم دعـوة

الفلسطينيين إلى الاشتراك في الاجتماع الأول للمؤتمر، على أن يتم بحث موضوع دعوتهم خلال المؤتمر. وسأله عن رأيه حول صيغة كتاب الدعوة. ولكن الأسد لم يظهر اهتماماً بهذا الموضوع الاجرائي، وإنما انتقل إلى صلب الموضوع. إذ سأل كيسنجر عما إذا كان المؤتمر سيبحث قضية التسوية الشاملة وعما إذا كانت الولايات المتحدة توافق ضمن اطار تسوية كهذه على أنه يجب أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني أو أن المؤتمر ليس سوى وسيلة «لاستنزاف الوقت من دون تحقيق أي حل» فأجابه كيسنجر بأن الولايات المتحدة عازمة على تحقيق تسوية شاملة ولكن مضمونها يعتمد على نتيجة المفاوضات، وأن الهدف الأول للمؤتمر هو تحقيق فك الاشتباك. وهنا رأى الأسد بأن فك الاشتباك يجب أن يسبق انعقاد المؤتمر الذي يجب أن يخصص لتحقيق التسوية الشاملة.

ويظهر أن الرئيس السوري أدرك أن هدف كيسنجر من المؤتمر ليس العمل على تحقيق تسوية شاملة أو تحقيق أية نتيجة جوهرية، وأنه سيكون بالتالي عبارة عن مسرحية جانبية. لذلك اعتذر عن حضور سوريا للاجتماع الأول تاركاً لنفسه حرية الاشتراك إذا اتضح أن المؤتمر سيبحث في ما بعد موضوع التسوية الشاملة.

ولما انتقل الحديث إلى موضوع فك الاشتباك أظهر الأسد اهتماماً. وكان يحاول في ذلك الوقت التنسيق مع الرئيس السادات

وأن تـوجد صلة بـين فك الاشتبـاك على الجبهـة المصرية والجبهـة السـورية[٤٤]. ولم يـثر هذا الموضوع مـع كيسنجر إذ اعتـبره بمثابـة قضية عربية داخلية بين مصر وسوريا. ولقد اقترح أن يشمل فـك الاشتباك على الجبهة السورية جميع الجـولان تقريبـاً ذاكراً بـأنه اذا ادعت اسرائيل بأن انسحابها إلى حدود ما قبـل ١٩٦٧ يهدد أمنهـا فيجب أن يبين لها بـأن هذه الحـدود أقرب إلى دمشق منهـا إلى تل أبيب. ولقد رأى كيسنجر بأن هذا المطلب غير واقعي ضمن اطـار فك الاشتباك[٤٥].

وفي السـادس عشر من كـانـون الأول/ديسمـبر زار كيسنجـر اسرائيـل للتشاور حـول فك الاشتبـاك وعقد مؤتمـر جنيف. ولقد أبـدى لـه القــادة الاسرائيليـون عــدم استعـدادهم للدخــول في مفاوضات فك الاشتباك قبل الانتخابات الاسرائيلية المقررة في ٣١ كـانون الأول/ديسمـبر، كما وضعـوا ثلاثـة شروط لاشـتراكهم في مؤتمـر جنيف. الأول أنــه يجب ألا يكـون تحت اشراف الأمم المتحدة، والثاني عدم استعدادهم للجلوس مع السوريين في غرفـة واحدة قبل أن يقدم هؤلاء الأخيرون لائحـة بأسـماء أسرى الحرب الاسرائيليين ويوافقـوا عـلى زيـارة الصليب الأحمـر الـدولي لهم. والثالث عدم اشتراك الفلسطينيـين في المؤتمر. ولقـد تمكن كيسنجر من اقنـاعهم بسحب الشرط الأول لأن اشراف الأمم المتحدة هـو شكـلي فقط ويقتصر عـلى افتتـاح المؤتمـر. أمـا الشرط الثـاني فـلا ضرورة لـه لأن السوريـين غير راغبـين أصـلاً في حضـور الـدورة

الأولى للمؤتمر. أما بالنسبة إلى الشرط الثالث فذكر لهم بأن الفلسطينيين غير مدعوين إلى الاشتراك في الدورة الأولى للمؤتمر على أن يبحث موضوع اشتراكهم خلالها. ولم يقبل الاسرائيليون ذلك إذ أصروا أن تنقض الولايات المتحدة اشتراك الفلسطينيين في المستقبل أو أية دولة أخرى غير مدعوة أصلاً الا في حالة موافقة جميع الأطراف المدعوة أصلاً الى المؤتمر، ولقد وافق كيسنجر على هذا الطلب، كما تم النص على ذلك في مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل(٤٦).

انعقد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ولكنه لم ينجز أي شيء مما كان متسقاً مع استراتيجية كيسنجر. ولم يكن المؤتمر سوى منبر للدول المشاركة فيه لعرض آرائها الرسمية حول التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي استناداً إلى القرار ٢٤٢. ولقد رأى كل من اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي واسماعيل فهمي وزير خارجية مصر وزيد الرفاعي وزير خارجية الأردن بأن تسوية كهذه يجب أن تتضمن: ١ - الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. ٢ - الاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة بما فيها اسرائيل وحقها في العيش بسلام وأمان. ٣ - الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ٤ - تقديم ضمانات دولية من قبل الدول الكبرى وضمن اطار الأمم المتحدة وذلك كعناصر أمنية اضافية(٤٧).

وذكر كيسنجر في خطابه أن المهمة الأولى للمؤتمر هي التوصل إلى اتفاق حول فصل القوات المتحاربة، وأن اتفاقاً كهذا يعزز وقف اطلاق النار «ويكون جسراً لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة كما مطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٤٢» وأشار إلى أن «التقدم نحو السلام يجب أن يشمل جميع الأطراف المعنية». ولكنه كان غامضاً في خصوص مضامين التسوية السلمية: «يجب أن تتضمن انسحاباً وحدوداً معترفاً بها وترتيبات أمنية، كمناطق منزوعة السلاح، وضمانات وتسوية للحقوق المشروعة للفلسطينيين واعترافاً بأن القدس تتضمن أماكن تعتبر مقدسة بالنسبة إلى الديانات الثلاث الكبرى». وأكد أن الرئيس نيكسون أرسله «بهدف تأكيد التزام أمريكا في تحقيق سلام عادل ودائم»(٤٨).

وكرر أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل المطالب الاسرائيلية المعروفة بالنسبة إلى التسوية السلمية والتي يجب أن تتضمن: (١) توقيع معاهدات سلام بين الدول العربية المعنية واسرائيل وتنص على اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وما شابه. (٢) انسحاب اسرائيل إلى حدود يمكن الدفاع عنها. وهذا يعني عملياً احتفاظها بجزء كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. (٣) عدم انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (٤) تعاوناً دولياً يتضمن الدول العربية المنتجة للنفط وذلك لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. (٥) بقاء القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل على الا تصرّ هذه الأخيرة على السيطرة على الأماكن المقدسة بالنسبة إلى الديانات الأخرى(٤٩). باختصار تضمن مشروع السلام الاسرائيلي ليس فقط الطلب من العرب توقيع

معاهدات سلام مع اسرائيل واقامة علاقات طبيعية معها وإنما أيضاً الاعتراف ببعض ثمار عدوانها عليهم عام ١٩٦٧، أي بضمها للقدس العربية ولقسم كبير من الأراضي العربية المحتلة في ذلك العام.

رابعاً: فك الاشتباك على الجبهة المصرية

كان الموقف الاسرائيلي الأولي معارضاً لفك الاشتباك، إلا إذا تضمن عودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر، أي انسحاب القوات المصرية من شرق القناة وانسحاب القوات الاسرائيلية من غربها. ولقد عدل الاسرائيليون موقفهم قليلاً في ما بعد إذ اقترحوا انسحاب قواتهم من الضفة الغربية وإلى مسافة ١٠ كيلومترات شرق القناة مقابل أن تسحب مصر جميع قواتها من شرق القناة مع احتفاظها بقوة رمزية فقط. أما الثمن فهو انهاء حال الحرب بين مصر واسرائيل(٥٠). وكان هذا الطلب يعكس الطريقة الاسرائيلية التقليدية في التفاوض، وهي أن يطلب الاسرائيليون المستحيل بادىء الأمر، ومن ثم يقبلون ما كانوا مستعدين لقبوله في المقام الأول، موحين بأنهم قدموا تنازلات في عملية التفاوض.

وخلال اجتماع كيسنجر بالقادة الاسرائيليين في ١٦ كانون الأول/ديسمبر حاول اقناعهم بقبول فك الاشتباك على الجبهة المصرية كاشفاً لهم استراتيجيته في شأن الصراع العربي -

الاسرائيلي. ولقد ذكرنا في القسم المتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة من هذه الدراسة ما قاله لهم بالتفصيل. ونكتفي هنا أن نعيده باختصار: إن هدف سياسة الخطوة خطوة وفك الاشتباك هو تفادي تسوية شاملة تجبر اسرائيل على الانسحاب إلى حدود ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. فنجاح فك الاشتباك على الجبهة المصرية سيؤدي إلى الغاء سلاح النفط وتالياً سيخفف من الضغوط الدولية لتحقيق تسوية كهذه.

وكانت هذه الاستراتيجية مناقضة تماماً لما ذكره نيكسون وكيسنجر للعرب. إذ أكدا لهم أن سياسة الخطوة خطوة ليست بديلاً للتسوية الشاملة وإنما خطوة نحو تحقيقها. ولقد أتينا في هذه الدراسة على ذكر هذه التأكيدات، كما أشرنا إلى ما ذكره كيسنجر في مؤتمر جنيف عن التزام أمريكا بتحقيق سلام عادل ودائم. ويكفي أن نضيف هنا أمثلة أخرى عن هذه التأكيدات.

ـ في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ أرسل نيكسون رسالة إلى الرئيس السادات يذكر فيها: «خلال مؤتمر السلام ستكون الولايات المتحدة في مركز لأن تمارس نفوذها البناء نحو السلام على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢»[٥١].

ـ أكد كيسنجر للرئيس الأسد خلال اجتماعاته به بأن هدف دبلوماسية الخطوة خطوة هو تحقيق تسوية دائمة[٥٢].

ـ في ٣ كانون الأول/ديسمبر أرسل نيكسون رسالة ودية إلى الملك فيصل أنهاها مؤكداً بخط يده: «التزامه الشخصي في العمل على

تحقيق التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨»[٥٣].

وتجدر الاشارة إلى أن كيسنجر حين أكد للعرب التزام الولايات المتحدة تحقيق تسوية شاملة لم يفصح بدقة عن مضمون هذه التسوية وبخاصة في ما يتعلق بالحدود النهائية لاسرائيل، ولما ألح عليه الرئيس الأسد في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٤ حول مزيد من الايضاح أجابه: «إن سلفي (وليم روجرز) أعلن مرة تفسيره للقرار ٢٤٢ وخلال أربع سنوات بعدها ظل يضرب على رأسه. من الواضح أن أية تسوية تتطلب موافقتكم ولكننا لسنا في مركز لأن نعلن موقفنا حول ما تجب أن تكون عليه الحدود النهائية لأن ذلك سيقضي على امكاناتنا في أن ندير عملية التفاوض. لذلك يجب أن نسير خطوة خطوة».

ولكن الأسد لم يقتنع «هل يعارض الشعب الامريكي إذا أعلنت الولايات المتحدة بأنها ترغب في الانسحاب الاسرائيلي الكامل؟».

أجابه كيسنجر: «هذا سيؤدي إلى نزاع (داخلي) لا يصدق»[٥٤].

ولكن نيكسون كان أكثر وضوحاً حول مضمون التسوية النهائية في ما يتعلق بالحدود. فخلال زيارته لدول المنطقة في حزيران/يونيو ١٩٧٤ ذكر في حضور كيسنجر لكل من الرئيس الأسد والملك حسين أن الولايات المتحدة تؤيد انسحاب اسرائيل تقريباً إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ضمن اطار سلام عام. وعندما أكد له الأسد بأن سوريا لا يمكن أن توافق أبداً على التخلي عن شبر أرض لاسرائيل في مرتفعات الجولان أجابه نيكسون: «نحن نفهمكم. نعلم ما يجب أن تكون عليه النتيجة». وهدف الدبلوماسية

المرحلية هو دفع اسرائيل برفق إلى الخلف على الجولان خطوة خطوة «حتى يصلوا إلى الحافة ومن ثم يرتمون عنها»(٥٥).

والسؤال الآن: هل خدع كيسنجر العرب أم خدع اسرائيل أو أنه لم تكن لديه استراتيجية، وحاول أن يستكشف طريقه باتخاذ خطوات عملية ربما تؤدي به إلى تسوية نهائية؟

فمثلاً كتب محمد حسنين هيكل بعد مناقشة طويلة مع كيسنجر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أنه ليست لدى كيسنجر استراتيجية «أنه جاد في البحث عن حل، وإن كنت لا أعتقد أن لديه خطة كاملة يريد تطبيقها. ولقد كان ما أحسست به هو أنه يحاول تحريك الأمور من خلال الحركة فإنه قد يجد منفذاً»(٥٦). ولقد أبدى ادوارد شيهان الرأي نفسه مضيفاً أن كيسنجر كان يرغب في انسحاب اسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ولكن الظروف التي ساهم في خلقها حالت دون تحقيق ذلك(٥٧). ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هيكل كان يكتب في خريف ١٩٧٣ ومن منظور سابق لما كشفته الوقائع في ما بعد، وكان شيهان يكتب في نهاية ١٩٧٥ بعد أن كشفت الوقائع الكثير إلا أنني أرى أن الأدلة التي كانت واضحة خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٣ وازدادت وضوحاً خلال ١٩٧٤ تثبت أنه كانت لدى كيسنجر استراتيجية متكاملة وهي التي ذكرها للاسرائيليين في اجتماعه بهم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وهذه الأدلة المتوافرة والمعروفة هي:

- كيسنجر رجل يؤمن قبل كل شيء بأن علاقات القوة هي

التي تحدد في التحليل الأخير طبيعة التسوية السياسية.

ـ عمل جاهداً على تقوية اسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً:

عمل جاهداً على إضعاف العرب عسكرياً وسياسياً عن طريق: (أ) تجزئة الحل والعمل على أن تتفاوض مصر وسوريا بصورة مستقلة ومنفصلة وبالتالي ساهم في خلق الشقاق بين الدولتين اللتين خططتا لحرب تشرين الأول/اكتوبر ونفذتا هذا التخطيط بشكل رائع. (ب) ابعاد الاتحاد السوفياتي عن عملية التفاوض والاساءة الى العلاقات المصرية ـ السوفياتية مما أضعف العرب استراتيجياً. (ج) العمل على الالغاء المبكر لسلاح النفط. (د) اقناع السادات بقبول خطة غولدا مئير المؤلفة من ستة بنود.

ـ هاجم بيان وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر واتهمه «بالحقارة» لأنه دعا في ما دعا إليه إلى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لقاء السلام مع العرب كما هاجم بيان قمة هذه السوق والصادر في كوبنهاغن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر لأن هذا البيان أكد على ما ذهب إليه بيان وزراء الخارجية السابق ودعا إلى قيام حوار عربي ـ أوروبي. ولقد وصف كيسنجر بيان كوبنهاغن بأنه «استرضاء رخيص للعرب»(٥٨).

محصلة هذه العوامل كلها هي أنه كانت لدى كيسنجر استراتيجية واضحة، وهي بشكل أساسي فرض الارادة

الاسرائيلية على العرب. يضاف إلى ذلك أن ما كشفته الوقائع في ما بعد والتي سنأتي على ذكرها في هذه الدراسة وما كتبه في مذكراته (٥٩) يؤيد هذا الرأي.

لذلك فالجواب عن السؤال المطروح آنفاً: هل خدع كيسنجر العرب أم اسرائيل، هو أنه عمل على خداع العرب فقط. فهو لا يلام لأن الخداع بالنسبة إليه إحدى وسائل ممارسة سياسة القوة ولأنه عمل حسب ادراكه على تحقيق مصلحة الولايات المتحدة. أما الذين يلامون فهم بعض قادة العرب ـ وعلى رأسهم السادات ـ الذين سمحوا لأنفسهم بأن يخدعوا أو أرادوا أن يظهروا بهذا المظهر ليخفوا الأسباب الحقيقية وراء ارتمائهم في الاحضان الامريكية متناسين أهمية عنصر القوة الشاملة في تحقيق السلام العادل ومتناسين أن تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧ حافل في النكث بوعود كانت قد قدمتها إلى العرب.

بعد هذا الاستطراد القصير والذي كان ضرورياً لبرهنة أن كيسنجر عمل على خداع العرب لتنفيذ استراتيجيته، نعود إلى سياق البحث.

كما كانت خطة النقاط الست التي قبلها السادات هي في الأساس خطة غولدا مئير، كانت اتفاقية فك الاشتباك على الجبهة المصرية بشكل رئيسي من بنات أفكار موشي دايان. فخلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان دايان يعتقد أن وجود القوات الاسرائيلية على الضفة الشرقية من القناة لا يمثل وضعاً مثالياً من

وجهة نظر اسرائيل. لذلك اقترح أن يتوقف تقدم القوات الاسرائيلية عند ممرات المتلا والجدي في سيناء على بعد نحو ٣٥ كيلومتراً شرق القناة. وكان لذلك سببان: الأول أن الممرات تشكل خطاً دفاعياً أمثل للقوات الاسرائيلية من القناة، والثاني أن مصر لن تتمكن من التكيف مع وجود القوات الاسرائيلية على الضفة الشرقية من القناة. فوجودهم الواضح سيذكر المصريين بمرارة إذلالهم، مما سيؤدي إلى قتال مستمر أو شبه مستمر. وهذا سيكون ذا كلفة باهظة بالنسبة إلى اسرائيل. ولكن نشوة النصر الاسرائيلي آنذاك دفعت بقية القادة الاسرائيليين إلى تجاهل آرائه وبالتالي استمر التقدم الاسرائيلي نحو الضفة الشرقية من القناة.

ولقد عززت حرب الاستنزاف التي شنتها مصر أساساً في صيف ١٩٦٩ ايمان دايان بآرائه. ففي ٨ آب/اغسطس ١٩٧٠ وافقت مصر على تنفيذ وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ضمن اطار مبادرة روجرز في حزيران/يونيو من العام ذاته. ولقد كان دايان متخوفاً من اعادة استمرار حرب الاستنزاف والتي كانت مكلفة جداً بالنسبة إلى اسرائيل، لذلك اقترح في أيلول/سبتمبر انسحاباً جزئياً للقوات الاسرائيلية إلى خط غرب الممرات مع السماح لقوة رمزية مصرية في الوجود على الضفة الشرقية من القناة مقابل ايقاف غير محدود لاطلاق النار. ولكن بقية القادة الاسرائيليين رفضوا اقتراحه(٦).

وكانت مبادرة السادات في ٤ شباط/فبراير ١٩٧١ مستندة إلى

حد بعيد من حيث الفكرة، وإن لم يكن تماماً من حيث المضمون، على اقتراح دايان إذ نصت المبادرة على انسحاب اسرائيل جزئياً من سيناء كجزء من برنامج زمني يطبق خلاله القرار ٢٤٢ مقابل أن تعيد مصر فتح قناة السويس للملاحة الدولية. ولقد سعت آنئذ وزارة الخارجية الامريكية إلى تحقيق الانسحاب الجزئي لاسرائيل من دون ربطه ببرنامج زمني لتنفيذ القرار ٢٤٢ وذلك وسيلة لتمديد وقف اطلاق النار. ولكن جهودها باءت بالفشل في آب/اغسطس ١٩٧١ نتيجة المعارضة الاسرائيلية ونتيجة معارضة كيسنجر بالذات. وهدد السادات باستئناف القتال، ولكن نيكسون وكيسنجر لم يأخذا تهديده بصورة جدية إذ اعتقدا بأن ليس لديه خيار عسكري.

وفي الظروف المختلفة بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر حاول كيسنجر العمل على تحقيق اتفاقية للانسحاب الجزئي من سيناء مشابهة أساساً للاتفاقية التي أحبطها قبل الحرب. لذلك كان من المناسب من وجهة نظره أن يستكشف أفكار موشي دايان.

في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ زار دايان واشنطن جالباً معه مشروعاً لفك الاشتباك. وتضمن المشروع انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية للقناة وإلى خط يبعد عشرين كيلومتراً الى الشرق منها. ولكن، كما هو واضح، غرب ممرات المتلا والجدي. ويشكل الخط مقدمة المنطقة الاسرائيلية والتي ستكون محدودة السلاح. وبالمقابل تنسحب جميع القوات المصرية

[أي حوالى ٧٠ ألف جندي و٧٢٠ دبابة و٩٩٤ قطعة مدفعية] من شرق القناة باستثناء ١٨٠٠ جندي وعدم السماح بوجود دبابة مصرية واحدة. وتتمركز القوة الرمزية المصرية - أي ١٨٠٠ جندي، في المنطقة المصرية التي سيكون خطها الأمامي في سيناء على بعد ما بين سبعة إلى عشرة كيلومترات شرق القناة. وتفصل بين الخطين قوات تابعة للأمم المتحدة. اضافة إلى ذلك تلتزم مصر بتحديد قواتها ضمن منطقة تبعد ثلاثين كيلومتراً إلى الغرب من القناة، بحيث لا يسمح لها بالاحتفاظ في هذه المنطقة بأية صواريخ أو مدفعية قادرة على قذف المنطقة الاسرائيلية، وبما لا يزيد عن ثلاثمائة دبابة. ويتضمن المشروع أيضاً طلب تنازلات سياسية من مصر، وهي انهاء حال الحرب مع اسرائيل واعادة فتح القناة، والسماح للسفن والبضائع الاسرائيلية بالمرور فيها، واعادة تعمير مدن القناة ورفع الحصار عن مضايق باب المندب. اضافة إلى ذلك كله، طلب دايان من الولايات المتحدة أن تلتزم على أساس دائم وطويل المدى تزويد اسرائيل حاجاتها من السلاح.

وواضح أن المشروع الاسرائيلي يمثل طلبات من يعتبر نفسه منتصراً في الحرب. ولعل المذهل فيه هو نصه على انهاء حال الحرب والطلب من مصر، ليس فقط سحب جميع قواتها تقريباً من شرق القناة، وإنما أيضاً سحب قوات ومعدات من غرب القناة، كانت موجودة قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر.

واعتبر كيسنجر الشرح الاسرائيلي «جيداً» و«خطوة كبيرة إلى

الأمام»[٦١]. فهو خبير بالطريقة الاسرائيلية في التفاوض، لذلك اعتقد أنهم سيكونون نوعاً ما مرنين. وطلب من دايان إبقاء المشروع سرياً لاعتقاده بأن السادات مستعد لقبول مشروع قريب منه إذا زُين له بأنه مشروع أمريكي. ولكن السرية نسفت في ٥ كانون الثاني/يناير - أي في اليوم نفسه الذي اجتمع فيه بدايان - عندما طرح الاسرائيليون المشروع في مجموعة العمل المصرية - الاسرائيلية في جنيف. ولقد روّع ذلك كيسنجر، ولكن لم يؤد إلى احباط عزيمته، إذ كان مدركاً أن السادات يرغب في التوصل بسرعة إلى اتفاقية[٦٢]. وبشكل متسق مع استراتيجيته طلب من الاسرائيليين سحب مشروعهم من مجموعة العمل خشية أن يؤدي موقف السوفيات (المشتركين في اللجنة) تجاهه إلى تقييد حرية السادات في قبول مشروع مماثل له. ولكي يستبعد السوفيات نهائياً من عملية التفاوض عزم كيسنجر على القيام شخصياً بالتفاوض حول أسس فك الاشتباك. فلهذه الدبلوماسية الشخصية ميزة أخرى، فهي تمكنه من التحكم في السادات. وكان دارساً لشخصيته ومدركاً بأن التفاوض الشخصي سيؤدي إلى ابراز «ميل السادات الى القيام بالضربة المفاجئة»[٦٣].

ولم يكن دايان أقل رغبة من السادات أو كيسنجر في استبعاد السوفيات. لذلك دعا الأخير إلى زيارة المنطقة. ولما اتصل كيسنجر بالسادات حضه على المجيء حالاً. وفي مساء ١١ كانون الثاني/يناير وصل كيسنجر إلى أسوان حيث اجتمع في الأمسية

ذاتها مع السادات على انفراد. واتضح أن الأخير يريد التوصل بسرعة إلى اتفاق. وطلب من كيسنجر البقاء في المنطقة والقيام شخصياً باجراء التفاوض لتحقيق فك الاشتباك، وأنه ليس من الضروري الذهاب الى جنيف. وكان هذا ما يريد كيسنجر سماعه، بل كان هذا في الواقع ما أوحى به للسادات. إذ ان عدم الذهاب إلى جنيف يؤدي إلى استبعاد السوفيات ويؤدي أيضاً إلى تقييد إمكان كبار أعوان السادات في كبح ميله الحاد إلى الارتماء في الأحضان الامريكية. وذكر السادات لكيسنجر في ذلك الاجتماع أنه مستعد لتقديم أقصى التنازلات وأنه حدد لنفسه موعداً هو ١٨ كانون الثاني/يناير حداً أقصى للتوصل إلى اتفاق، إذ أنه يزمع في ذلك التاريخ زيارة بعض العواصم العربية حيث سيحث على الغاء سلاح النفط، إذا تم التوصل إلى اتفاق. وكان هذا بالطبع ما يريد كيسنجر سماعه، كما أنه أدرك أن المفاوضات ستكون سهلة ما دام السادات قد نقض أبسط قواعد التفاوض من وجهة نظره عندما حدد تاريخاً معيناً لاتمامها بالتوصل إلى اتفاق.

وفي اليوم التالي اجتمع الوفدان المصري والأمريكي لاجراء محادثات تمهيدية حول أسس فك الاشتباك. ولقد تشدد السادات في موقفه أمام بقية أعضاء الوفد المصري وأصر على أن تنسحب اسرائيل إلى شرق ممرات المتلا والجدي، وعبر عن استعداده لتخفيض القوات المصرية شرق القناة إلى ما يعتبره الحد الأدنى المطلق، أي من ثلاث فرق إلى فرقة ونصف، ولكنه رفض أي

تحديد لنوعيه السلاح الممكن الاحتفاظ به.

وفي اليوم ذاته (١٢ كانون الثاني/يناير) بدأ كيسنجر رحلاته المكوكية بين مصر واسرائيل والتي انتهت خلال أقل من أسبوع إلى التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك. ولقد لمس خلال هذه الرحلات معارضة كبار أعوان السادات للمطلب الاسرائيلي بالحد من القوات المصرية في شرق وغرب القناة. إذ وصف رئيس الأركان المصري الجمسي هذا المطلب بأنه مشين ويبعث على السخط الشديد[٦٤]. وكان كيسنجر يتجاوز هذه المعارضة باللجوء إلى السادات، كما كانت أغلب قرارات السادات تتخذ حين اجتماعه منفرداً مع كيسنجر.

وكانت الاتفاقية التي تم التوصل إليها في ١٧ كانون الثاني/يناير في جميع مضامينها الأساسية هي المشروع الاسرائيلي تقريباً. واعترف كيسنجر بذلك. فخلال مفاوضاته في اسرائيل قال له ييغال ألون بأنهم مستعدون لقبول البعد الجغرافي للمشروع، حينئذ لم يتمالك كيسنجر من الاجابة بسخرية: «إنه لنصر كبير أن نقنع اسرائيل بقبول مشروعها»[٦٥].

وكانت الفروق الرئيسية بين ما تم الاتفاق عليه والمشروع الاسرائيلي المطروح أصلاً في واشنطن هي التالية: أ ـ تخلى الاسرائيليون عن طلب انهاء حال الحرب واستعيض عنه بالتزام بدقة وقف اطلاق النار. وكما سيذكر لاحقاً، قدمت مصر بعض التنازلات السياسية التي قيدت إلى حد معتبر من امكاناتها في

استئناف القتال. ب ـ السماح لمصر بعد انسحاب جميع قواتها تقريباً من شرق القناة أن تحتفظ بسبعة آلاف جندي وثلاثين دبابة شرق القناة بدلاً مما هو مقترح أصلاً في المشروع الاسرائيلي أي ١٨٠٠ جندي فقط وعدم السماح بأية دبابات. ج ـ تحديد عمق المنطقة التي لا يسمح لمصر أن تحتفظ فيها بصواريخ بأنها تمتد ثلاثين كيلومتراً إلى غرب الخط الأمامي للقوات المصرية الرمزية في سيناء بدلاً من ثلاثين كيلومتراً غرب قناة السويس كما اقترح المشروع الاسرائيلي.

ولم ينص على تحديد القوات في متن الاتفاقية التي تم توقيعها في ١٨ كانون الثاني/يناير من قبل رئيسي الوفدين العسكريين المصري والاسرائيلي. إذ تم ذلك في رسالة سرية أرسلها نيكسون إلى كل من السادات وغولدا مئير ووقعت من هذين الأخيرين. وكان أحد أهداف السرية تمكين السادات من أن يخفي واقعة قبوله انسحاب جميع قواته تقريباً من الضفة الشرقية من القناة وسحب صواريخه من منطقة معينة غربها. وعلى كل وبما أن الأمريكيين كانوا مدركين أن الاسرائيليين لا بد أن يسربوا إلى صحافتهم مضمون الرسالة، لذلك كان الغرض الحقيقي منها هو تمكين السادات في حال انكشاف مقدار تنازلاته، أن يزعم بأنه لم يرضخ للشروط الاسرائيلية وإنما قبل فقط مشروعاً أمريكياً.

وفي مذكرة تفاهم سرية بين الولايات المتحدة واسرائيل، نقلت الأولى إلى الاسرائيليين وعد السادات بإعادة فتح قناة

السويس والسماح بعبور البضائع الاسرائيلية المدنية فيها وإعادة بناء المدن حواليها. كما التزمت الولايات المتحدة بأنها ستصر على عدم امكان سحب قوات الأمم المتحدة من المنطقة العازلة بين القوات من دون موافقة مصر واسرائيل معاً. وتضمنت المذكرة أيضاً قبول مصر واسرائيل قيام الطيران الامريكي بالتحقق من تنفيذ الاتفاق على الأرض. كما تضمنت التزام الولايات المتحدة «بذل جميع الجهود للتجاوب كليّاً وعلى أساس دائم وطويل الأمد مع احتياجات اسرائيل الحربية»[٦٦].

ومن الواضح أن الاتفاقية لم تكن عسكرية بحتة بل تضمنت تنازلات سياسية قدمها السادات عن طريق كيسنجر لاسرائيل. ولقد اعترف بذلك (الجمسي) كما أنه قاوم الاتفاقية[٦٧]. والتي لعبت دوراً كبيراً في اضعاف المركز التفاوضي المصري في المرحلة التالية من المفاوضات لأنها ضيقت حرية مصر في اللجوء إلى الخيار العسكري. وكان ذلك أولاً نتيجة قبول السادات سحب جميع القوات المصرية تقريباً من الضفة الشرقية من القناة، وثانياً نتيجة التنازلات السياسية التي قدمها. فإعادة فتح قناة السويس وتعمير مدنها وعودة الحياة الطبيعية إلى سكانها سيجعل مصر تتردد كثيراً في اللجوء إلى الخيار العسكري في المستقبل. وعلى رغم أن السادات لم يُعد فتح قناة السويس الا في حزيران/يونيو ١٩٧٥ أي بعد ١٧ شهراً من توقيع الاتفاقية وبسبب معارضة كبار معاونيه، إلا أنه كان قد قدم التزامه في هذا الخصوص. وثالثاً نتيجة دعم

الولايات المتحدة الهائل لاسرائيل والتزامها بـاستمراره عـلى أساس دائم وطويل المدى من جهة، وبـدء تدهـور علاقـاته مـع الاتحاد السـوفياتي نتيجـة إبعاده عن مفـاوضات فـك الاشتبـاك من جهـة أخرى.

وكان القرار بقبول الاتفاقية هو قرار السادات بمفرده. اذ قدم تنـازلات كبيرة أدهشت حتى الاسرائيلين أنفسهم. فخـلال بدايـة المفـاوضات بـين كيسنجر والاسرائيليـين ذكر لهم أنـه لن يستطيـع اقناع السادات بقبول وجود أقل من ٢٥٠ دبابة في الضفة الشرقيـة من القناة. ولم يصدق أبا إيبان أذنيه عندما أعلم كيسنجر في ما بعد المفـاوضين الاسرائيليـين أن السـادات قبـل بوجـود ثلاثـين دبـابـة فقط[٦٨]. ولقد شعر كبار معاوني السادات بالاذلال الشـديد نتيجـة تنازلاته. إذ ذكر وزير خارجيته آنذاك اسماعيل فهمي في مذكـراته بأن «السادات تخلى لوحده عن كل ما تمكن الجيش المصري من تحقيقه بجهود كبيرة وتضحيات ضخمة. فبدون أن يتشاور مع أحـد، استسلم بشكل ذليـل للمـطلب الاسرائيـلي في تخفيض الـوجـود المصري المسلح شرق القنـاة إلى لاشيء. وهذا مكّن الاسرائيليين من الادعاء بأنهم أعادوا الموقف تقريباً إلى مـا كـان عليه قبـل بدء العمليـات الحربيـة في السادس من تشرين الأول/اكتـوبر ١٩٧٣»[٦٩]. ولقد ظهر عمق الشعور المصري بالاهانة عنـدما أعلم كيسنجر بقية أعضـاء الوفـد المصري المفاوض في اجتماعه الأخـير معهم بالشروط التي قبلها السـادات، حينئذ نهض رئيس الأركـان المصري الجمسي من مقعـده وانعـزل إلى ركن من القـاعـة حيث أجهش في البكاء[٧٠].

خامساً: الغاء استعمال سلاح النفط

نجحت الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٧٤ في تحقيق أهم أهداف استراتيجيتها وهو ايقاف استعمال سلاح النفط. وتم اتخاذ القرار في ١٨ من الشهر نفسه وخلال اجتماع عاصف لوزراء نفط منظمة الدول العربية المصدرة للنفط. وأيدت مصر والسعودية وبقية دول الخليج العربي الغاء استعمال السلاح، في ما عارضت ذلك الجزائر والعراق وسوريا وليبيا. وكانت وجهة نظر المعارضين أن الهدف الأساسي لاستعمال السلاح لم يتحقق، أي لم يتم «الانسحاب (الاسرائيلي) من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» بل لم يتحقق ما هو أقل من ذلك بكثير، أي حصول تقدم مهم على طريق التسوية السلمية العادلة. ولقد أشار الوزير الليبي إلى أن اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبارها بمثابة تقدم، إذ كانت ببساطة لمصلحة اسرائيل. وتم التوصل خلال الاجتماع إلى تسوية مفادها رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة على أن يجتمع الوزراء المعنيون في أول حزيران/يونيو أي بعد شهرين في القاهرة لمراجعة الموقف. وفسّرت الجزائر رفع الحظر على أنه «ذو طبيعة موقتة ويقتصر على الفترة المنتهية في أول حزيران/يونيو»[٧١]، ولم تتبن مصر والسعودية وبقية دول الخليج هذا التفسير. وعارض العراق وسوريا وليبيا التسوية. ولقد صرح حينئذ وزير النفط السعودي الشيخ زكي اليماني،

مستهدفاً تهدئة الدول المعارضة، أن مصر والسعودية تتوقعان أن يتم قبل حزيران/يونيو ليس فقط التوصل إلى اتفاقية لفصل القوات على الجبهتين السورية والأردنية وإنما أيضاً تقدماً نحو تحقيق تسوية شاملة تؤمن حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية.

وهكذا ألغي استعمال سلاح النفط. وكان من الصعب جداً بعدئذ اعادة سحبه من غمده إلا في حالة استئناف الحرب. وهكذا أيضاً نجح كيسنجر في أن يبطل استعمال أقوى سلاح في الترسانة العربية ـ ربما باستثناء اللجوء إلى الخيار العسكري ـ يمكن استعماله لتحقيق المطلب العربي.

وكان إلغاء استعمال السلاح النفطي محصلة لمجموعتين من العوامل. تمثلت الأولى في الضغوط الأمريكية التي اتخذت أشكالاً متعددة. فنيكسون وكيسنجر أكدا للعرب بأن مفتاح الحل هو في يد الولايات المتحدة، وأنها لا تستطيع الاستمرار في جهودها الدبلوماسية لايجاد حل ما دامت ترزح تحت عقاب تصدير النفط إليها، وأن ما يزعجها ليس أثره الاقتصادي الذي يمكن التكيف معه وإنما أثره النفسي. بكلمات أخرى أنها كإحدى الدولتين العظميين لا يمكن أن تتقبل تحدياً سافراً لقوتها إذ ان ذلك يؤثر سلبياً على إدراك الآخرين لهذه القوة وبالتالي يؤثر سلبياً على هيبتها. إن تصور الأخرين لقوة الولايات المتحدة لا يقل أهمية بالنسبة إلى نيكسون وكيسنجر عن الحقيقة الموضوعية لهذه القوة. لذلك نجد أن الضغوط تضمنت تهديداً سافراً للدول العربية

المنتجـة للنفط. ففي ٢١ تشرين الثاني/نـوفمبر ١٩٧٣. ذكـر كيسنجـر في مؤتمر صحـافي حاجـة الولايـات المتحدة إلى «النـظر في الاجراءات المضادة الممكن اتخاذها»[٧٢] ضـد هذه الـدول في حال عـدم رفعها لحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة. وكان اليماني يزور آنـذاك كوبنهـاغن حيث جاء رده عنيفـاً. إذ هدد بـأن السعـوديـة ستلجـأ إلى نسف آبـار النفط في حـال التـدخـل العسكـري الأمريكي[٧٣].

وتجدر الاشارة إلى أن كيسنجر كان حذراً في تهديـداته خـلال الـربع الأخـير من عام ١٩٧٣ إذ لم يشر علنـاً إلى امكان التـدخل العسكري، ولكن مضمون تصريحه المذكور آنفاً كان واضحاً، كما أدرك السعـوديون هـذا المضمـون. ولكن جيمس شليسنغـر وزيـر الـدفاع الامـريكي السابق لم يكن حـذراً. إذ هدد علنـاً في أوائـل كانون الثـاني/ينايـر ١٩٧٤ البلدان العربيـة المنتجة للنفط بـإمكان لجوء الولايات المتحدة الى استعمال القوة العسكرية ضدها في حال استمرار استعمال سلاح النفط وبشكل فعال[٧٤].

وتضمنت الضغوط أيضاً ما اعتبرتـه الولايـات المتحدة حـوافز اقتصادية للدول المنتجة للنفط وبخاصة السعودية. فخلال زيارات كيسنجـر للسعوديـة قبـل رفـع حـظر تصـديـر النفط عـرض عـلى المسؤولين السعوديين استعداد الولايات المتحدة للتعاون الكامل في تنمية الاقتصاد السعـودي وجعله عصرياً. وتجـدر الإشارة إلى أنـه من الـوجهة الاقتصـادية البحتـة فإن هـذا التعاون هـو في مصلحة

الولايات المتحدة أكثر بكثير مما هو في مصلحة السعودية وذلك لسببين: الأول هو أن أمريكا في حاجة إلى أسواق السعودية وبقية البلدان العربية الخليجية لتعزيز صادراتها ودعم ميزان مدفوعاتها أكثر بكثير من حاجة هذه الأخيرة إلى السوق الامريكية لتأمين متطلبات التنمية والعصرنة. إذ يمكنها تأمين ذلك من بلدان أخرى من أوروبا الغربية ومن اليابان والتي كانت تتنافس آنذاك في التصدير إلى أسواق البلدان الخليجية. أما السبب الثاني والأهم فهو أن تعاون السعودية وبقية البلدان العربية المنتجة للنفط يؤدي إلى دعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار الامريكي وذلك من ناحيتين: أ ـ يعزز دور الدولار كمقياس للقيمة في العالم نتيجة تحديد أسعار النفط به. ب ـ يعزز دوره كعملة احتياطية دولية بسبب احتفاظ هذه الدول بنسبة عالية من احتياطياتها النقدية بالدولار وبمقادير تزيد كثيراً عن احتياجاتها. فدعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار يزيد كثيراً من قوة الولايات المتحدة الاقتصادية ـ والتي هي بحد ذاتها ضخمة ـ وبالتالي يعزز جداً من امكاناتها في العمل على تحقيق استراتيجيتها في مختلف أنحاء العالم(٧٥).

ويظهر أن السعودية اختارت بشكل أساسي التعاون مع الولايات المتحدة ليس فقط لاعتباراتها الاقتصادية وإنما أيضاً ـ وربما هذا هو الأهم ـ لاعتباراتها الأمنية. وتم تكريس ذلك خلال زيارة الأمير فهد في حزيران/يونيو إلى واشنطن. إذ اتفق على انشاء لجنتين مشتركتين سعوديتين ـ أمريكيتين. الأولى لتنمية

التعاون الاقتصادي بين البلدين، والثانية للاشراف على الأمور المتعلقة بتدريب وتطوير القوات المسلحة السعودية[٧٦]. باختصار يظهر بأن تصور السعودية لحاجاتها الأمنية والاقتصادية لعب دوراً مهماً في الغاء استعمال سلاح النفط. وتجدر الاضافة هنا أن الكثيرين من أصحاب المصالح الخاصة في السعودية وأيضاً في بقية الوطن العربي - وبعضهم من النوع الطفيلي - والذين استفادوا في الماضي من التعاون مع أمريكا وكانوا يتوقعون أن يستفيدوا بشكل هائل بسبب التزايد الكبير في الانفاق على الأمن والتنمية ساهموا في الضغط لالغاء استعمال سلاح النفط.

أما المجموعة الثانية من العوامل، فكان أهمها الضغط الذي مارسه الرئيس السادات بعد الاتفاق على فصل القوات في سيناء وذلك في سبيل اعادة سلاح النفط إلى غمده. إذ كان راغباً في إرضاء الولايات المتحدة لأسباب عديدة منها اعتقاده بأن ٩٠ بالمائة من أوراق الحل في يدها، ومنها ايمانه بوعودها في العمل على تحقيق تسوية شاملة. وربما كان السادات مخلصاً في إيمانه، وربما كان هذا الايمان ليس سوى مبرر لنزعته في الارتماء في الأحضان الأمريكية. وعلى كل فالضغط الذي مارسه بوصفه رئيس أكبر الدولتين اللتين قامتا بحرب رمضان، لعب دوراً أساسياً في ايقاف العمل بالسلاح النفطي. ولقد حاول الرئيس الأسد القيام بضغط في الاتجاه المعاكس، أي العمل على ابقاء السلاح مستعملاً لادراكه بأن الأهداف التي استعمل من أجلها لم تتحقق بل أنه لم

يتحقق أي تقدم على طريق التسوية الشاملة. وكان يرى أن استمرار التضامن العربي الذي برز بشكل واضح خلال حرب رمضان، وبقاء السلاح بشقيه النفطي والتقليدي مستعملاً، هو الذي سيساهم في تحقيق التسوية العادلة وليست الوعود الامريكية التي لم يكن يثق بها. كما كان يرى أن من أهداف دبلوماسية كيسنجر بذر الشقاق بين العرب وبخاصة بين مصر وسوريا وبالتالي إضعافهم[٧٧].

ويظهر أن الضغط الذي مارسه السادات لقي تجاوباً من الملك فيصل الذي كان مصدقاً للوعود الأمريكية وكان يرى أن الولايات المتحدة ستغير سياستها نتيجة تغير الظروف بسبب حرب رمضان، وأنها تالياً ستعمل على تحقيق تسوية سلمية عادلة. ولقد ذكرنا سابقاً الوعود الامريكية. ويمكن أن نذكر اضافة إلى ذلك أنه في ٧ شباط/فبراير نقل السفير السعودي في واشنطن إلى الملك رسالة شفهية من نيكسون تتضمن ضمانته الشخصية في أنه إذا ألغي استعمال السلاح النفطي فإن الولايات المتحدة ستعمل ليس فقط لتحقيق فصل القوات على الجبهة السورية وإنما أيضاً لتحقيق تسوية سلمية دائمة. ولقد لمح نيكسون بقوة إلى أن التسوية تتضمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ «سنعمل على تحقيق تسوية دائمة بأقصى سرعة ممكنة. ان هيئة منصبي الكلية مكرسة لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن تعلم بأن هذا يعني بأنني سأتعرض للأذى من بعض الجماعات في هذا البلد»[٧٨].

ويظهر بأن العاهل السعودي ظل يؤمن حتى مصرعه المفجع في آذار/مارس ١٩٧٥ بالوعود الامريكية. فقبل اغتياله بشهر ذكر لمحمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك بأنه «تسلم تأكيدات من الرئيس نيكسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة»[٧٩].

سادساً: فك الاشتباك على الجبهة السورية

عمل كيسنجر على تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية وذلك لأسباب عدة. أولها الحيلولة دون امكان اعادة استعمال سلاح النفط. وعلى رغم أنه قد ألغي في ١٨ آذار/مارس وبدون شروط إلا أن البلدان العربية المصدرة للنفط كانت تتوقع في ضوء الوعود الامريكية أن تعمل الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك على هذه الجبهة. وثانيها أن هذه الجبهة لم تكن ساكنة وكانت تتخللها حرب استنزاف بين فترة وأخرى. وكان كيسنجر يخشى أن يؤدي ذلك إلى استئناف القتال واجبار الرئيس السادات على الاشتراك فيه إلى جانب سوريا، مما من شأنه أن يعرقل تحقيق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وثالثها رغبة كيسنجر في دعم مركز السادات الذي كان ينظر إليه كدعامة أساسية للاستراتيجية الامريكية، وألا يتركه معرضاً للانتقادات بأنه تخلى عن حليفته سوريا[٨٠]. وكان الأسد يشعر بخيبة الأمل بسبب تفاوض السادات بصورة منفصلة للتوصل إلى اتفاقية لفصل

القوات على الجبهة المصرية. إذ كان ذلك مخالفاً للاتفاق بينهما. فبما أن مصر وسوريا دخلتا الحرب سوية وبتنسيق كامل، فالمصلحة العربية كانت تقتضي أن يدخلا مفاوضات فك الاشتباك سوية وفي الرحلة الزمنية نفسها، وأن توجد صلة بين فصل القوات على الجبهة المصرية وفصلها على الجبهة السورية[٨١]. فتفاوض السادات بصورة منفصلة، أضعف الموقف التفاوضي السوري[٨٢]. وأحدث ما هو أخطر من ذلك أي وجود سابقة في أن تتفاوض اسرائيل بصورة منفصلة مع كل دولة عربية معنية.

في أواخر نيسان/ابريل بدأ كيسنجر رحلاته المكوكية بين دمشق والقدس للتوصل إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة السورية. واستمرت هذه الرحلات ٣٤ يوماً انتهت في أواخر أيار/مايو وبالتوصل إلى اتفاق. وقام كيسنجر بمهمته، بعد أن زودته سوريا بلائحة بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين ووافقت على زيارتهم من قبل الصليب الأحمر الدولي.

وكانت مفاوضات فك الاشتباك صعبة وذلك لأسباب عدة: أولها كون الرئيس السوري مفاوضاً عنيداً وماهراً وحريصاً على أن يحقق أقصى ما يمكن تحقيقه. ولقد وصف الصحافي الاسرائيلي ماتي غولان تكتيك الأسد في التفاوض كالتالي: «لم يكن مستعداً للتنازل عن متر واحد على هضبة حتى تصل المباحثات إلى حافة الأزمة. ولكنه كان حريصاً على الا يتجاوز الحافة. وكان عنيداً بحيث جعل كيسنجر يجري عائداً إلى اسرائيل ليضغط على الاسرائيليين للتنازل عن ماية متر أخرى هنا أو

عن قرية أو هضبة. ولكنه فقط عندما يصل إلى القناعة بأن كيسنجر قد عصر من الاسرائيليين كل ما يمكن عصره وأنه أوشك على العودة إلى بلده حينئذ، يخفف من ضغطه ويقبل أخيراً خط الانسحاب»[٨٣]، وثانيها أنه بعد الاتفاق على فصل القوات على الجبهة المصرية خفّ كثيراً الحافز لدى اسرائيل لفك الاشتباك على الجبهة السورية خصوصاً لاعتبارها مرتفعات الجولان أكثر أهمية من سيناء من الناحية الاستراتيجية. وثالثها هو أن الاسرائيليين لم يشعروا أن مركزهم في القطاع الذي احتلوه خلال حرب رمضان على الجبهة السورية يتصف بالخطورة نفسها التي اتصف بها مركزهم على الضفة الغربية من قناة السويس. فوضع قواتهم على الضفة الغربية كان حرجاً بسبب أن خط تموينها كان طويلاً وضيقاً كما كانت محاصرة من قبل جيشين مصريين، بينما لم ينطبق هذا على وضع قواتهم في القطاع المحتل خلال حرب رمضان على الجبهة السورية.

والسبب الأخير هو أن الاسرائيليين أدركوا أن فك الاشتباك على الجبهة السورية تضمن تقدم القوات السورية، بينما تضمن فصل القوات على الجبهة المصرية انسحاب جميع القوات المصرية تقريباً من شرق القناة. ولخص موشي دايان مشروع فصل القوات على الجبهة السورية بأنه يعني «تنازلات اسرائيلية وحيدة الطرف. وخلافاً لفك الاشتباك في سيناء فإنه لن يجلب أية فوائد لاسرائيل. فلن نحصل اطلاقاً على شيء بالمقابل»[٨٤].

وخلال بدء المفاوضات، طلب الأسد انسحاب اسرائيل من نصف مرتفعات الجولان بينما عرض الاسرائيليون أن ينسحبوا

فقط ضمن القطاع الجديد الذي احتلوه خلال الحرب. وليس من الضروري هنا الدخول في تفاصيل المفاوضات ويكفي أن نذكر بأنها انتهت إلى التوصل إلى اتفاق لفصل القوات تضمن انسحاب اسرائيل من القطاع المحتل خلال الحرب ومن مدينة القنيطرة واحداث منطقة عازلة بين القوتين يشرف عليها مراقبو الأمم المتحدة، ومنطقة محدودة السلاح على جانبي المنطقة العازلة. وطلبت اسرائيل تنازلاً سياسياً من سوريا وهو التعهد بمنع الفدائيين الفلسطينيين من عبور خط فك الاشتباك. ولكن الطلب قوبل بالرفض. نتيجة لذلك تعهد كيسنجر بأن الولايات المتحدة ستعتبر قيام اسرائيل باعمال عسكرية انتقامية ضد سوريا مبرّرة في حال قيام الفلسطينيين بأعمال فدائية ضد اسرائيل من الأراضي السورية، وأنها ستنقض أي مشروع قرار في مجلس الأمن يبغي ادانة اسرائيل بسبب قيامها بهذه الأعمال الانتقامية[٨٥].

سابعاً: محاولة تحقيق اتفاقية جزئية على الجبهة الأردنية

حاول كيسنجر التوصل إلى انسحاب اسرائيلي جزئي من الضفة الغربية لنهر الأردن ضمن إطار جهوده لفك الاشتباك وذلك لسببين: الأول، وكما عبر عنه: «لكي نبرهن للملك حسين هذا الحاكم المعتدل والصديق القديم بأنه لن يخسر نتيجة عدم ضغطه علينا»[٨٦]. والثاني هو رغبة الولايات المتحدة في منع منظمة التحرير الفلسطينية من

أن تصبح الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني. فإذا مكنت الولايات المتحدة العاهل الأردني من استعادة جزء من الأراضي المحتلة على الضفة الغربية ضمن اطار فك الاشتباك، فإن ذلك سيدعم مركزه لدى الفلسطينيين وامكاناته في أن يستمر في تمثيلهم.

فبعد فصل القوات في سيناء حضّ كل من نيكسون وكيسنجر مراراً الاسرائيليين على تقديم شيء للحسين، والا فانهم سيجدون أنفسهم مضطرين للتفاوض مع ياسر عرفات[٨٧]. فمثلاً في الثامن من شباط/فبراير ١٩٧٤ قال كيسنجر لمجموعة من الزعماء اليهود الأمريكيين، إنه «إذا لم تتوصل اسرائيل خلال ستة أشهر إلى تسوية مع حسين على الضفة الغربية، فإن عرفات سيعترف به دولياً وسيصبح العالم في فوضى... لو كنت مستشاراً للحكومة الاسرائيلية لقلت لرئيس الوزراء: بحق السماء حققوا شيئاً مع حسين ما دام أحد اللاعبين»[٨٨].

ففي ١٩ كانون الثاني/يناير زار كيسنجر الأردن. وخلال اجتماعه مع الملك حسين طلب هذا الأخير العمل على فصل القوات على الجبهة الأردنية فوعده كيسنجر بأن دور الأردن سيأتي بعد دور سوريا. وقدم الحسين في هذا الاجتماع مشروعاً لفصل القوات فحواه أن تنسحب القوات الاسرائيلية ثمانية كيلومترات من الضفة الغربية، مقابل انسحاب مماثل للقوات الأردنية شرق الأردن وأن يقوم الأردن باذارة المنطقة التي ينسحب الاسرائيليون منها[٨٩]. ورفضت اسرائيل المشروع الأردني، وقدمت مشروعاً

مقابلاً يتضمن أن يصبح الأردن مسؤولاً عن الادارة المدنية للضفة الغربية مع بقاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي فيها. وكان هذا ببساطة مهيناً للأردن.

وفي الثالث من حزيران/يونيو تم تأليف حكومة اسرائيلية جديدة برئاسة اسحق رابين، أعطيت حقيبة وزارة الدفاع فيها لمنافسه شمعون بيريز. وكان هذا الأخير معروفاً بمعارضته من حيث المبدأ لأي انسحاب اسرائيلي من الضفة الغربية[٩٠]. كما أنه تشدد في موقفه من هذه الناحية ليحرج رئيس الوزراء الاسرائيلي. ومع ذلك استمرت المحاولات الامريكية لتحقيق انسحاب اسرائيلي جزئي على الضفة الغربية. ولكي تقنع اسرائيل بذلك سمح نيكسون لها في أواخر حزيران/يونيو بعدم تسديد تسهيلات ائتمانية بمقدار خمسماية مليون دولار، كانت قد قدمت سابقاً لتمويل شراء أسلحة[٩١]. كما اتبع كيسنجر أسلوباً مغايراً في الضغط إذ طلب من البنتاغون الإبطاء في شحن الأسلحة إلى اسرائيل «ليس بنسبة كافية تؤذي ولكن بنسبة كافية يُشعر بها»[٩٢]، ولكن كل ذلك لم يجد فتيلاً مع الاسرائيليين. ففي ٢١ تموز/يوليو أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي بياناً رفض فيه أية اتفاقية جزئية مع الأردن، وأبدى استعداداً للتفاوض معه بغرض التوصل إلى اتفاقية سلام[٩٣]. وكان الاسرائيليون مدركين بأن اتفاقية كهذه مستحيلة لأنهم لم يكونوا مستعدين ضمن اطارها للانسحاب الكامل أو شبه الكامل من الضفة الغربية بما فيها القدس العربية، ونظراً لعلمهم

بأن الملك حسين لن يقبل أقل من ذلك ضمن اطار اتفاقية سلام شاملة.

باختصار، فشلت المحاولات الأمريكية وذلك للأسباب التالية: الأول هو الرفض الاسرائيلي. والثاني عدم استعداد الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل لاعتباراتها الاستراتيجية والداخلية. وعلى رغم ادعاء الولايات المتحدة الصداقة تجاه الأردن وملكه، إلا أنها لم تتمكن من أن تفعل شيئاً. إذ أدركت بأن اغضابها للأردن أقل كلفة بكثير من اغضابها لاسرائيل. أما السبب الثالث فهو انعدام أو شبه انعدام الضغط العربي لتحقيق اتفاقية جزئية بين اسرائيل والأردن. إذ كان العرب يتوقعون استناداً إلى الوعود الامريكية بأن المرحلة التالية من المفاوضات بعد فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ستتضمن اعادة انعقاد مؤتمر جنيف للتفاوض على تسوية شاملة، وأن موضوع انسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع كجزء من انسحابها من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ سيبحث ضمن إطار المؤتمر المذكور.

هوامش الفصل الأول

(١) البعث (دمشق)، ٢٦/١٠/١٩٧٣.

(٢) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown and Co., 1982), p. 615.

(٣) خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الامريكي بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، عبّر كيسنجر عن استراتيجيته كما يلي: «ان باستطاعتنا إضعاف النفوذ السوفياتي في المنطقة ورفع حظر النفط إذا تمكنا من تحقيق برنامج معتدل، ونحن عازمون على تحقيق ذلك. أما إذا فشلنا، فسيندفع العرب نحو السوفيات، وسنخسر النفط، وسيكون العالم بأجمعه ضدنا، ولن يكون معنا صوت واحد في الأمم المتحدة. يجب أن نبرهن للعرب بأنه من الأفضل لهم التعامل معنا على تحقيق برنامج معتدل بدلاً من التعاون مع السوفيات على تحقيق برنامج راديكالي». انظر: المصدر نفسه، ص ٦١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١٦، ٦٢١ ـ ٦٢٢ و٦٢٤ ـ ٦٢٥.

(٥) خلال مناقشة دارت في القاهرة في ليلة ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ بين كيسنجر ومحمد حسنين هيكل (رئيس تحرير الاهرام حينئذٍ) أكّد الأول «بأن السياسة في عصرنا ليست مسألة عواطف وإنما هي حقائق قوة». ومن أهم الاستنتاجات في المناقشة التي شدّد هيكل عليها هي «ان حقائق القوة تسبق في تقدير (كيسنجر) أي عامل آخر». ودعا هيكل إلى تعبئة القوة العربية الشاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبأن «علينا أن ندرك أهمية الدور السوفياتي في الأزمة، وهذا الدور لا يجب أن يكون عنصراً مساعداً أو عنصراً مؤقتاً وإنما لا بد لهذا الدور أن يتصل ويتأكد تفاهماً سوفياتياً عربياً عميقاً وصداقة طويلة الأمد». أنظر: الاهرام، ١٦/١١/١٩٧٣.

(٦) Matti Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*, translated by Ruth Geyra Stern and Sol Stern (New York: Quadrangle, 1976), p. 152, and Edward R. =Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of Amer-*

ican Diplomacy in the Middle East (New York: Readers Digest Press, = distributed by Crowell, 1976), p. 103.

(٧) Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 851, 882, 953 and 1050.

(٨) Ismail Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1983), PP.35-36.

(٩) كمثل عن كراهية اسماعيل فهمي للاتحاد السوفياتي ادعاؤه «بأن السفير السوفياتي كان يلعب دوراً أكثر أهمية ونفوذاً في مصر من الدور الذي كان يلعبه حتى اللورد كرومر ابان السنين الأولى للحكم البريطاني الاستعماري» المصدر نفسه، ص ٥٧ . فإذا أدرك المرء بأن اللورد كرومر كان عملياً يحكم مصر خلال الفترة المذكورة وان الرئيس عبدالناصر كان شديد الغيرة على السيادة المصرية، يظهر بوضوح الطبيعة الوهمية لهذا الإدعاء. ولأمثلة أخرى أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ١٨٢ . وعلى كلٍ يجب أن يذكر له بأنه حاول من دون نجاح كبح جماح السادات في قبول المطالب الاسرائيلية في التطرف في عدائه للسوفيات.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٢) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.617, and Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*, pp. 96 and 119.

(١٣) Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East*, p.38.

(١٤) Kissinger, Ibid., p. 619.

(١٥) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*, pp.105-106, and William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab- Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkely, Calif: University of California Press, 1977), p.215.

(١٦) نقلاً عن: Golan, Ibid., p.108.

(١٧) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.620.

(١٨) Golan, Ibid., p.110 .

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩ .

(٢٠) القرار ٣٣٨ المعروف اتخذه مجلس الأمن حوالى الساعة الواحدة صباح ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ (بتوقيت نيويورك). إذ أمر بوقف اطلاق النار ليصبح ساري المفعول في وقت أقصاه السادسة مساءً من اليوم نفسه (بتوقيت شرق البحر المتوسط). كما طالب بالتنفيذ الفوري للقرار ٢٤٢ بجميع أجزائه، وبأن يتم التفاوض في المرحلة الزمنية نفسها بين الأطراف المعنية وتحت «إشراف مناسب». ولقد تمت صياغة القرار بالاتفاق بين القادة السوفيات وكيسنجر خلال زيارته لموسكو قبيل صدور القرار. كما تم الاتفاق على تعريف «الاشراف المناسب» بأنه يعني اشتراك كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في عملية التفاوض التي تتناول الأمور الأساسية.

أمّا القرار ٣٣٩ فاتخذه مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر نتيجة عدم التزام اسرائيل بوقف اطلاق النار وطلب وقفها الفوري. كما حضّ الأطراف المعنية على العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار.

ولقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٤٠ في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، وأيضاً نتيجة عدم التزام اسرائيل وقف اطلاق النار. إذ أمر بالوقف الفوري لإطلاق النار وبعودة القوات المتحاربة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر. كما أنشأ قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار. ولقد صوتت الولايات المتحدة الامريكية مع هذه القرارات ولكنها لم تلتزم بأيٍ منها، بل عملت على إفشالها.

(٢١) Kissinger, *Years of Upheaval,* p.635.

خلال حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٤، عبّر كيسنجر عن غيظه الشديد من الأوروبيين لأنهم لم يؤيدوا استراتيجيته بانتقاده لهم بطريقة لاذعة واصفاً موقفهم «بالحقارة والعجز». ولقد استاء الأوروبيون من الاستراتيجية الامريكية لأنهم أولاً، لم تتم استشارتهم في موضوع يهدّد وجودهم حين أعلنت الولايات المتحدة الامريكية ليل ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر (بالتوقيت الامريكي) وضع قواتها على أهبة المواجهة النووية مع الاتحاد السوفياتي الذي هدّد بالتدخل لمنع تدمير الجيش المصري الثالث. ثانياً، =

= لأن هذه الاستراتيجية تجاهلت المصالح الأوروبيـة وأيضاً لأنها لم تلتزم بقـرارات الامم المتحدة التي وافقت عليها الولايات المتحدة الامريكية. وكان ألد أعداء كيسنجر خلال هذه الفترة ميشال جوبير، وزير خارجية فرنسا، الذي حاول اقناع العرب بـالتشدد في موقفهم وبعدم رفع الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الامـريكية. إذ رأى كيسنجر فيه رجلاً يعمل على تعزيز المصالح الفرنسية على حسـاب الولايـات المتحدة. علماً أن جوبير كان منسجماً مع السياسة الفرنسية التي رسمهـا الجنرال ديغـول منذ الاعتداء الاسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ولقـد أثارت الاسـتراتيجية الامـريكية وانتقـادات كيسنجر الـلاذعـة حفيـظة الاوروبيـين، إذ حـاولـوا أن يكيلوا من الصـاع صاعين. ومثال على ذلك، رفض وزراء خارجيـة السوق الأوروبيـة المشتركـة الاجتماع في بروكسيل في ٤ آذار/ مارس ١٩٧٤، رغم وجودهم فيها إذ أرسلوا سفراءهم بـدلاً عنهم. وقد بلغ كيسنجر هذه الإهانة. أنظر: المصدر نفسه، الفصل ١٦، وص ٩٠٤ و٩٢٦ - ٩٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٣٤. وكمثـال آخر عـلى تلهف نيكسون لإزالـة حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، انظر ص ٨٠٤ من المصدر نفسه.

(٢٣) يروي لوشيوس باتل، وهو سفير أمريكي سـابق في مصر، في مقال يتـذكر فيه الرئيـس السادات بعد موته بأنه بعد رحلة الأخير إلى الـولايات المتحـدة الامريكيـة عام ١٩٦٦، قابل السفير الرئيس عبدالناصر في إحدى الحفلات الدبلوماسية وقـال له «صاحبكم هذا، أنور السـادات، محب ولهـان لأمريكـا». نقلاً عن: فؤاد زكـريا، كم عمر الغضب (الكويت: شركة كاظمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩٩.

(٢٤) Kissinger, Ibid., pp. 637-638; Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, p.49, and Mohammed Hassanayn Heikal, *The Autumn of Fury* (London: André Deutsch, 1983), p.68.

(٢٥) Kissinger, Ibid., p.639, and Sheehan, Ibid., p.50.

(٢٦) كـان كيسنجر أعلم غـولدا مئير من قبل أن السـادات لن يقبل خـطتهـا، وبصورة خاصة، سيرفض السيطرة الاسرائيلية على الممر. ولكن كيسنجر اعترف في ما=

= بعد للإسرائيليين بأنهم «أظهروا إدراكاً أوضح للمواقف المصرية من الولايات المتحدة». أنظر:

Abba Eban, *An Autobiography* (New York: Random House, 1977), p.539.

(٢٧) Kissinger, *Years of Upheaval,* p. 641; Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East,* p.55, and Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by step Diplomacy in the Middle East,* p.114.

(٢٨) Heikal, *The Autumn of Fury,* p.68.

(٢٩) Kissinger, Ibid., p.646.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٤٠.

(٣١) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* pp.79-80.

(٣٢) Kissinger, Ibid., P.652, and Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* pp.113 and 115.

(٣٣) Kissinger, Ibid., p.652, and Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,* p.217.

(٣٤) Kissinger, Ibid., p.1067, and
محمد حسنين هيكل، في: الاهرام، ٢١/١٢/١٩٧٣.

(٣٥) Kissinger, Ibid., p.656.

(٣٦) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* p.99.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٧١ - ٧٢. وتجدر الإشارة إلى أنه استند إلى حد بعيد إلى معلومات قدمت له على أساس المحاضر السرية لمداولات كيسنجر مع القادة الأساسيين في الشرق الأوسط. ولقد تم تقديم المعلومات وبموافقة كيسنجر من قبل ألفرد أثرتون، مساعد وزير الخارجية آنذاك، ومن قبل هارولد سوندرز نائب اثرتون. ويظهر بأن الاثنين تجاوزا حدود موافقة كيسنجر، لذلك أرسل إليهما تأنيباً رسمياً في ما بعد. أنظر مقدمة الكتاب.

(٣٩) Kissinger, *Years of Upheaval,* p.686.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٦٨ - ٧٧٣، و Sheehan, Ibid., pp.88-89.

(٤١) Sheehan, Ibid., p.92.

(٤٢) Kissinger, *Years of Upheaval,* p.776.

(٤٣) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East* (Boston: Houghton Mifflin and Co., 1985), pp.80-81.

(٤٤) Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East* (London: Quartet Books, 1981), pp.276 - 277.

(٤٥) Kissinger, *Years of Upheaval,* pp. 782-786, and Sheehan, *The Arabs Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* pp.95-97.

(٤٦) أشار كيسنجر في مذكراته إلى مذكرة التفاهم ولكنه لم يذكر فحواها، انظر: Kissinger, Ibid., p.790.

أما ماتي غولان فقد ذكر مضمونها، أنظر:

Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* pp. 125-127.

(٤٧) Kissinger, Ibid., pp.796-797, and Golan, Ibid., pp.134-136.

(٤٨) انظر نص الخطاب المنشور في:

Henry Kissinger, *American Foreign Policy,* 3rd. ed. (New York: W.W. Norton, 1977), pp.133-139.

(٤٩) Eban, *An Autobiographie,* pp. 548-550.

(٥٠) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* p. 152

(٥١) Kissinger, *Years of Upheaval,* p.754.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٥١، و

Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,* p.244.

(٥٣) Kissinger, Ibid., p.882.

(٥٤) نقلاً عن: Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* p.131.

(٥٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٥٦) الاهرام، ١٩٧٣/١١/١٦. وتجدر الإشارة بأن هيكل أظهر عدد من كتاباته خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر وحتى ١ شباط/ فبراير ١٩٧٤، عدم اطمئنان للامريكيين نتيجة مساعداتهم الطائلة لإسرائيل، الاهرام، ١٩٧٣/١١/٤. وعارض الاعتماد على أمريكا والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي. وفي مقالة أخرى في: الاهرام، ١٩٧٣/١١/١١، أكد على ضرورة تشجيع العرب للدور السوفياتي وإعطاء هذا الدور الاهتمام اللازم «ولسوف تكون مأساة خطيرة أكثر مما هي محزنة إذا كان ما حاربنا به سلاحاً سوفياتياً، ثم يكون ما نقبل به في النهاية حلاً أمريكياً». ولعل كتابات هيكل خلال تلك الفترة ومعارضة ارتماء السادات في الأحضان الامريكية هي التي أدّت إلى إزاحته في شباط/ فبراير ١٩٧٤ من رئاسة تحرير صحيفة الاهرام.

(٥٧) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, p.203!

(٥٨) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.884.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦١٦، ٦٢١ ـ ٦٢٢، ٦٢٤ و٦٤٥.

(٦٠) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*, pp.146-148.

(٦١) Kissinger, Ibid., p.802.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٨٠٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٨٠٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٨٨٢، و

Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East*, pp.72-74.

(٦٥) Kissinger, Ibid., p.831.

(٦٦) كما وردت في: Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, pp. 111-112.

(٦٧) Kissinger, Ibid., p.835.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨٢٩، و p.861.

(٦٩) Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East*, p.74.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٣، و Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 835.

ذكر كيسنجر أن الجمسي كان في حالة من الهيجان النفسي بعد إطلاعه على ما وافق عليه السادات. ومن الجدير تأمل مغزى أن يطّلع بقية اعضاء الوفد المفاوض المصري على التنازلات التي قدمها رئيسهم ليس منه بالذات وإنما عن طريق كيسنجر.

(٧١) *Middle East Economic Survey* (MEES), (22 March 1974), p.1, quoted in: David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in Arab World* (New York: Reinhart and Winston, 1981), pp. 354-355.

(٧٢) *MEES* (23 November 1973), and Holden and Johns, Ibid., p.348.

(٧٣) Holden and Johns, Ibid., p.349.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٢، و *MEES* (4 January 1974).

(٧٥) من المعروف بأن الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال ديغول، حاول بصورة واضحة منذ عام ١٩٦٥ العمل على تقليص دور الدولار في النظام النقدي الدولي. وكان هدفه الأساسي استراتيجياً وليس اقتصادياً فحسب، إذ ان امكانية الولايات المتحدة أن تستقرض بصورة عفوية ودائمة ومن دون أية شروط (سوى دفع فوائد) من العالم الخارجي نتيجة زيادة التزاماتها بالدولار. واحتفاظ المصارف في العالم الخارجي بهذه الدولارات يزيد من مقدرة الولايات المتحدة من السيطرة على الصناعة الأوروبية وعلى فرض استراتيجيتها. باختصار كان هدف ديغول تحجيم دور الولايات المتحدة في العالم إلى ما يتناسب مع امكانياتها الاقتصادية الذاتية، شأنها شأن أية دولة أخرى.

ولكن البديل الذي قدمه، أي العودة إلى قاعدة الذهب، لم يكن مقبولاً. ولقد استمرت محاولات اصلاح النظام النقدي الدولي وقدمت مشاريع عدة تبغي تقليص دور الدولار، وذلك عن طريق احداث عملة احتياطية دولية جديدة. وجرت أهم هذه المحاولات ضمن نطاق لجنة العشرين (المؤلفة من عشرين وزيراً ونوابهم يمثلون=

= الكتل الممثلة في مجلس المدراء التنفيذي للصندوق النقدي الدولي. ومثل كاتب هذه الأسطر على مستوى نواب الوزراء كتلة البلدان العربية في غرب آسيا إضافة إلى مصر وباكستان) وانشئت هذه اللجنة في منتصف عام ١٩٧٢ بعد خروج الولايات المتحدة في آب/ أغسطس ١٩٧١ عن قاعدة صرف الدولار بالذهب. واستمرت في عملها حتى اجتماعها الأخير في أوائل ١٩٧٤ في روما، حيث تقرر إيقاف محاولات اصلاح النظام. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن اعادة توزيع جزء كبير من الاحتياطيات بالدولار (نتيجة ارتفاع أسعار النفط) من أوروبا الغربية ـ والتي كانت ترغب في تخفيف احتياطياتها من الدولار واستعمال ذلك للضغط على الولايات المتحدة للموافقة على اصلاح النظام ـ ولمصلحة الدول المنتجة للنفط والتي كانت مستعدة للاحتفاظ بكميات كبيرة من احتياطياتها بالدولار. إن اعادة التوزيع هذه خففت كثيراً من الضغوط الدولية لتقليص دور الدولار. أنظر: محمد الأطرش: «دراسة حول بعض المشاريع لزيادة السيولة الدولية،» الابحاث، السنة ١٩ (ايلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، و«النظام النقدي الدولي: من بريتون وودز إلى جامايكا،» النفط والتعاون العربي، السنة ٣، العدد ٢ (١٩٧٧).

(٧٦) Holden and Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in Arab World,* pp. 357-358.

(٧٧) Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East,* pp. 276-277.

(٧٨) نقلاً عن: Kissinger, *Years of Upheaval,* p. 948.

ولقد اعتبر كيسنجر الضمانة بأنها «خطرة» و«غير منتجة».

(٧٩) Riad, Ibid., p. 116.

(٨٠) Kissinger, Ibid., pp. 846, 851, 935 and 1032, and Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,* p. 239.

(٨١) Riad, Ibid., pp. 276-277.

(٨٢) Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East,* p.71.

(٨٣) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* pp. 204-205.

(٨٤) نقلاً عن: Kissinger, *Years of Upheaval,* p.963.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١١٠٦. أنظر أيضاً:

Eban, *An Autobiography,* p.576, and Golan, Ibid., p.208.

(٨٦) Kissinger, Ibid., p. 846.

(٨٧) Golan, Ibid., p. 217.

(٨٨) Kissinger, Ibid., p. 976.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٨٤٨.

(٩٠) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* p. 219

(٩١) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976,* p. 249.

(٩٢) Golan, Ibid., pp. 219 - 220.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

الفصل الثاني

المرحلة الثانية: من صيف ١٩٧٤ وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥

أولاً: الاستراتيجية الامريكية

على رغم تأكيدات الولايات المتحدة للعرب أنه بعد فصل القوات على الجبهة السورية، فإنها ستعمل على اعادة انعقاد مؤتمر جنيف لتحقيق تسوية شاملة[1]، إلا أنها استمرت خلال هذه المرحلة في اتباع الاستراتيجية نفسها التي اتبعتها في المرحلة السابقة؛ أي العمل على تفادي تسوية شاملة للصراع وتقوية اسرائيل وإضعاف العرب. كما كانت العوامل الرئيسية المحددة لهذه الاستراتيجية هي أساساً العوامل نفسها التي حددت الاستراتيجية في المرحلة السابقة. ولكن نظراً لظهور بعض العوامل الجديدة أو لازدياد أهمية بعضها، نرى من المناسب ذكر محددات الاستراتيجية خلال هذه المرحلة.

كان العامل المحدد الأول هو معارضة اسرائيل لأية تسوية شاملة تعرضها للضغوط للانسحاب إلى حدود ما قبل ٥ حزيران/

يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب. وكان هدف اسرائيل خلال هذه الفترة التوصل إلى اتفاقية جزئية منفصلة مع مصر[٢].
ولقد عبر اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك وبصراحة بالغة عن أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية، وذلك في مقابلة مع الصحيفة الاسرائيلية هآرتس نشرت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، إذ ذكر أن من أهدافها فصل مصر عن سوريا. وأضاف:

«إن الهدف الرئيسي لإسرائيل يجب أن يكون كسب الوقت حتى سبع سنوات، وهي الفترة الضرورية لأوروبا والولايات المتحدة لكي تحررانفسيهما من الاعتماد على النفط العربي. وستعمل اسرائيل خلال هذه الفترة لتحقيق اتفاقيات جزئية ولكنها... ستتجنب تسوية شاملة إلى أن تصبح الولايات المتحدة غير مقيدة بالحاجة إلى النفط العربي بحيث لا تفرض شروطاً غير مستساغة لاسرائيل»[٣].

وكان العامل المحدد الثاني هو رغبة كيسنجر في إبعاد السوفيات عن عملية التفاوض، وتالياً تقليص نفوذهم في المنطقة. لذلك استبعد إعادة انعقاد مؤتمر جنيف حيث سيشترك فيه السوفيات. ومن أسباب إبعاد السوفيات إدراك كيسنجر لتباين المصالح الأمريكية والمصالح السوفياتية في المنطقة، وكون السوفيات يؤيدون المطلب العربي في الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، أو ما سماه كيسنجر «البرنامج العربي الأقصى»[٤]. ومن الواضح أن إبعاد السوفيات يضعف امكانات العرب في استرجاع أراضيهم المحتلة ويهيّىء الظروف لفرض الإرادة الاسرائيلية عليهم.

وكان العامل المحدد الثالث هو قبول السادات توقيع اتفاقية جزئية منفصلة مع اسرائيل. إذ كانت كراهيته للسوفيات أحد العوامل التي جعلته غير متحمس لإعادة انعقاد مؤتمر جنيف. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن راغباً في أن يقيد بقية العرب نزعته الاستقلالية في التصرف. ولقد شجعه كيسنجر على السير في هذا الطريق. «كنا أي شيء ولكن غير متحمسين... لتعريض هيبة مصر في الاشتراك في مفاوضات الضفة الغربية الفوضوية»(٥). وكان كيسنجر يعتقد بأن مصر غير عربية «في الأعماق ليس لدى مصر أي التزام بالقضية الفلسطينية. إذ تغلبت على نوازعها القومية لكي تكرس نفسها لهذه القضية. وفي الحقيقة أنه لمن المديح لتأثير القومية العربية، كون مصر قد ضحت كثيراً ولفترة طويلة في سبيل مشروع بعيد جداً عنها عاطفياً»(٦).

يضاف إلى ذلك ان التنازلات السابقة التي قدمها السادات أدت إلى إجباره على الاستسلام لاستراتيجية كيسنجر. ومن أهم هذه التنازلات تأييده للالغاء المبكر لاستعمال سلاح النفط والتدهور في علاقاته مع السوفيات الذي أدى إضافة إلى الزيادة الطائلة في الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل إلى إضعاف مصر عسكرياً وبدرجة كبيرة مقارنة باسرائيل. ففي أوائل آذار/مارس ١٩٧٥ نشرت مجلة نيوزويك (News Week) الامريكية مقالاً بعنوان «ما هي قوة السادات». وتوصلت المقالة إلى الاستنتاج، استناداً إلى أحسن تقديرات الاستخبارات، بأن مصر تخلفت كثيراً في سباق التسلح مع اسرائيل. وكان أهم سبب لذلك تزويد الولايات المتحدة إسرائيل خلال عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بمقدار

٢,٥ مليار دولار قيمة أسلحة متطورة. وذكر المقال أنه «بينما يصارع الجيش المصري لاستعادة قوته كما كانت عام ١٩٧٣، وثبت القوات المسلحة الاسرائيلية إلى عصر جديد من التسلح. فالقنابل الموجهة باللايزر والوسائل الالكترونية الحديثة التي زودت الولايات المتحدة بها اسرائيل جعلتها تحقق درجة من التفوق... بحيث أن مركز مصر في الواقع - وفي رأي العديد من المحلّلين - لن يتحسن إلا هامشياً حتى في حال تزويد موسكو السادات بما يطلبه وما قيمته ٢ مليار دولار من طائرات ودبابات ومدفعية وأسلحة مضادة للدبابات»(٧). وذكرت صحيفة النيويورك تايمس قبل ذلك بوقت قصير أن تدفق الاسلحة إلى اسرائيل عام ١٩٧٣ «أحدث قلقاً لدى القوات (الأمريكية) وبخاصة لدى الجيش من أن هذا التدفق سيحرمها من العتاد الكافي لتدريب القوة النظامية الجديدة والمحترفة»(٨).

باختصار أن استسلام السادات في البدء لاستراتيجية كيسنجر خلق الظروف الموضوعية التي أجبرته على الاستمرار في السير على هذا الطريق.

وكان العامل الرابع وراء عدم العودة إلى مؤتمر جنيف، هو رغبة كل من الولايات المتحدة واسرائيل في عدم اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر. وكما ذكرنا سابقاً كانت الولايات المتحدة أعطت اسرائيل قبل افتتاح المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ حق نقض اشتراك المنظمة فيه أو أية دولة أخرى لم تكن مدعوة أصلاً. لذلك فاستمرار سياسة الحلول الجزئية المنفردة يمكّن من تفادي موضوع التمثيل الفلسطيني.

أما في بقية الوطن العربي، فكانت هناك معارضة قوية -

وبخاصة في سوريا ولدى الفلسطينيين ـ للاستمرار في سياسة الحلول الجزئية المنفردة. ولقد تقرر بالاجماع خلال القمة العربية في الرباط في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤: أولاً، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وثانياً، أن تكون المرحلة المقبلة في عملية السلام إعادة انعقاد مؤتمر جنيف للتوصل إلى تسوية شاملة. ورفضت القمة بالإجماع التسويات الجزئية المنفردة وأكدت على ضرورة أن يتفاوض العرب المعنيون بشكل جماعي. ولقد ذكر الرئيس الأسد أن كيسنجر يعمل على خلق التفرقة في الصف العربي «إذا لم يكن صحيحاً بأن كيسنجر يحاول تفرقة العرب، فإن من الواجب عليه حينئذ أن يستنكف عن التفاوض بصورة منفردة مع كل دولة عربية»[٩]. ولم يشأ الرئيس السوري أن يذكر حينئذ علناً أن نجاح كيسنجر في تفرقة العرب يتوقف إلى حد بعيد على تعاون الرئيس السادات معه في هذا المجال. ولم يكن الأسد يرغب آنذاك في اتهام السادات علناً لكي لا يغلق الباب أمام عودته إلى الصف العربي الجماعي. إذ كان الأسد يأمل في أن يتوقف السادات عن السير في سياسة الحلول الجزئية المنفردة. وكانت أكبر مخاوف الرئيس السوري في تلك الفترة هي قبول الرئيس السادات لاتفاقية جزئية منفردة جديدة في سيناء. إذ انها ستضعف كثيراً امكانات سوريا والفلسطنيين في استعادة أراضيهم المحتلة عام ١٩٦٧. وكانت هذه بالطبع استراتيجية اسرائيل.

وكان كيسنجر مدركاً خلال هذه المرحلة المعارضة القوية

لاستراتيجيته في بقية الوطن العربي. وحاول التغلب عليها عن طريق التهديد والوعود كما سيذكر لاحقاً.

ثانياً: تنفيذ الاستراتيجية

قامت الولايات المتحدة في النصف الثاني عام ١٩٧٤ بمشاورات تمهيدية في كل من مصر واسرائيل على حدة وذلك لمعرفة آراء الدولتين حول امكانية التوصل إلى اتفاقية جزئية ثانية في شأن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وكانت أهم المشاورات بين الولايات المتحدة واسرائيل تلك التي حصلت في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بين كيسنجر ووزير الخارجية الاسرائيلية ييغال ألون. ولقد جاء هذا الأخير بمشروع رسمي وافق عليه مجلس الوزراء الاسرائيلي وتضمن الشروط العشرة التالية:

«١ ـ تلتزم مصر واسرائيل باعلان انهاء حالة الحرب في ما بينهما.

٢ ـ تصبح الأراضي التي تجلو عنها اسرائيل منزوعة السلاح.

٣ ـ تلتزم مصر بايقاف الحرب الاعلامية والاقتصادية ضد اسرائيل.

٤ ـ تسمى الاتفاقية التي يتم توقيعها «اتفاقية» وليس «اتفاقية مرحلية».

٥ ـ تلتزم مصر بعدم مساعدة العمليات الفدائية ضد اسرائيل.

٦ ـ تتضمن الاتفاقية نصاً يشير إلى أنها جزء من اتفاقية سلام لاحقة.

٧ ـ تلتزم مصر بألا تنضم إلى أية حرب ضد اسرائيل تقوم بها أية دولة في المنطقة.

٨ ـ تكون مدة الاتفاقية ١٢ عاماً.

٩ ـ تلتزم مصر بتطبيق فصل القوات قبل تنفيذ بقية الاتفاقية.
١٠ ـ يتم تحديد الوسائل الناجعة لمراقبة المناطق منزوعة السلاح».

وفي مقابل هذا كله أبدت اسرائيل استعدادها للانسحاب ما بين ٣٠ إلى ٥٠ كيلومتراً من سيناء. ولكن هذا الانسحاب لا يتضمن ممرات المتلا والجدي وآبار النفط في أبو روديس[١٠]. ومن الواضح أن هذا المشروع يمثل الطريقة الاسرائيلية المعهودة في التفاوض.

ولقد قوبل المشروع الاسرائيلي بفتور بالغ من قبل الجانب الامريكي. وذكر كيسنجر لألون أن مصر لن تقبل أقلّ من الانسحاب من الممرات ومن آبار النفط في أبو روديس. ولكن ألون أوضح لكيسنجر بأن المشروع المعروض يمثل أقصى المطالب الاسرائيلية، وانهم مستعدون لإبداء بعض المرونة. وذكر على سبيل المثال بأنه من الممكن أن تكون مدة الاتفاقية خمسة أعوام بدلاً من أثني عشر عاماً، وطلب أن يعرض مشروعهم مع التوضيحات هذه على الجانب المصري. وتم عرض المشروع بدون التوضيحات على مصر التي رفضته حالاً»[١١].

وخلال ذلك، حاول كيسنجر إضعاف المقاومة العربية الاستراتيجية، ومن ناحية أهم حاول الحيلولة دون إعادة استعمال سلاح النفط. إذ ذكر في مقابلة مهمة وشاملة أجرتها معه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ مجلة (Business week) الامريكية بأنه لا يستبعد إمكان اللجوء الى استعمال القوة العسكرية لمنع

استخـدام سلاح النفط أو كـما ذكر بـدقـة لمنـع «الخنق الفعـلي للدول المصنعة الديمقراطية»[١٢] وبعـد ذلك بـوقت قصير، كـرر وزير الـدفاع الأمريكي شليسنغر التهديد نفسه[١٣].

ولقد أطلقت هذه التهديدات الـرسمية ضمن جـو من تزايـد الطلب في الدوائر اليمينية والصهيونية في الولايات المتحـدة يحضها على استعمال القوة للقضاء على قوة البلدان العربية المنتجـة للنفط. وكان أهم هدف لذلك هو حرمـان العرب من أمضى سـلاح يمكن استعـماله للضغط عـلى اسرائيل لـلانسحاب من الاراضي العـربية المحتلة عام ١٩٦٧. فعلى سبيـل المثال كتب روبـرت ـ و ـ تاكـر، الاستاذ في جامعة جون هوبكنز مقالاً في عدد كـانون الثـاني/ينايـر ١٩٧٥ من مجلة (Commentary) التي تصـدرها اللجنـة اليهوديـة الأمـريكية يـدعو إلى القضـاء على القـوة النفطيـة العـربيـة وذلـك باحتلال الولايات المتحدة آبار النفط العربية. ورداً على تاكر وعلى الدعوات المماثلة كتب المفكر الأمريكي أ. ف. ستون ـ وهو يهودي ـ يحذر من المضامـين الخطيرة لهـذه الدعـوات «لا شيء يمكن أن يكون أكثر خطورة على الوحدة الأمريكية وعلى مستقبـل المجتمع اليهـودي الأمريكي وعلى اسرائيل بالذات من أن يـظهر بـأن النفوذ اليهـودي يحاول زج الـولايات المتحدة في حرب مع العرب وذلك لحرمانهم من أغنى مورد لهم»[١٤].

وفي التاسع من شباط ١٩٧٥ قام كيسنجر برحلة استكشـافية إلى الشرق الأوسط، حيث كانت مصر وسوريا واسرائيل من بـين الـدول التي زارها. ولقـد عـبر المصريـون عن استعـدادهم لعقـد اتفاقية جزئية ثـانية مـع اسرائيل كـما طالبـوا بأنها يجب أن تتضمن

انسحاب اسرائيل من الممرات في سيناء ومن حقول النفط في أبو روديس رافضين المطلب الاسرائيلي بانهاء حال الحرب. وكان أحد أسباب هذا الرفض معرفتهم رأي اسحق رابين في هذا الموضوع. إذ كان قد ذكر في مقابلته مع الصحيفة الاسرائيلية هآرتس المنشورة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بأن طلب انهاء حال الحرب غير واقعي. ولقد أبدى السادات لكيسنجر استعداده وعلى أساس انتقائي للتخفيف من المقاطعة الاقتصادية ومن الحرب الاعلامية ضد اسرائيل.

ولقد وجد كيسنجر الاسرائيليين مصرين على عدم الانسحاب الكامل من الممرات. كما أنهم رفضوا اعطاء مصر السيطرة على حقول النفط في أبو روديس، إلا أنهم أبدوا بعض المرونة في ما يتعلق بطلبهم إنهاء حال الحرب[١٥].

وخلال اجتماع كيسنجر بالرئيس الأسد في دمشق، أبدى هذا الأخير معارضته لأية اتفاقية جزئية منفصلة بين مصر واسرائيل. ولم يقتنع برأي كيسنجر أن اتفاقية كهذه ستمهد الطريق نحو تسوية شاملة؛ بل أشار إلى أن خلاف ذلك ما سيحدث تماماً أي انها ستحول دون تحقيق سلام شامل وعادل كما مطلوب في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨. وكان يشك في وعد كيسنجر أو حتى في مقدرته على تحقيق اتفاقية جزئية ثانية ومرضية على الجولان لأنه لن يتوافر الحافز لدى اسرائيل لتحقيق ذلك بعد توقيع اتفاقية جزئية منفصلة مع مصر. لذلك أكد الأسد لكيسنجر بأنه لا يعارض من الناحية

المبدئية الاتفاقات الجزئية شريطة أن تكون جماعية أي ان يتفاوض عليها العرب المعنيون في شكلٍ جماعي وتطبق على كل الجبهات مع اسرائيل وفي المرحلة الزمنية نفسها، وان توجد صلة بين التقدم على جبهة عربية والتقدم على جبهة عربية أخرى. ويظهر أن الأسد لم يتمكن من اقناع كيسنجر بالتخلي عن تحركاته المنفصلة، إذ كان ذلك مخالفاً لاستراتيجيته التي قبلها الرئيس السادات. ولما سأل الصحافي الامريكي فيليب غيالين بعد ذلك بفترة قصيرة الرئيس الأسد عما إذا كان قد شعر بأن كيسنجر سيتخلى عن تحركاته المنفصلة اجابه «...ولكنه يعشق التحركات المنفصلة»[١٦]. ويظهر بأنه قد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة موضوع التسوية الشاملة وعناصرها. وصرّح كيسنجر حين مغادرته دمشق في ١٣ شباط/ فبراير بأنهم أكملوا «مناقشة جميع عناصر وتفاصيل تسوية نهائية عادلة في الشرق الأوسط ودور سوريا الضروري في التسوية النهائية لقضية الشرق الأوسط»[١٧].

ولم يخفف هذا التصريح من مخاوف السوريين. إذ انهم لم يكونوا يثقون بوعود كيسنجر، فلقد وعد بعد فصل القوات على الجبهة السورية بالذهاب إلى جنيف للتفاوض على تسوية شاملة ومع ذلك لم ينفذ وعده. وهو يبدو الآن عازماً على تحقيق اتفاقية جزئية منفصلة بين مصر واسرائيل من شأنها أن تخدم الاستراتيجية الاسرائيلية وتفصل مصر عن سوريا. لذلك قامت سوريا خلال شهر شباط/فبراير بحملة دبلوماسية هدفت إلى إقناع السادات

بالعدول عن توقيع اتفاقية ثانية منفصلة مع اسرائيل. ولقد أرسل الأسد مبعوثيه إلى عدد من العواصم العربية في الخليج والمغرب العربي يطرحون فيها وجهة النظر السورية بأن التحركات المنفصلة تخالف قرارات مؤتمرات القمة العربية وتضعف الموقف العربي[١٨]. ولكن هذه الحملة لم تؤت النتائج المرجوة منها. كما طالبت سوريا بعقد مؤتمر يحضره وزراء خارجية مصر وسوريا والأردن ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك بهدف التنسيق السياسي خلال المرحلة القادمة من عملية السلام. ولكن اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر اعتذر عن الحضور[١٩].

وفي الخامس من آذار/مارس بدأ كيسنجر رحلة جديدة إلى الشرق الأوسط بغرض التوصل إلى اتفاقية جزئية ثانية بين مصر واسرائيل. ووجد الاسرائيليين في البداية مصرين على طلب انهاء حال الحرب كشرط لانسحابهم من الممرات في سيناء. ولكن بعد فترة من التفاوض والانتقال بين مصر واسرائيل، عدل الاسرائيليون من طلباتهم بحيث أصبحت كما يلي: ١ ـ تعهد مصر بعدم استعمال القوة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ٢ ـ التخفيف من المقاطعة الاقتصادية والحرب الاعلامية. ٣ ـ أن تكون مدة الاتفاقية خمسة أعوام. ٤ ـ السماح لبضائعهم غير الحربية ومواطنيهم بالمرور في قناة السويس تحت اعلام أجنبية[٢٠]. ٥ ـ ابقاء اسرائيل على محطة الانذار المبكر الالكترونية في أم خشيب والموجودة في الجزء الغربي من الممرات.

مقابل ذلك أبدت اسرائيل استعداداً للانسحاب إلى منتصف الممرات وأن تتخلى لمصر عن حقول النفط في أبو روديس، شريطة أن تبقى هذه الحقول ضمن المنطقة الاسرائيلية حيث يمكن لمصر الوصول إليها عبر طريق تحت سيطرة الاسرائيليين. وقبل المصريون بصيغة عدم استعمال القوة وبتخفيف المقاطعة الاقتصادية والحرب الاعلامية، ولكنهم أصروا على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الممرات وأن تكون حقول النفط في حوزتهم بشكل كامل. وتضمن هذا رفضهم لابقاء اسرائيل محطة الانذار المبكر في أم خشيب.

ولم يتمكن كيسنجر من تقليص الفجوة بين الموقف المصري والموقف الاسرائيلي. وفي ٢١ آذار/مارس تسلم رابين رسالة خاصة وحازمة من الرئيس فورد يضغط فيها على اسرائيل للاستجابة إلى الطلبات المصرية، ويهدد بصورة غير مباشرة بأنه إذا لم تفعل ذلك فإن الولايات المتحدة ستعيد النظر في سياستها في الشرق الأوسط وبخاصة تجاه اسرائيل. وأدت الرسالة إلى خلاف ما كان يرجى منها، إذ ازداد الاسرائيليون تصلباً. وكان رابين بشكل خاص مليئاً بالغضب من كيسنجر. فاتهمه صراحة بأنه وراء الرسالة. وانتهى الأمر بفشل المفاوضات. وكان ذلك باختصار نتيجة عدم الاتفاق بشكل أساسي على النقاط التالية: أ ـ مدى الانسحاب في سيناء. طالب المصريون بالانسحاب الكامل من الممرات. بينما أبدى الاسرائيليون استعداداً للانسحاب إلى

منتصفها والتخلي عن آبار النفط في أبو روديس لمصر ولكن تبقى ضمن المنطقة الاسرائيلية. ب ـ أصر الاسرائيليون على ابقاء محطة الانذار المبكر في أم خشيب بينما رفض المصريون ذلك. ج ـ طالب الاسرائيليون أن تكون مدة الاتفاقية خمسة أعوام بينما وافق المصريون على عامين فقط[٢١].

وكان كيسنجر شاعراً بالاحباط عندما اجتمع بالاسرائيليين في اليوم التالي. إذ رأى استراتيجيته على وشك الدمار. وعبر عن شعوره حين قال لهم بلهجة مفعمة بالأسى: «لقد أجهضت سياسة الخطوة خطوة أولاً بالنسبة إلى الأردن والآن بالنسبة إلى مصر. لقد فقدنا السيطرة. سنرى العرب الآن يعملون كجبهة واحدة. إذ سيكون هناك درجة أكبر من التأكيد على حقوق الفلسطينيين، وستوجد صلة بين التحركات في سيناء والتحركات على الجولان. وسيظهر السوفيات أيضاً على المسرح. ان الولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث ومن المناسب أن نكيّف جميعاً أنفسنا مع هذه الحقيقة... لو حققت الاتفاقية المرحلية عام ١٩٧١ النجاح لما نشبت الحرب في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣. ان هذه العملية تعيد نفسها الآن. لقد وضعنا بدقة استراتيجيتنا السابقة والآن لا نعلم ما سنفعل. أحد أسباب غضبي وغضب زملائي الشديد منكم هو أننا نرى صديقاً يضر نفسه لأسباب ستبدو تافهة بعد خمسة أعوام من الآن ـ كوجود سبعمائة جندي مصري في الضفة الشرقية من القناة عام ١٩٧١»[٢٢]... «إن تحقيق اتفاقية سيمكن الولايات المتحدة أن تستمر في السيطرة على التحرك الدبلوماسي. مقارنة بذلك لا يبدو لي مهماً تحديد خط الانسحاب ثمانية كيلومترات أبعد أو أقرب. كما أنكم حصلتم على المضامين الحربية لإنهاء حال الحرب. لقد حصلتم على الالتزام بعدم اللجوء إلى القوة... إن هذه لمأساة حقيقية...

لقد حاولنا التوفيق بين دعمنا لكم وبين بقية مصالحنا في الشرق الأوسط، بحيث تتفادون ضرورة اتخاذ جميع قراراتكم حالاً . . . هدفت استراتيجيتنا إلى حمايتكم من مجابهة كل هذه الضغوط مرة واحدة. . . لو كنا نرغب في ارجاعكم إلى حدود ١٩٦٧ لفعلنا ذلك بدعم كامل من الرأي العام العالمي، وبدعم كبير من الرأي العام الأمريكي. لقد كان هدف استراتيجيتنا حمايتكم من ذلك كله. لقد تفادينا وضع خطة لتسوية شاملة. . . إنني أرى نمو الضغوط لاجباركم للعودة إلى حدود ١٩٦٧ . مقارنة بذلك يبدو لي انسحاب عشرة كيلومترات تافهاً. إنني لست غاضباً منكم، كما أنني لا أطلب منكم تعديل موقفكم. إنه لمن المفجع أن نرى شعباً يدين نفسه باتباع طريق يؤدي الى التهلكة»[٢٣] .

ثالثاً: اعادة تقويم السياسة

خلال الفترة التي تلت فشل المفاوضات في آذار/مارس وحتى استئنافها في النصف الثاني من آب/أغسطس، استمرت الولايات المتحدة في اتباع سياسة تهدف إلى تفادي تسوية شاملة، وتبغي التوصل إلى اتفاقية جزئية منفصلة بين مصر واسرائيل. وكان الادراك السائد في الأوساط الرسمية في واشنطن أن اسرائيل هي المسؤولة عن فشل المفاوضات[٢٤]، لذلك تمت ممارسة الضغوط عليها لاقناعها بالانسحاب من الممرات واعادة آبار النفط إلى مصر. وكما أبلغ كيسنجر إلى الاسرائيليين قبل رحيله، أن اتفاقية جزئية منفصلة مع مصر هي في مصلحة اسرائيل والولايات المتحدة على السواء. ولقد داعب الأمل كيسنجر في أن اسحق

رابين الذي رأى شعبيته تزداد داخل اسرائيل نتيجة تصديه للضغط الامريكي سيكون أكثر استعداداً للتفاهم في المرة المقبلة[٢٥].

وبدأت ممارسة الضغوط على اسرائيل فور عودة كيسنجر إلى واشنطن. إذا أعلن الرئيس فورد في ٢٤ آذار/مارس أن الولايات المتحدة تزمع اعادة تقويم كاملة لسياستها في الشرق الأوسط. وفُسّر هذا التصريح بأنه تحذير غير مباشر لاسرائيل[٢٦]. وبعد ذلك بفترة وجيزة، صرح كيسنجر بأن اعادة التقويم «تهدف إلى ايجاد أجوبة لأسئلة حول ما يجب أن تكون حدود اسرائيل نتيجة حل تفاوضي وكيف ستتم معالجة التمثيل الفلسطيني»[٢٧]. وحذر من امكانية اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في تموز/يوليو موضحاً أنه يتوقع «أن تدعو الدول العربية فرنسا وربما دولاً أوروبية أخرى الى الاشتراك في مؤتمر جنيف وأن ذلك سيزيد من الاصوات ضد اسرائيل»[٢٨].

وكانت أكثر التحذيرات فعالية تلك التي أدلى بها وزير الدفاع الامريكي جيمس شليسنغر في مقابلة تلفزيونية في ٣١ آذار/مارس، إذ صرح أن الولايات المتحدة لن تكون راغبة خلال مرحلة اعادة التقويم في الالتزام بتقديم أسلحة لاسرائيل خلال العام المالي ١٩٧٦، مشيراً إلى أن المقادير الضخمة من الأسلحة التي تم الالتزام بتقديمها خلال العام الفائت ستكون قد سُلمت جميعاً في أول نيسان/ابريل أي في اليوم التالي[٢٩]. هذا وكانت اسرائيل تطالب بمساعدات عن العام المالي ١٩٧٦ قيمتها ٢,٥

مليـار دولار: ١,٨ مليار منهـا على شكـل منح وقـروض لتمويـل استيراد أسلحة من الـولايات المتحـدة والباقي عـلى شكل قـروض لأغراض اقتصادية. وكانت المساعدة العسكرية المطلوبة في أغلبهـا لتمـويـل نـظامـين من التسلح: الأول الحصـول عـلى صـواريـخ «Lance» التي يبلغ مـداهـا ١٧٠ ميـلاً والثـاني الحصـول عـلى الـطائرات المقـاتلة الجـديـدة «F-15». ولقـد أوقف الامـريكيـون التفاوض مع الاسرائيليين على الأسلحة المطلوبة، وطلبوا من وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريز تأجيل زيارته إلى واشنطن[٣٠].

كما مارست الـولايات المتحـدة الضغط على العـرب للحيلولة دون احبـاطهم لاستراتيجيـة كيسنجر. إذ كـررت تهديـداتها ضـد اعادة استعمال سلاح النفط. فخلال مقابلة شليسنغر التلفزيونية في ٣١ آذار/مارس حذر العـرب من اللجوء إلى اعـادة حظر تصـدير النفط إلى الـولايـات المتحـدة. ولمـا سئـل عـما ستفعله الـولايـات المتحدة إذا حدث ذلك أجاب: «سنـرى ما سيتم ولكني أعتقـد بأن ردة فعـل الـولايـات المتحـدة يمكن أن تكـون أقسى بكثـير هـذه المرة من المـرة السابقة»[٣١].

كما مارست الـولايات المتحـدة الضغط أيضاً عـلى السوريـين والفلسـطينيين بصـورة خاصـة، حين سـاهمت في إشعـال الحـرب الأهليـة في لبنـان. ففي ١٣ نيسـان/ابـريـل ١٩٧٥ اغتـالت الميليشيات الكتائبية مجموعة من الفلسطينيين حين مرورها في عـين الرمانة في بيروت الشرقية. ولقد ذكر روجر موريس أحد مساعدي

كيسنجر آنذاك بأن فرع اسرائيل في الاستخبارات الامريكية كان مسؤولاً عن اندلاع الحرب، وكان هدفه إصابة منظمة التحرير الفلسطينية بالشلل. وأضاف موريس بأنه يشك في أن كيسنجر كان يعلم مسبقاً بالعملية[٣٢]. وعلى كل، فلقد رأى السوريون والفلسطينيون بأن غرضها هو اضعاف مقاومتهم لاستراتيجية كيسنجر. إذ صرح حينئذ وزير الخارجية السورية عبدالحليم خدام بأن اتفاقية سيناء بدأت تعطي ثمارها في شوارع بيروت، وأنها جزء من مخطط لتحويل الصراع بين العرب والصهاينة إلى صراع بين العرب أنفسهم[٣٣].

وخلال مرحلة اعادة التقويم قام العرب السوفيات بحملة سلام هدفها التعجيل في اعادة انعقاد مؤتمر جنيف، واقناع السادات بالتخلي عن تحركاته الانفرادية. إذ كان أغلب العرب خارج مصر وربما الكثيرون داخلها مقتنعين أن توقيع اتفاقية جزئية منفصلة بين مصر واسرائيل سيجعل من الصعب جداً على سوريا والفلسطينيين استرجاع أراضيهم المحتلة عام ١٩٦٧. وفي الواقع كان الاسرائيليون صريحين جداً في التعبير عن أهدافهم. ففي أوائل نيسان/ابريل صرح اسحق رابين في مقابلة تلفزيونية «بأنه حتى ضمن اطار معاهدة سلام فإننا لن نتخلى عن الجولان»[٣٤] كما أكد موشي دايان على النقطة ذاتها في مقابلة سابقة مع أرنولد دوبورشغراف أحد كبار محرري مجلة *Newsweek* الأمريكية، فذكر بأنه يعارض الانسحاب الاسرائيلي من الجولان قائلاً: «أنا لا أؤمن

بإرجاع الوقائع التاريخية إلى الوراء». ثم اضاف أن اسرائيل لن تنسحب أبداً من الضفة الغربية لذلك: «يجب ألا نتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى إذا اعترفت باسرائيل ولا مع الملك حسين حول تقسيم الضفة الغربية»(٣٥).

ولقد اتخذت حملة السلام العربية الخطوات التالية:

١ ـ في نهاية شباط/فبراير ١٩٧٥ أعطى الرئيس السوري حافظ الأسد مقابلة لأرنولد دوبوشغراف ذكر فيها أن سوريا مستعدة لتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة(٣٦).

٢ ـ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٥ تمت المصالحة بين الرئيسين الأسد والسادات في العاصمة السعودية (الرياض). ووافق السادات على التخلي عن الحلول الانفرادية. كما تم الاتفاق بينهما على انشاء لجنة تنسيق مصرية ـ سورية رفيعة المستوى وأكدا في البيان الذي وقعاه «على ضرورة اقامة تنسيق وثيق بين بلديهما، كما أكدا على أن أي تقدم على أية جبهة يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تقدم شامل على جميع الجبهات مع اسرائيل»(٣٧). كما تم الاتفاق بينهما وبين مضيفيهم السعوديين على استراتيجية منسقة تهدف إلى تحقيق سلام شامل وعادل. ولحظت الاستراتيجية امكان اللجوء إلى الحرب وسلاح النفط(٣٨).

٣ ـ في السادس من أيار/مايو ١٩٧٥ ألقى الملك حسين

خطاباً في تشارلستون في ولاية جنوب كارولينا في الولايات المتحدة قال فيه: «اليوم نحن في الأردن وأيضاً في مصر وفي سوريا مستعدون بل متحمسون لتحقيق السلام. نحن نقبل الشروط التي وضعت للسلام - الاعتراف باسرائيل، انهاء حال الحرب، حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها ورغبتنا في ايجاد وتأييد السلام النهائي. كل ذلك نقبله، شريطة أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في وطنهم. هذا هو موقفنا بكل بساطة». وناشد الولايات المتحدة أن توقف مساعداتها لاسرائيل إذا رفضت الانسحاب مقابل السلام: «إذا كان شرط السلام هو الانسحاب، ألا يجب أن يكون الشرط نفسه لتقديم المساعدات؟... يجب أن تساعدوا اسرائيل أن تتفهم بأنها ستحصل على أمن حقيقي، فقط عندما يقبل جيرانها أن يعيشوا معها بسلام»[٣٩].

وحاول السوفيات أيضاً إيقاف العمل بسياسة الخطوة خطوة والتعجيل في اعادة انعقاد مؤتمر جنيف. ففي ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٥ نشرت الصحيفة الاسرائيلية هآرتس بأن مبعوثين سوفياتيين قدما سرّاً إلى اسرائيل لحض الحكومة على التخلي عن دبلوماسية الخطوة خطوة، والعودة إلى جنيف للتفاوض على تسوية شاملة، وأن تسوية كهذه يجب أن تتضمن انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب. ولكي يرغّب الاتحاد السوفياتي الاسرائيليين بتسوية كهذه، أبدى استعداده للاشتراك في ترتيبات دولية تحقق لاسرائيل أشد الضمانات لأمنها ضمن حدودها قبل ١٩٦٧، وأن يستأنف علاقاته

الدبلوماسية معها[٤٠]. ولقد تقدم السوفيات بالعرض نفسه، في خطاب ألقاه اندريه غروميكو بعد أسبوعين تقريباً في حفل عشاء أقيم في الكرملين على شرف وزير الخارجية السورية عبدالحليم خدام[٤١]، ولكن العروض السوفياتية نزلت على آذان اسرائيلية صمّاء.

وحض السوفيات العرب أيضاً أن يكونوا أكثر تضامناً، إذا أرادوا تحقيق تسوية شاملة وعادلة. وكان في ذهنهم بصورة خاصة الرئيس السادات. ففي خطاب ألقاه في نيسان/ابريل ١٩٧٥ رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي الكسي كوسيغين في حفل على شرف نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية آنئذ صدام حسين حض كوسيغين العرب على تحقيق درجة أفضل من التضامن. كما طالب بإعادة انعقاد مؤتمر جنيف في أسرع وقت، وانتقد سياسة كيسنجر معتبراً: «أن استمرار المحاولات لاقناع كل دولة عربية على حدة لتقديم تنازلات من شأنها في الواقع اضفاء الصبغة القانونية على احتلال اسرائيل لقسم كبير من الأراضي العربية»[٤٢].

ولقد استمرت خلال ذلك سياسة اعادة التقويم في واشنطن. فإضافة إلى الضغوط العربية والسوفياتية لاستئناف انعقاد مؤتمر جنيف، كانت الغالبية العظمى من الآراء التي سمعها كيسنجر في واشنطن من قبل شخصيات بارزة في حقل السياسة الخارجية الأمريكية ومن قبل سفراء الولايات المتحدة المعنيين في المنطقة ومن قبل العديد من أساتذة الجامعة المختصين تصبّ في الاتجاه نفسه.

ولقد تقدم هؤلاء بتوصية مفادها أن يعلن الرئيس فورد باسم الولايات المتحدة خطة سلام شاملة قائمة على حدود ما قبل ١٩٦٧ مع تعديلات بسيطة وتتضمن ضمانات لأمن اسرائيل[٤٣]. ولكن يظهر بأن كل ذلك لم ينجح في تعديل استراتيجية كيسنجر. وفي الواقع لم تكن اعادة التقويم محاولة جدية لتعديل الاستراتيجية الأمريكية في اتجاه تحقيق تسوية شاملة في جنيف. إذ كانت اعادة التقويم باختصار مجرد غطاء لتبرير وقف المساعدات الجديدة لاسرائيل وذلك للضغط عليها لأن تقدم ما هو ضروري بالنسبة إلى السادات لاقناعه على الاستمرار في قبول استراتيجية كيسنجر. كان الهدف الحقيقي لمرحلة اعادة التقويم هو اعطاء دفع إضافي لجهود كيسنجر في التوصل إلى اتفاقية جزئية منفصلة بين مصر واسرائيل. وكان الاسرائيليون مدركين ذلك ومدركين أيضاً أن معارضة كيسنجر للتسوية الشاملة لا تقلّ عن معارضتهم[٤٤]. ولم يخف كيسنجر خلال هذه المرحلة عدم حماسه لاستئناف مؤتمر جنيف. فخلال الشهادة التي أدلى بها في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ أمام جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الامريكي ذُكر بأنه يعتقد «أن التوقعات ضئيلة في أن تؤدي جنيف إلى نتائج ايجابية»[٤٥]. كما نقل عن شهادته أمام اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي في ٦ أيار/مايو أن الادارة الامريكية «تنظر إلى مؤتمر جديد في جنيف على أن من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى الجمود، وذلك نتيجة الطلبات المتوقعة من الطرفين ونتيجة الخلاف حول تمثيل الفلسطينيين»[٤٦].

وخلال شهر أيار/مايو قامت اسرائيل بردة فعل قوية، ضد تأجيل الادارة الامريكية للتفاوض على امدادها بأسلحة اضافية وجديدة. إذ كان الاسرائيليون قلقين من أن العرب سينظرون إلى عملية التأجيل بأنها تتضمن انحساراً في التأييد الامريكي لاسرائيل. لذلك أطلقوا العنان لقواهم في الولايات المتحدة وبخاصة مجموعة الضغط الصهيونية للضغط على الادارة الامريكية. ونتج عن ذلك الرسالة المعروفة والموقعة من قبل ٧٦ عضواً في مجلس الشيوخ والتي وجهت إلى الرئيس فورد في ٢١ أيار/مايو.

ولقد طلب الموقعون من فورد: ١ ـ أن يتجاوب بصورة كاملة مع حاجات اسرائيل العسكرية والاقتصادية. ٢ ـ وأن يستمر في تأييد اسرائيل ـ كما فعلت الحكومات السابقة منذ عام ١٩٦٧ ـ في الحصول على حدود يمكن الدفاع عنها ضمن اطار أية تسوية شاملة في المستقبل. وهذا يعني عملياً أن تؤيد الادارة الامريكية اسرائيل في الاحتفاظ بقسم كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ضمن اطار تسوية كهذه. وأكدت الرسالة أن تأييد اسرائيل يخدم في التحليل الأخير المصالح الامريكية: «اننا نعتقد بأن اسرائيل القوية تشكل حاجزاً يمكن الاعتماد عليه كثيراً للحيلولة دون أن يسيطر على المنطقة اطراف من خارجها»[٤٧].

ولقد أرسلت الرسالة إلى فورد قبل الزيارة المزمع أن يقوم بها اسحق رابين إلى واشنطن. وهدفت إلى تذكير الادارة الامريكية

أن اسرائيل تتمتع بتأييد قوي في مجلس الشيوخ الامريكي، وأن هذا التأييد مستند أساساً إلى تقويم موضوعي للمصالح الأمريكية في المنطقة. وكانت الرسالة بمثابة نجاح باهر لمجموعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة. وكانت قد مارست ضغوطاً مكثفة على العديد من اعضاء مجلس الشيوخ لاقناعهم بالتوقيع عليها. ولقد ذكر أحدهم: «إن هاتفي لم يكف عن الرنين حتى قبلت أن أوقع». وعلق صحافيان امريكيان معروفان: «إن مجلس الشيوخ قد نزع عن فورد ثيابه وسلم (المجلس) سلطاته لرابين»(٤٨).

ويجدر التأكيد هنا أن الرسالة كانت منسجمة مع استراتيجية كيسنجر على رغم أنها ضيقت مجال مناوراته التكتيكية. إذ لم يظهر تاريخ الولايات المتحدة حتى تلك الفترة وزيراً للخارجية أيد اسرائيل كما أيدها هنري كيسنجر. إذ كان هدف استراتيجيته تزويدها قوة طاغية كلياً ونسبياً وإجهاض كل الجهود الرامية إلى إرجاعها إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب. ولقد كان اسحق رابين كعادته صريحاً في تقويم دور كيسنجر: «إن قصة مساهمة كيسنجر في أمن اسرائيل تنتظر الرواية، ويكفي أن نقول في الوقت الحاضر بأنها كانت ذات أهمية قصوى»(٤٩).

ولقد استمرت الولايات المتحدة خلال فترة إعادة تقويم سياستها على اتصال بكل من مصر واسرائيل وذلك للخروج من دائرة الجمود واعادة الحياة إلى دبلوماسية الخطوة خطوة. وحصل أهم اتصال خلال لقاء فورد والسادات في سالزبورغ في النمسا في

الأول والثاني من حزيران/يونيو ١٩٧٥. ووعد فورد السادات بأنه سيحقق الانسحاب الاسرائيلي من الممرات ومن حقول النفط في أبو روديس ومن ثم سأله عن الذي يمكن لمصر تقديمه في المقابل من تنازلات للخروج من مأزق الجمود. حينئذ أعلن الرئيس المصري عن استعداده لقبول خبراء أمريكيين في محطة الانذار المبكر في أم خشيب في القسم الغربي من الممرات. ولكنه يعارض بقاءها في يد الاسرائيليين(٥٠). ولما نقل العرض إلى الاسرائيليين تقدموا من ناحيتهم بعرض مقابل يتضمن ابقاءهم لمحطة الانذار المبكر على أن توجد قربها وحدة عسكرية أمريكية. إذ سيقلل وجود هذه الوحدة كثيراً من احتمال أن يشن السادات عليهم هجوماً جديداً في المستقبل. فهو سيتردد كثيراً في أن يطلب انسحاب الامريكيين، وبالتالي يعرض نفسه لغضبهم الشديد عليه.

وكان الرئيس فورد معارضا في بادىء الأمر لارسال وحدة عسكرية امريكية إلى الشرق الأوسط وبخاصة لأن كارثة الفيتنام ما تزال جديدة في أذهان الرأي العام الامريكي. ولقد تمكن كيسنجر من اقناعه بأن الوجود الامريكي سيكون على شكل خبراء مدنيين بدلاً من عسكريين، وأن تبرير هذا الوجود هو أنه تلبية لرغبة طرفي الصراع. ونجم عن التفاوض حول هذا الموضوع الاتفاق على: أ ـ أن تبقي اسرائيل محطة الانذار المبكر في الممرات. ب ـ أن تبني الولايات المتحدة لمصر محطة قربها. ج ـ أن تنشىء الولايات المتحدة ست وسائل للانذار المبكر في الممرات،

وذلك كغطاء لوجود ٤٠٠ خبير فني امريكي في المنطقة.

وخلال فترة ١٠ - ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٥ زار رئيس الوزراء الاسرائيلي واشنطن. ويظهر بأن الاسرائيليين قرروا قبل الزيارة الانسحاب من الممرات، ولكن لقاء دفع ثمن باهظ من قبل الولايات المتحدة(٥١). ومع ذلك استمروا في اتباع أسلوب متصلب في المفاوضات، وذلك لكي يحصلوا على الثمن الذي يطلبونه. فخلال الزيارة استمر رابين في رفضه للانسحاب الاسرائيلي الكامل من الممرات. ولجأ فورد وكيسنجر إلى التهديد بالعودة إلى مؤتمر جنيف، ولكن رابين لم يلن في موقفه. إذ انه ببساطة لم يصدق التهديد «لم أتمكن من أن أصدق بأن الولايات المتحدة مهتمة حقاً في عقد اطار يؤدي إلى دعوة الاتحاد السوفياتي لأن يستعيد مركزه في ممارسة نفوذ أساسي في أمور الشرق الأوسط»(٥٢).

وتم استنفاد أغلب الفترة التالية لزيارة رابين لواشنطن وحتى حوالى منتصف آب/أغسطس في مساومة الولايات المتحدة للاسرائيليين حول خط الانسحاب هذا بينما كانوا يقومون باعداد الثمن الذي سيطالبونها بتأديته. ولقد اعلموا كيسنجر حوالى منتصف آب/أغسطس عن استعدادهم للانسحاب من الممرات في سيناء وطالبوا في الوقت نفسه بدفع الثمن. إذ أرسلوا له مشاريع لمذكرات اتفاق تتضمن التزامات أمريكية تجاه اسرائيل. ولقد علّق أحد كبار معاوني كيسنجر على هذه المشاريع بقوله: «إنها لا تصدق إنها تشكل تحالفاً رسمياً سياسياً وعسكرياً بين اسرائيل والولايات

المتحدة. إنها ستمنح اسرائيل في المستقبل حق النقض لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[٥٣].

وحين قام كيسنجر بزيارته للشرق الأوسط في ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٥ كان الاتفاق قد تم حول أغلب العناصر الأساسية للاتفاقية الجزئية المنفصلة المزمع إبرامها بين مصر واسرائيل. لذلك اقتصرت رحلاته المكوكية بين البلدين، وبشكل أساسي، على مواضيع التأكد من خط الانسحاب الاسرائيلي في سيناء، ومدة الاتفاقية وفترة وجود قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ومناطق الحد من السلاح والتعهدات التي ستقدمها مصر لاسرائيل عن طريق الولايات المتحدة ومواضيع متعلقة بتمركز محطات الانذار المبكر الجديدة التي سيشرف عليها الخبراء الأمريكيون في سيناء[٥٤]. يضاف إلى ذلك تفاوض الوفد الأمريكي مع الاسرائيليين حول صيغة التعهدات التي وافقت الولايات المتحدة على تقديمها لاسرائيل وذلك بهدف جعل الصيغة أقل اطلاقاً والزاماً من حيث مضمونها القانوني على رغم أن هذا لم يؤثر كثيراً على الزاميتها من الناحية السياسية. فعلى سبيل المثال، طالبت اسرائيل بتعهد الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في حال هجوم الاتحاد السوفياتي على اسرائيل، ولكن الوفد المفاوض الامريكي وافق على التشاور في هذه الحالة. وسنأتي على ذكر هذه الالتزامات بصورة مفصلة لاحقاً.

وفي ٣١ آب/أغسطس تم التوصل إلى اتفاقية جزئية منفصلة

بين مصر واسرائيل تم التوقيع عليها في اليوم الثاني بالأحرف الأولى من قبل السلطات المختصة في البلدين. وكان أهم ما تضمنته التالي:

(١) انسحاب القوات الاسرائيلية من ممرات المتلا والجدي ومن آبار النفط في أبو روديس ورأس سدر. وبصورة أدق الانسحاب إلى قاعدة المنحدرات الشرقية للهضاب المحيطة بالممرات.

(٢) تتقدم القوات المصرية بشكل محدود ـ كما سيذكر لاحقاً ـ إلى الخط الشرقي لمنطقة الأمم المتحدة التي كانت تفصل بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية في اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤.

(٣) تصبح الممرات ضمن منطقة جديدة عازلة بين القوتين المصرية والاسرائيلية وتشرف عليها قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة.

(٤) تلتزم مصر بعدم اللجوء إلى القوة والحصار العسكري وبتسوية النزاعات مع اسرائيل بالوسائل السلمية.

(٥) تلتزم مصر قبول التجديد سنوياً للاتفاقية حتى تحل محلها اتفاقية جديدة.

(٦) تلتزم مصر التجديد السنوي لمهمة قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة.

(٧) تقبل مصر ابقاء اسرائيل لمحطة الانذار المبكر في أم خشيب في الممرات، لقاء انشاء الولايات المتحدة محطة جديدة لمصر.

(٨) تقبل مصر بوجود مائتين (٢٠٠) من الفنيين الامريكيين في الممرات مهمتهم الاشراف على وسائل الانذار المبكر الجديدة وتلتزم عدم سحبهم الا بموافقة اسرائيل.

(٩) تقبل كل من مصر واسرائيل بمناطق محدودة السلاح على طرفي المنطقة العازلة التي تشرف عليها قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة. وتقتصر قوات كل من الطرفين على ٨٠٠٠ جندي و ٧٥ دبابة و ٦٠ قطعة مدفعية ثقيلة.

(١٠) تلتزم مصر بشكل معلن في الاتفاقية بالسماح للبضائع الاسرائيلية المدنية بالمرور في قناة السويس. ولم يكن هذا الالتزام جديداً. إذ كان قد تم تقديمه سراً إلى اسرائيل ضمن اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤[٥٥].

كما قدمت مصر تعهدات سرية، عن طريق الولايات المتحدة، لاسرائيل سرعان ما تسربت إلى الصحافة الاسرائيلية والامريكية وهي:

(أ) تمتنع مصر عن خوض أية حرب مع اسرائيل تقوم بها أية دولة عربية. ولا يسري هذا الامتناع إذا كانت اسرائيل هي البادئة بالحرب[٥٦].

(ب) تبذل مصر كل الجهود لكي تجدد سنوياً مهمة قوات الطوارىء العائدة للأمم المتحدة كما هو منصوص في الاتفاقية. وفي حال استعمال الاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية لحق النقض في مجلس الأمن الدولي ضد التجديد لهذه القوات، تطلب مصر بالتنسيق مع الولايات المتحدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة على التجديد. وإذا فشلت هذه المحاولة، تطلب مصر من لجنة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة توسيع صلاحياتها.

(ج) تخفف مصر من حدة الدعاية العدائية تجاه اسرائيل في وسائل الاعلام المصرية، ولقد أغلقت بعد ذلك بفترة وجيزة اذاعة صوت فلسطين في القاهرة.

(د) تمتنع مصر عن القيام بجهود دبلوماسية نشطة لمنع الدول الافريقية من استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

(هـ) تخفف مصر، وعلى أساس انتقائي، من مقاطعتها للشركات الامريكية التي تتعامل مع اسرائيل[٥٧]. وعملاً بهذا الالتزام وافقت مصر خلال فترة قصيرة في ما بعد على انشاء شركة فورد الامريكية للسيارات مجمعاً في مصر بقيمة ٢٣٠ مليون دولار. ومن المعلوم أن هذه الشركة كانت على لائحة الشركات المقاطعة في الدول العربية وذلك لتعاملها مع اسرائيل[٥٨].

وكان أهم من ذلك كله الالتزامات المقدمة من قبل الولايات المتحدة لاسرائيل، والتي كانت بمثابة جزء أساسي من الاتفاقية[٥٩].

وتم النص عليها في مذكرات اتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة وقعها كيسنجر بالأحرف الأولى في أول أيلول/سبتمبر. وكان من المفترض أن تبقى سرية، ولكن وزارة الخارجية الامريكية نشرتها بعد تسربها إلى الصحافة الاسرائيلية والامريكية ونتيجة ضغط الكونغرس الامريكي. وتضمنت هذه المذكرات التزامات هائلة لاسرائيل في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية وصفها مساعدو كيسنجر بأنها «مرعبة للعقل»(٦٠) وهي باختصار:

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل جهد لتلبي على أساس مستمر وطويل المدى حاجات اسرائيل العسكرية والنفطية والاقتصادية. وستكون احتياطات اسرائيل العسكرية على المدى الطويل موضع مشاورات دورية، كما أن الحكومة «ستنظر بتعاطف إلى طلبات اسرائيل متضمنة طلباتها للحصول على الأسلحة المتقدمة والمتطورة».

٢ ـ ستعمل الولايات المتحدة على انجاز خطة طوارىء خلال مدة شهرين من توقيع الاتفاقية، إذا أمكن، وذلك لتزويد اسرائيل بالأسلحة في حال الحرب.

٣ ـ تلتزم الولايات المتحدة في الاستمرار بالمحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية وذلك بتزويدها الأسلحة المتطورة كطائرات «ف ١٦» كما أنها توافق على أن يتم اجتماع قريب مع الممثلين الاسرائيليين وذلك للقيام بدراسة مشتركة لطلبات اسرائيل للعتاد المتطور وذي التكنولوجيا المتقدمة والمتضمن صواريخ من طراز

برشينغ ذوات الرؤوس التقليدية، وذلك بغرض الاستجابة بصورة ايجابية.

٤ ـ تضع اسرائيل ترتيباتها الخاصة لاستيراد النفط، وتتعهد الولايات المتحدة بدفع ثمن النفط المستورد نتيجة تخلي اسرائيل عن حقول النفط في أبو روديس ورأس سدر. وفي حال عدم تمكن اسرائيل من الحصول على النفط، تضع الولايات المتحدة برنامجاً لمدة خمسة أعوام تزود اسرائيل على أساسه حالاً باحتياجاتها من النفط. كما أنها ستبذل كل الجهود لتأمين وسائل نقله الى اسرائيل. أما في حال كون الولايات المتحدة معرضة لخطر تصدير النفط إليها، فإنها ستتخذ اجراءات توفير في استعمال الطاقة، بغرض امداد اسرائيل بحاجاتها من النفط. كما تزمع الولايات المتحدة، ضمن اطار البرنامج، الطلب من الكونغرس تزويد اسرائيل الأموال لتتمكن من بناء مخزون احتياطي من النفط يساوي حاجاتها لمدة عام كامل.

٥ ـ اسرائيل غير ملزمة تنفيذ الاتفاقية مع مصر، حتى تنفذ هذه الأخيرة تعهدها ضمن اطار اتفاقية عام ١٩٧٤ بالسماح للبضائع الاسرائيلية المدنية بالمرور في قناة السويس.

٦ ـ تتشاور الولايات المتحدة فوراً مع اسرائيل، بخصوص أي دعم سياسي أو غيره في حال تعرض اسرائيل للتهديد من قبل دولة كبرى. ويضع هذا التعهد على الورق ما كان قائماً فعلاً. أي أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تدخل

الاتحاد السوفياتي عسكرياً في الشرق الأوسط.

٧ ـ توافق الولايات المتحدة على أن الاتفاقية التالية بين مصر واسرائيل ستكون معاهدة سلام نهائية.

٨ ـ ستمنع الولايات المتحدة بحث أي اقتراح تتفق هي واسرائيل بأنه مضر بمصالح اسرائيل، كما أنها ستنقض أي مشروع في مجلس الأمن يؤثر سلباً على نصوص الاتفاقية.

٩ ـ موقف الولايات المتحدة هو أن التزامات مصر المنصوص عنها في الاتفاقية غير مشروطة بأية تطورات بين بقية الدول العربية واسرائيل.

١٠ ـ في حال خرق مصر لنصوص الاتفاقية، تتشاور الولايات المتحدة واسرائيل بخصوص الاجراءات العلاجية التي تتخذها الولايات المتحدة.

١١ ـ تعتبر الولايات المتحدة مضائق باب المندب بمثابة ممرات مائية دولية، وتؤيد حق اسرائيل في العبور، وتعترف بحق اسرائيل في الطيران فوق البحر الأحمر وتؤيد هذا الحق.

١٢ ـ في حال سحب قوات الطوارىء الدولية، بدون موافقة الولايات المتحدة والطرفين الموقعين على الاتفاقية، وقبل أن تحل محلها اتفاقية جديدة، فإن موقف الولايات المتحدة هو أن الاتفاقية تبقى ملزمة بجميع أجزائها.

١٣ ـ تم الحصول على موافقة مصر على التعهدات المذكورة

سابقاً والمقدمة من قبل الولايات المتحدة لاسرائيل.

١٤ ـ تنسق الولايات المتحدة مع اسرائيل توقيت اعادة انعقاد مؤتمر جنيف.

١٥ ـ ستستمر الولايات المتحدة في سياسة عدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت هذه الأخيرة «لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨».

١٦ ـ تؤيد الولايات المتحدة اسرائيل، وتعطيها حق نقض اشتراك أي دولة أو مجموعة أو منظمة اضافية في مؤتمر جنيف، والتي لم تكن مدعوة أصلاً للاشتراك في افتتاح المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

١٧ ـ تبذل الولايات المتحدة جميع الجهود لتؤمن أن تتم المفاوضات الجوهرية ضمن إطار مؤتمر جنيف على أساس ثنائي. بكلمات أخرى، ستعمل الولايات المتحدة لكي تحول دون أن يتفاوض العرب المعنيون بشكل جماعي مع اسرائيل.

١٨ ـ تتعهد الولايات المتحدة باستعمال حق النقض في مجلس الأمن ضد أية مبادرة من شأنها أن تؤثر سلباً على مهمة مؤتمر جنيف أو تغير القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بشكل لا ينسجم مع أهدافهما الأصلية.

١٩ ـ لن تتقدم الولايات المتحدة بأية مبادرة من دون أن تتشاور مسبقاً عليها مع اسرائيل[٦١].

هذا ولقد تعهدت الولايات المتحدة لمصر بأن تقوم بجهود جدية لتحقيق اتفاقية ثانية بين اسرائيل وسوريا. وكان الغرض من هذا التعهد هو تهدئة السوريين وبقية العرب، وأيضاً تمكين السادات من أن يدعي بأنه لم يتخل عن حليفته سوريا، إذ كان من الواضح أنه لم يبق لدى اسرائيل أي حافز لأن توافق على اتفاقية ثانية مع سورية، بعد أن وقعت معها مصر اتفاقية منفصلة، وأيضاً ـ وهذا هو الأهم بكثير ـ نتيجة الالتزامات الهائلة المقدمة لها من قبل الولايات المتحدة. فسرعان ما أحبط اسحق رابين أي أمل متلاش في هذا الاتجاه. ففي ٥ أيلول/سبتمبر أعلن أنه لا توجد أية امكانية لعقد اتفاقية ثانية مرحلية مع سوريا، كما استبعد إزالة أية مستعمرة اسرائيلية على مرتفعات الجولان. ولكنه أضاف أنه من الممكن أن تقوم اسرائيل ضمن اطار أية اتفاقية ثانية بسحب قواتها بحدود ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ياردة![٦٢]. وكان هذا التصريح مهيناً للسوريين.

وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة سرعان ما وضعت بعض التزاماتها المذكورة لاسرائيل موضع التنفيذ. إذ طلبت الادارة من الكونغرس الموافقة على تقديم مساعدات لاسرائيل بقيمة ٢,٥ مليار دولار عن السنة المالية ١٩٧٦. وتضمن المبلغ ما بين ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون دولار لتمويل شراء النفط من قبل اسرائيل[٦٣]. كما وافقت الادارة الامريكية رسمياً ـ حتى قبل توقيع كيسنجر بالأحرف الأولى على الالتزامات تجاه اسرائيل ـ على تزويد

اسرائيل ببعض الأسلحة المتطورة والتي تضمنت: ١ ـ سرباً مؤلفاً من ٢٥ طائرة «ف ١٥» مع امكانية تزويدها بسرب آخر في وقت لاحق. ويتم التسليم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. ٢ ـ بضع مئات من الطائرات طراز «ف ١٦» يتم تسليمها عام ١٩٨٠. ٣ ـ كتيبة صواريخ أرض ـ أرض من طراز «لانس» مؤلفة من مائة صاروخ، مع امكان تزويدها بثلاث كتائب أخرى. ٤ ـ نحو ألف قنبلة موجهة بأشعة اللايزر. وتشكل هذه سلاحاً فعالاً ضد الدبابات.

هذا، ولقد صرح بعض المسؤولين في الادارة الامريكية أن الموافقة على تزويد اسرائيل بمئات الطائرات من طراز «ف ١٦» تشكل أهم عناصر الالتزامات العسكرية الجديدة والبعيدة المدى تجاهها، وأن من شأن ذلك أن يؤمن تفوقها الجوي على جيرانها خلال حقبة الثمانينات[٦٤]. ومن الجدير بالذكر أن موافقة الادارة هذه تمت بعد شهر تقريباً من رفض الكونغرس الامريكي بيع الأردن ١٤ بطارية صواريخ «هوك» فقط يتم تمويلها من قبل السعودية[٦٥].

ولعل أكثر شيء يدعو إلى الذهول في ما يتعلق بالالتزامات الامريكية تجاه اسرائيل، هو موافقة مصر عليها، والنص صراحة على ذلك في متن الالتزامات. ولقد ذكر اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر آنذاك في مذكراته بأنه بعد أن اطلع على فحواها، نصح السادات بالتريث في توقيع الاتفاقية وذلك للضغط على

الـولايات المتحـدة واسرائيل «أو عـلى الأقل للحصـول على مسـاعـدات عسكرية من الامريكيين لتوازن ما قـدم لاسرائيل»(٦٦). ولكن السـادات لم يستجب لنصيحتـه. واعتقـد فهمي أن الالـتزامـات الامـريكيـة «ستجعل من السياسة الامريكيـة في الشرق الأوسط أكثر من ذي قبـل امتداداً للسياسة الاسرائيلية... وأنها ستقوي مركز الاسرائيليـين في المستقبل بصـورة هـائلة بحيث يصبحون أكـثر عناداً، وأن من شـأن ذلك أن يجعـل أية تسـوية شـاملة للصراع في الشرق الأوسط شبه مستحيلة، اللهم إلا إذا رضـخ العرب بكل بساطة للأوامر الاسرائيلية»(٦٧).

رابعاً: ردود الفعل

من الطبيعي، أن يدافع كيسنجر عن الاتفاقية حين عودته إلى واشنـطن. اذ صرح في مؤتمـر صحـافي بـأن أهميتهـا تكمن في أنها «تخمد فتيل التوتر في المنطقة وأنها إذا نفذت بصورة صحيحة، ستفتح أو قادرة عـلى أن تفتـح البـاب لسـلام عـام في المنطقـة»(٦٨). ولكن الكثـيرين في واشنـطن كانـوا في شك من ذلـك. وعـبر عن ذلـك الصحـافيـان المعروفان ايفنز ونوفاك إذ كتبا: «مما يغيظ صانعي القرار المتعلقين هنا هو أن هذا الاتفاق السخي قد حقق القليل جداً. حتى أن المدافعين عن كيسنجر يعـترفون بـأنه من غـير المرجـح تحقيق تقدم عـلى الجبهة السـوريـة، ومن غـير المتصور تحقيق تسوية شاملة. إذ توجد خشية هنا من أن تؤدي المساعدات التي وعـدت اسرائيل بهـا إلى تشـويـه خـطير لتـوازن القـوة العسكـريـة في الشرق الأوسط... ممـا من شأنـه زعزعـة استقرار المنـطقة» وأضـافا أن كيسنجـر ومؤيـدي اسرائيل يـبررون المساعـدات الضخمة لهـا بـالقـول إنها

ستكون أكثر استعداداً لتقديم تنازلات إذا كانت أقوى ومتأكدة بأنها ستزود باستمرار بالاسلحة المتطورة «ولكن تجربة الماضي أثبتت خلاف ذلك تماماً. إذ ان التفوق العسكري الاسرائيلي يتناسب طرداً مع عنادها على طاولة المفاوضات. . . لا يوجد أمل في أية مفاوضات جدية على الجبهة السورية، كما أنه لا يوجد أحد هنا يعتقد بأن تسوية سيناء ستحقق خطوة واحدة من التقدم نحو مؤتمر ناجح في جنيف»(٦٩).

كما عبر بعض المسؤولين في البنتاغون عن قلقهم من أن الأسلحة المزمع تزويد اسرائيل بها قد تؤثر على الجهوزية القتالية للقوات الامريكية كما حدث حين مدت الولايات المتحدة جسراً جوياً لتزويد اسرائيل السلاح خلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وخلال فترة بعدها(٧٠).

«بدون استثناء ان كبار المسؤولين في وزارة الدفاع سواء مدنيين أو عسكريين في حالة ذعر» من مضامين تزويد اسرائيل بمعدات عسكرية متطورة وذات تكنولوجيا عالية وخاصة صواريخ برشينغ التي يبلغ مداها ٤٦٠ ميلاً. «حتى أن أصدقاء اسرائيل في حالة من الذهول من صفقة Pershing ومن مضامينها تجاه العالم العربي. . . إذ ان عرض كيسنجر على اسرائيل امكانية الحصول عليها مقابل انسحابها بضعة كيلومترات من سيناء سيدفع الكونغرس إلى الاصرار لمعرفة مقدار الرشاوى الاضافية التي ستطلبها اسرائيل مقابل المفاوضات. . . الأكثر صعوبة بكثير والمتعلقة بمرتفعات الجولان والضفة الغربية ـ وما هو أصعب من ذلك كله ـ القدس»(٧١).

وبين العرب، كانت ردود فعل السوريين والفلسطينيين

منتقدة بشكل عنيف للاتفاقية. ففي الثالث من أيلول/سبتمبر أصدرت قيادة حزب البعث الحاكم في سوريا بياناً دانت فيه الاتفاقية ووصفتها بأنها نكسة للعرب في صراعهم لتحرير أراضيهم المحتلة. إذ ان اعلان مصر عملياً انهاء حال الحرب مع اسرائيل في وقت ما تزال تحتل حوالى ٩٩ بالمائة من الأراضي العربية المحتلة يؤدي إلى تجميد الجبهة المصرية وتكريس الاحتلال الاسرائيلي. كما انتقد البيان ادخال الولايات المتحدة حليف اسرائيل طرفاً مباشراً في الصراع مع أن المصلحة العربية تقتضي إبعادها[٧٢]. وأضاف الرئيس الأسد في مقابلة مع مجلة نيوزويك (Newsweek) الأمريكية أن «المليارات التي تقدمونها لاسرائيل مقابل انسحابها بضعة أميال من الأراضي العربية ستزيد من عجرفتها وعنادها»[٧٣]. وذكر وزير خارجيته عبدالحليم خدام في مقابلة مع صحيفة القبس الكويتية (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥) المضامين الخطيرة لوجود الامريكيين في سيناء من حيث انه إذا أرادت مصر اللجوء إلى القوة بعد الاتفاقية فإنها ستصطدم بهذا الوجود «وهذا يعني بأن الصدام العسكري سيكون مع الولايات المتحدة وليس مع اسرائيل. وماذا تطلب اسرائيل أكثر من ذلك؟».

وقام الفلسطينيون في لبنان بتظاهرات واضرابات ضد الاتفاقية ووصفوها بأنها «صفقة خيانية أعدتها الصهيونية الامريكية العالمية والنظام المصري»[٧٤]. وحوالى منتصف أيلول/سبتمبر قام بعض الفلسطينيين في مدريد باحتجاز السفير المصري هناك مع معاونين له كرهائن احتجاجاً على الاتفاقية[٧٥].

أما في الأردن التي زارها كيسنجر بعد اتمامه للصفقة المنفردة، فذكر بأن استقبال الملك حسين له كان بارداً جداً(٧٦)، إذ رفض تأييد الاتفاقية. ولكي تزيل الحكومة الأردنية أي انطباع مخالف لذلك، أصدرت بياناً تنفي فيه أن يكون الأردن أعطى تأييداً مشروطاً للاتفاقية(٧٧).

وفي الرياض، أكد كيسنجر للقيادة السعودية رغبة الولايات المتحدة الصادقة في تحقيق اتفاقية ثانية على الجبهة السورية، وذلك لتفادي عزل السادات في العالم العربي. ونقل عنه بأنه حصل على التأييد السعودي للاتفاقية(٧٨).

وعبر الاتحاد السوفياتي عن غضبه من الاتفاقية بامتناعه حضور مراسم التوقيع عليها في جنيف(٧٩). أما في مصر فهاجم الرئيس السادات منتقديه بعنف. إذ زعم في عدد من الخطابات والمقابلات الصحافية أن الاتحاد السوفياتي وسوريا يحاولان تسميم العقول العربية عندما يدعيان أن الاتفاقية تضمنت بنوداً سرية، وعندما يصدقان المزاعم الاسرائيلية بأنه قدم تنازلات سياسية. ولكي يبرر تحوله الكامل نحو المعسكر الامريكي، وعداءه للاتحاد السوفياتي اتهم الأخير بأنه أفشله في سنة الحسم ثم أضاف: «لا يمكن لأي انسان ذي كرامة أن يقبل طرق تعامل الروس... لم يكن الروس راضين عني. كانوا يرغبون في رئيس جمهورية آخر». ولجأ في دفاعه عن الاتفاقية تجاه ناقديه من العرب إلى وسائل الدعاية الاسرائيلية فقال: «إن اسرائيل حقيقة واقعة... وإذا أراد البعض دفن رؤوسهم في الرمال فأنا لست منهم... ان رمي اسرائيل في البحر وتدمير اسرائيل هو

كلام لا يعكس الحقيقة». وأنكر أن الاتفاقية تضمنت بنوداً سرية، كما أكـد بأن بـإمكان مصر بمفـردهـا سحب الفنيـين الامـريكيـين من محطات الانذار المبكر في سيناء[٨٠].

هوامش الفصل الثاني

(١) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown and Co., 1982), p.1050.

(٢) Abba Eban, *An Autobiography* (New York: Random House, 1977), p.583.

(٣) Edward R. Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York: Readers Digest Press, distributed by Crowell, 1976), p.155, and Matti Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* translated by Ruth Geyra Stern and Sol Stern (New York: Quadrangle, 1976), p.229.

(٤) Kissinger, *Years of Upheaval,* p.943.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٣٨.

(٧) *Newsweek* (3 March 1975).

أخذت أرقام المساعدات العسكرية لاسرائيل خلال عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ من كتاب:

Bernard Reich, *The United States and Israel: Influence in the Special Relationship* (New York: Praeger, 1984), table (4.2), pp.148-149.

(٨) *New York Times,* 24/1/1975.

(٩) Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East* (London: Quartet Books, 1981), p.283.

(١٠) Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* pp.229-230.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٢) نشرت المقابلة كاملة في: *Washington Post,* 3/1/1975. =

=وقد عالج كيسنجر في هذه المقابلة ضرورة خفض أسعار النفط في الأجل المتوسط (نتيجة تعاون الدول المستهلكة للطاقة والاقتصاد في استعمالها وايجاد مصادر بديلة لها وتشجيع انتاج الدول المصدرة للنفط من خارج الأوبك) وايجاد ترتيبات نقدية لتمويل التزايد الكبير في عجز موازين المدفوعات في الفترة الانتقالية. ولم يحاول كيسنجر في هذه المقابلة اخفاء احتقاره لما اعتبره عجز الدول الأوروبية.

(١٣) *New York Times*, 24/1/1975.

(١٤) *New York Review of Books* (6 Febraury 1975).

(١٥) William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), p.264.

(١٦) «Philip Geyelin's Interview of President Assad,» *Washington Post*, 5/3/1975.

(١٧) *Times*, 14/2/1975.

(١٨) *New York Times*, 27/2/1975.

(١٩) انظر مقال فيليب جيالين حول مقابلته لوزير الاعلام السوري آنذاك أحمد اسكندر الأحمد في: *Washington Post*, 5/3/1975.

(٢٠) حصلت اسرائيل على تعهد ضمن اطار اتفاقية فك الاشتباك الأولى بالسماح لبضائعها غير الحربية بالمرور في القناة. ونقل كيسنجر للاسرائيليين تعهد السادات بذلك.

(٢١) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown and Co., 1979), p.255, and Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*, p.236.

(٢٢) يشير كيسنجر هنا إلى فشل المفاوضات عام ١٩٧١ لتحقيق انسحاب اسرائيلي جزئي في سيناء بسبب رفضها وجود سبعمائة جندي مصري على الضفة الشرقية من القناة.

(٢٣) نقــلاً عن: Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* pp.160-162.

(٢٤) أنظر على سبيل المثال:

New York Times, 28/3/1975, and Rowland Evans and Robert Novak, in: *Washington Post,* 3/4/1975.

(٢٥) Joseph Kraft, in: *Washington Post,* 3/4/1975.

(٢٦) *New York Times*, 26/3/1975.

(٢٧) Ibid., 1/4/1975.

(٢٨) Ibid., 26/3/1975.

(٢٩) Ibd., 1/4/1975.

(٣٠) Evans and Novak, in: *Washington Post,* 3/4/1975.

(٣١) *New York Times,* 1/4/1975.

(٣٢) Roger Morris, *Uncertain Greatness* (London: Quartet Books, 1977), pp.253 and 261.

نقلاً عن: David Hirst and Irene Beeson, *Sadat* (London: Faber and Faber, 1981), p.198.

(٣٣) نقلاً عن: Hirst and Beeson, Ibid.

(٣٤) *Washington Post,* 8/4/1975.

(٣٥) *Newsweek* (4 March 1975), (European edition, Paris).

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East,* pp.291-292.

(٣٨) الأهرام، ٢٤/٤/١٩٧٥، و *Washington Post,* 24/4/1975.

(٣٩) *New York Times*, 7/5/1975, and *Times*, 7/5/1975.

(٤٠) *Times,* 12/4/1975.

(٤١) *Washington Post,* 24/4/1975.

(٤٢) *New York Times,* 15/4/1975.

(٤٣) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* pp.165-168.

(٤٤) Rabin, *The Rabin Memoirs,* p.263.

(٤٥) *New York Times,* 26/3/1975.

(٤٦) Ibid., 7/5/1975.

(٤٧) Ibid., 22-23/5/1975, and Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* p.175.

وحيث يوجد النص الكامل للرسالة.

(٤٨) Evans and Novak, in: *Washington Post,* 26/5/1975.

(٤٩) Rabin, *The Rabin Memoirs,* p.261.

(٥٠) Ismail Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East* (Baltimore, Mad.: Jhons Hopkins University Press, 1983), p.163; Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East,* pp.243-244, and Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* p.177.

(٥١) Sheehan, Ibid., p.177, and Golan, Ibid., p.243.

(٥٢) Rabin, *The Rabin Memoirs,* p.263.

(٥٣) Sheehan, Ibid., p.178.

(٥٤) *Washington Post,* 11 and 16/8/1975, and *New York Times,* 19/8/1975.

(٥٥) *New York Times,* 2/9/1975, and Sheehan, Ibid., supplement (8), pp.245-252.

(٥٦) *Washington Post,* 16/8/1975, and Sheehan, Ibid., p.194.

(٥٧) *New York Times,* 10/9/1975.

(٥٨) *Washington Post,* 13/9/1975.

(٥٩) كانت موافقة الاسرائيليين على الاتفاقية مشروطة بموافقة كيسنجر على الالتزامات الامريكية لاسرائيل.

(٦٠) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissigner: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East,* p.190.

(٦١) تم نشر التعهدات الامريكية لاسرائيل في:
*Washington Post,*16/9/1975; *New York Times,*17-18/9/1975, and Sheehan, Ibid., supplement (8).

(٦٢) *New York Times,* 6 and 10/9/1975.

(٦٣) Ibid., 10/9/1975.

(٦٤) *Washington Post,* 23/8/1975.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East,* p.165.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥. رغم اعتراف فهمي بهذه النتيجة الخطيرة للتعهدات الامريكية والتي وافق عليها الرئيس السادات، وكانت نتيجة للاتفاقية وجزءاً لا يتجزأ منها بالنسبة الى الولايات المتحدة واسرائيل، إلا أنه استمر في الدفاع عنها وانكار أنها تضمنت أية تنازلات سياسية من قبل مصر وانتقاد السوفيات والسوريين لمهاجمتهم لها على رغم أنهم لم يقولوا فيها أقسى مما تم اقتباسه في النص عن فهمي بالذات. ففي تصريح أدلى به للأهرام آنذاك تحدّى الاتحاد السوفياتي في أن يحقق لسوريا اتفاقية مماثلة على الجولان. *Washington Post,* 13/9/1975.

والاعجب من ذلك كله أنه في مذكراته التي نشرها عام ١٩٨٣، انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص ١١١ و١١٦، يظهر استخفافاً بمخاوف السوريين حينذاك من أن الاتفاقية ستؤدي إلى سلام منفرد بين مصر واسرائيل على رغم أن التطورات اللاحقة للاتفاقية والتي كانت واضحة جداً حين كتب مذكراته، برهنت عن صحة مخاوفهم. فهل يلام السوريون لأنهم أدركوا مضامين التغير الهائل في موازين القوى لمصلحة اسرائيل والناجم عن الاتفاقية، علماً بأن ذلك كان معروفاً آنذاك، كما يظهر في الاقتباس الذي ذكرنا، من بعض الصحف الامريكية. لا ريب أن استقالة فهمي =

= احتجاجاً على زيارة السادات للقدس عمل شجاع يسجل لمصلحته، إلا أنه للأسف لم يظهر ادراكاً كوزير للخارجية، أو في مذكراته، بأن عدائه الشديد للسوفيات وتبريره لانحراف السادات الكامل نحو الولايات المتحدة قد ساهم في خلق الظروف الموضوعية التي أجبرته في ما بعد على الاستقالة.

(٦٨) *New York Times*, 10/9/1975.

(٦٩) *Washington Post*, 30/8/1975.

(٧٠) *New York Times*, 20/9/1975.

(٧١) Evans and Novak, in: *Washington Post*, 20/8/1975.

(٧٢) البعث (دمشق)، ٤/٩/١٩٧٥، و *New York Times*, 4/9/1975.

(٧٣) *Newsweek* (22 September 1975), (International edition).

(٧٤) *Washington Post*, 4/9/1975.

(٧٥) استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية الحادث وأنكرت أية مسؤولية.

New York Times, 16/9/1975.

(٧٦) Ibid., 4/9/1975.

(٧٧) *Washington Post*, 5/9/1975.

(٧٨) *New York Times*, 4/9/1975.

(٧٩) *Washington Post*, 4/9/1975.

(٨٠) نشرت صحيفة السياسة (الكويت)، مقابلة مع السادات بتاريخ ٩/٩/١٩٧٥. أنظر أيضاً: *Washington Post*, 5 and 10/9/1975.

الخاتمة والتعليق

نجح كيسنجر وإلى حد بعيد ونتيجة تعاون السادات معه في تحقيق الاستراتيجية الامريكية التي هدفت إلى تقوية اسرائيل واضعاف العرب والحيلولة دون التوصل إلى تسوية شاملة تجبر اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ لقاء السلام مع العرب. وكان كيسنجر مدركاً تمام الادراك استعداد العرب المعنيين للسلام مع اسرائيل لقاء انسحابها الكامل من هذه الأراضي، إذ لعب الدور الحاسم في اتمام اتفاقية سيناء. فبموجبها أعلن السادات في كل شيء تقريباً إلا بالاسم انهاء حال الحرب مع اسرائيل لقاء انسحابها من نحو ١٠ بالمائة من سيناء ومع استمرار احتلالها لمرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة. أما ادعاء كيسنجر أن الاتفاقية ستخمد فتيل التوتر في الشرق الأوسط فهو صحيح بمعنى واحد فقط: إنها ستحول على الأقل في الأجل المتوسط دون اندلاع حرب بين العرب واسرائيل مشابهة لحرب رمضان. وحقق ذلك ليس نتيجة توقيع اتفاقية شاملة عادلة تؤمن السلام والاستقرار في المنطقة وانما نتيجة اخراجه لمصر من حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وزيادة قوة

اسرائيل بشكل هائل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وبصورة مختصرة وضع ثقل الولايات المتحدة الكامل وراءها. وكانت محصلة ذلك كله حرمان العرب - على الأقل في الأجل المتوسط -وبخاصة السوريين والفلسطينيين والأردنيين من اللجوء إلى الخيار العسكري لتحرير أراضيهم المحتلة.

ولكن الاتفاقية لم تزل أسباب التوتر الأخرى في المنطقة بل ساهمت في إشعالها. فإضافة إلى عوامل أخرى لا مجال لذكرها هنا ساهمت في اشعال واستمرار الحرب الأهلية في لبنان وما نجم عن ذلك كله من تدمير ومن قتل لألوف الأبرياء ومن استمرار معاناة هذا البلد[1].

أما ادعاء كيسنجر أن الاتفاقية قادرة على تحقيق سلام عام في المنطقة فهو صحيح أيضاً بمعنى واحد فقط: السلام على الطريقة الاسرائيلية. إذ ان تبريره للزيادة الهائلة في قوة اسرائيل وللالتزامات المذهلة التي قدمها لها على أساس أن ذلك سيجعلها أكثر تساهلاً واستعداداً لتقديم تنازلات هو تبرير في منتهى السذاجة. وعلى الأغلب فإن كيسنجر بالذات لم يصدق هذا التبرير. إذ انه ليس سوى ذريعة لاستمرار الدعم الامريكي الهائل لاسرائيل. إذ كيف يمكن لكيسنجر المهارس الماهر لسياسة القوة ألا يكون مدركاً بأنه كلما ازدادت قوة اسرائيل ازدادت امكاناتها على املاء شروطها على طاولة المفاوضات؟!

وكان رئيس وزراء اسرائيل آنذاك اسحق رابين مدركاً بصورة

صحيحـة لمضامـين علاقـات القوة النـاجمة عن الاتفـاقية، أي أنها ستدفع السادات إلى توقيع سلام منفـرد مع اسرائيـل. وكان هـذا من أهم أهـداف الاستراتيجيـة الاسرائيلية. ولقـد ذكـر رابـين في مذكراته أن الاتفاقية شكلت «خطوة قيمة على الـطريق الطويـل والمتعرج والذي سيقود مصر بعيداً عن الحرب ونحو السلام. إنها ستعطي دفعاً اضـافياً لتـطورات جاريـة وهي إبعاد السـادات بدرجـة أكبر عن الاتحـاد السـوفيـاتي، وحرمان الجيش المصري من أسلحة سوفياتية اضافية وتوسيع هوة الخلاف بـين مصر وسوريا. وبهذه الطريقـة كان يحـدونا الأمـل في أن نترك للسـادات خياراً واحداً: تسوية سياسية. كان يمكن أن يكون لمصر خيارات أخـرى... ولكن ليس للسادات... فزيارة السادات التاريخية للقدس... والتحركـات التاليـة لانجاز معاهدة سلام كـان من غير الممكن أن تتحقق لـولا الاتفاقيـة المرحليـة لعام ١٩٧٥»(٢).

وسـأحاول الآن ضمن الاطـار التحليلي المـذكور أن أتعـرض لبعض النتـائج السيـاسية المحـددة للاتفـاقيـة. إذ ان الالـتزامـات السيـاسية التي قـدمها كيسنجـر لاسرائيل قيـدت حريـة الادارات الامـريكيـة الـلاحقـة في ايجـاد تسـويـة شـاملة للصراع العـربي ـ الاسرائيلي هذا إذا افترضنا توافر الارادة السيـاسية لتحقيق ذلـك؛ إذ الزم هذه الادارات العمل على الحيلولة دون أن يتفاوض العرب جماعياً أو في وفد موحد مع اسرائيـل. وفي هذه الحـالة أصبـح من شبه المستحيل سلميـاً تحقيق تسويـة شاملة. ولم يكن الـتزامـه ألا تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحـرير الفلسـطينية أو تتفـاوض معها ما دامت لا تعترف «بحق اسرائيل في الـوجود وتقبـل قراري مجلس

الأمن ٢٤٢ و٣٣٨» سوى تبرير لتفادي حل المشكلة الأساسية في الصراع وهي القضية الفلسطينية. كان هذا الالتزام تبريراً وأيضاً وسيلة دعائية لوضع اللوم على الفلسطينيين إذا استعصى الحل بدلاً من وضعه في مركزه الصحيح أي على اسرائيل. إذ كان كيسنجر مدركاً تمام الادراك أن اسرائيل لن تنسحب من الضفة العربية بما فيها القدس العربية سواء لمصلحة الملك حسين أو لمصلحة منظمة التحرير. ولقد أثبتت تجربة الحسين في محاولاته استرجاع الضفة الغربية قبل مؤتمر الرباط في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ وبعده صحة هذه المقولة. فالشروط التي وضعها كيسنجر كثمن تدفعه المنظمة لاعتراف الولايات المتحدة بها والتفاوض معها هي شروط تعجيزية. ولقد صيغت هذه الشروط بمهارة من قبل الاسرائيليين لتحقيق هذا الهدف بالذات. ففي المقام الأول كيف يمكن للمنظمة أن تقبل القرار ٢٤٢ والذي يشير إلى الفلسطينيين كلاجئين وتعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام من دون أن تقدم اسرائيل اعترافاً مقابلاً ومتزامناً بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. بكلمات أخرى كيف يمكن للمنظمة أن تلتزم الاستنكاف عبر الكفاح المسلح ضد عدو مغتصب وعنيد للأراضي الفلسطينية يؤكد نياته الواضحة بالأعمال والكلام في عدم الانسحاب من هذه الأراضي. إذ ان التزاماً كهذا يعني بكل بساطة أن تلغي المنظمة أسباب وجودها. يضاف إلى ذلك أن التزام كيسنجر للاسرائيليين بأن تنقض الولايات المتحدة أية مبادرة

في مجلس الأمن تبغي تعديل القرار ٢٤٢ بصورة تمكن المنظمة من قبوله ليس إلا دليلاً على رغبة الولايات المتحدة في عدم الاعتراف بها أو التفاوض معها أصلاً.

وفي المقام الثاني ـ وهذا أخطر بكثير ـ فالشروط الموضوعة من قبل كيسنجر بالاتفاق مع اسرائيل تطلب من المنظمة أن تقبل ما يتجاوز بكثير القرار ٢٤٢ وأيضاً متطلبات الاعتراف في القانون الدولي. فالمطلوب من المنظمة أن تعترف «بحق اسرائيل في الوجود». وهذا الطلب لا توجد له سابقة في تاريخ العالم الدبلوماسي. فالمطلوب من المنظمة ليس فقط أن تعترف بوجود اسرائيل كواقع ـ بغض النظر عن حب أو كراهية هذا الواقع ـ كما يتضمن مفهوم الاعتراف في القانون الدولي، وإنما مطلوب منها قبول المبررات الصهيونية لقيام دولة اسرائيل. وهذا يتضمن الاعتراف من المنظمة بأن مقاومة الفلسطينيين في الماضي لقيام دولة اسرائيل ومقاومتهم لاغتصاب أراضيهم وطردهم منها ومقاومتهم للظلم الذي حل بهم. كل ذلك لم يكن فقط عملاً غير مجد وإنما ـ **وهذا بيت القصيد ـ عملاً غير أخلاقي**[٣].

ذكرنا حتى الآن مضامين سياسة كيسنجر بشكل رئيسي بالنسبة إلى العرب. ولكن يجب تقويمها في التحليل الآخر في ضوء خدمتها للمصالح الأمريكية في المنطقة. وفي رأيي أنه حقق انجازات مهمة لدولته على حساب المصلحة العربية العليا. وهذا بالطبع ليس انتقاداً له، وإنما انتقاداً للعرب الذين أيدوا الاتفاقية.

إذ لم يكن من واجبه الدفاع عن المصلحة العربية. فهذه كانت مهمة العرب. ويقتضي الانصاف أن نذكر أن الذين عارضوا الاتفاقية وفي طليعتهم سوريا أدركوا مضامينها الخطيرة ضد المصلحة العربية وعملوا جدياً للحيلولة دون توقيعها ولتحقيق تسوية شاملة. ولكنهم فشلوا في كبح جماح تلهف الرئيس السادات على الارتماء في الاحضان الامريكية بدون قيد أو شرط.

نجح كيسنجر في رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ودفع مقابل ذلك ثمناً تافهاً جداً. فما دفعه كان اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤ في سيناء والتي أعادت الوضع على الجبهة المصرية تقريباً إلى ما كان عليه قبل حرب رمضان ١٩٧٣. ونجح في ازالة النفوذ السوفياتي من مصر، واحلال النفوذ الأمريكي محله وذلك نتيجة تعاون السادات المطلق معه. ووضع كيسنجر اللبنة الأساسية ـ أي اتفاقية سيناء لعام ١٩٧٥ ـ في صرح اقامة سلام منفرد بين مصر واسرائيل مما كرّس النفوذ الامريكي في مصر. كما نجح في الحيلولة دون قيام حرب عربية ـ اسرائيلية شاملة على الأقل في الأجل المتوسط نتيجة اضعافه الشديد للعرب وتقويته الهائلة لاسرائيل وبالتالي تفادي احتمال مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة. وبالطبع ساهمت الاتفاقية في اشعال واستمرار الحرب الأهلية في لبنان وتصعيد الاعتداءات الاسرائيلية عليه وفي الاقتتال بين العرب هناك. ولكن ذلك لم يكن مهماً بالنسبة إلى كيسنجر ما دام

لا يؤدي إلى تورط الولايات المتحدة في مواجهة مع السوفيات.

ونجح كيسنجر أيضاً ونتيجة تعاون السادات معه في تقوية اسرائيل بشكل هائل وعلى حساب العرب وذلك بسبب اعتقاد كيسنجر أن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي ذلك. فبالنسبة إليه تشكل اسرائيل درعاً واقياً ضد زيادة النفوذ السوفياتي والنفوذ اليساري في المنطقة والذي يهدد المصالح الأمريكية فيها. والسؤال الآن هل كان كيسنجر محقاً في اعتقاده أن دعم اسرائيل يخدم المصالح الأمريكية. إن التجربة العملية لا تبرهن خلاف ذلك على الأقل في المجال الاقتصادي. لذلك فقول بعض القادة العرب أن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي عدم تأييد اسرائيل هو كلام لم يتوافر له بعد البرهان العلمي. ولقد سبق أن ذكرنا ـ ولكن بصيغة اقتصادية مختلفة ـ أنه على رغم الدعم الامريكي الهائل لاسرائيل فإن أغلب الفوائض الضخمة في موازين مدفوعات البلدان العربية المصدرة للنفط وعلى الحساب الجاري منذ منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات تم استثمارها وتوظيفها في الولايات المتحدة مما دعم بصورة معتبرة الدولار الامريكي وامكانات الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها في مختلف أنحاء العالم. يضاف إلى ذلك أن التطورات اللاحقة لاتفاقية سيناء الثانية لعام ١٩٧٥، أظهرت نمواً كثيراً وازدهاراً في المصالح الأمريكية في المنطقة، سواء من حيث حجم الاستثمارات الامريكية فيها أم حجم التبادل التجاري معها أم حجم العقود التي تنفذها الشركات الامريكية.

باختصار يمكن القول، انه ربما باستثناء الدول العربية المصدرة للنفط، لم تستفد دولة في العالم من الزيادة الضخمة في قيمة الصادرات العربية النفطية كما استفادت الولايات المتحدة بالذات. لذلك كيف يمكن لأي مسؤول في الولايات المتحدة أن يعتقد أن دعم اسرائيل يضر بالمصالح الامريكية؟ ولا يمكن للمرء تقديم تفسير لازدهار المصالح الامريكية مع العرب في وقت تؤيد اسرائيل بشكل مطلق في احتلالها لأراضيهم سوى أن العرب بدأوا منذ منتصف السبعينات، وتحت تأثير الزيادة الكبيرة في الثروة، يمرون بحقبة من الانحطاط وانحسار الشعور القومي وانعدام الكرامة. فبدلاً من أن يردوا عملياً على اضرار الولايات المتحدة بمصالحهم العليا، نرى بعض قادتهم يتبارون في تقديم التنازلات لها والعمل على كسب ودها.

أما الناحية السلبية لسياسة كيسنجر من وجهة نظر المصالح الامريكية فهي أنها ساهمت في خلق صورة بشعة على المستوى الشعبي للولايات المتحدة في الوطن العربي والعالم الاسلامي. فالصورة الحسنة التي تكونت عنها نتيجة معارضة الرئيس ايزنهاور للاعتداء الثلاثي على مصر - بغض النظر عن أسباب هذه المعارضة - سرعان ما بدأت تتلاشى في عهد إدارات جونسون ونيكسون وكارتر وريغان؛ إذ حلت محلها صورة بشعة تظهر أن ادعاء الولايات المتحدة التمسك بالقانون الدولي واحترام حقوق الانسان ادعاء يطفح بالنفاق، وأنها دولة عنصرية في علاقاتها

الخارجية: تقيم الدنيا وتقعدها إذا قتل بعض الامريكيين أو الاسرائيليين الأبرياء - وهذا عمل لا يمكن تبريره ويجب ادانته - ولكنها تسكت وفي بعض الأحيان توجد المبررات لمقتل ألوف الأبرياء من العرب على يد اسرائيل وبالأسلحة الامريكية. ولقد بدأت آثار الكراهية للولايات المتحدة في الوطن العربي تتجلى في الاعتداء على أرواح الامريكيين الأبرياء والذين دفعوا خطأ ثمن تأييد دولتهم لاسرائيل.

عندما يتعرض الانسان للظلم والاضطهاد والحرمان من أي أمل في مستقبل كريم ومن وطن يحميه، وعندما يرى أحباءه يقتلون أو يشوهون، فمن المتوقع أن يقوم في بعض الاحيان بردود فعل عنيفة ضد مواطنين أبرياء للدولة التي يعتقد بأنها وراء جميع مآسيه. هذا العنف لا يمكن تبريره، ولكن يمكن فهم أسبابه. كما يمكن فهم وتبرير العداء المتحكم ضد الولايات المتحدة، والمنتشر في أوساط الشعب العربي، وبخاصة لدى الطبقة المثقفة فيه. لذلك قد يكون من نتائج سياسة كيسنجر على المدى الطويل، دعم وتقوية الحركات المناهضة للولايات المتحدة في الوطن العربي، مما من شأنه أن يؤدي إلى تقويض أو تحجيم مصالحها فيه.

هوامش الخاتمة

(١) عبّر دبلوماسيون أجانب في لبنان عن مخاوفهم من «أن اتفاقية سيناء ستحول لبنان إلى منطقة أساسية للمواجهة» بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي. كما اعترف بعض كبار المسؤولين العسكريين في اسرائيل بأنه خلال رحلة كيسنجر المكوكية بين مصر واسرائيل، وفي ما بعدها، صعّدت اسرائيل هجماتها على الفلسطينيين في جنوب لبنان بغرض احباط جهودهم للحيلولة دون توقيع اتفاقية سيناء. أنظر:
Washington Post, 5 and 8/9/1975.

(٢) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown and Co., 1979), pp.274-275.

(٣) من الممكن أن بعض المسؤولين في الغرب، وبعض كبار المسؤولين العرب يستعملون مفهومي «قبول المنظمة للقرار ٢٤٢» و«اعترافها بحق اسرائيل في الوجود» على أنهما يعنيان الشيء نفسه. وكما هو واضح في النص، هناك فرق شاسع بينهما. وكان كيسنجر والاسرائيليون مدركين ذلك، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية تدرك ذلك. ويبدو أن امتناع الممثلين الفلسطينيين في الوفد الأردني - الفلسطيني الموحد والذي زار لندن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ بدعوة من الحكومة البريطانية، عن توقيع بيان يتضمن صيغة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود الآمن كان وراء الغاء وزير الخارجية البريطانية لاجتماعه بالممثلين. أنظر:
Godfrey Jansen, in: *Middle East International* (London), (31 May 1985), p.11, and (25 October 1985), p.9.

د. محمد الاطرش

- ولد في طرطوس، سوريا ١٩٣٤
- حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن عام ١٩٦٣
- التحق بالبنك المركزي السوري، ثم أصبح نائباً لحاكم مصرف سوريا المركزي خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٤
- عمل مديراً تنفيذياً للبنك الدولي خلال الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ وتشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦. كما عمل مديراً تنفيذياً لصندوق النقد الدولي ما بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ وتشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨
- عُين عام ١٩٧٩ نائباً لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في سوريا
- شغل منصب وزير الاقتصاد في سوريا خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١
- يعمل حالياً في البحث والتأليف
- نشر مقالات عدة حول المصارف المركزية ونظام النقد العالمي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثـ